

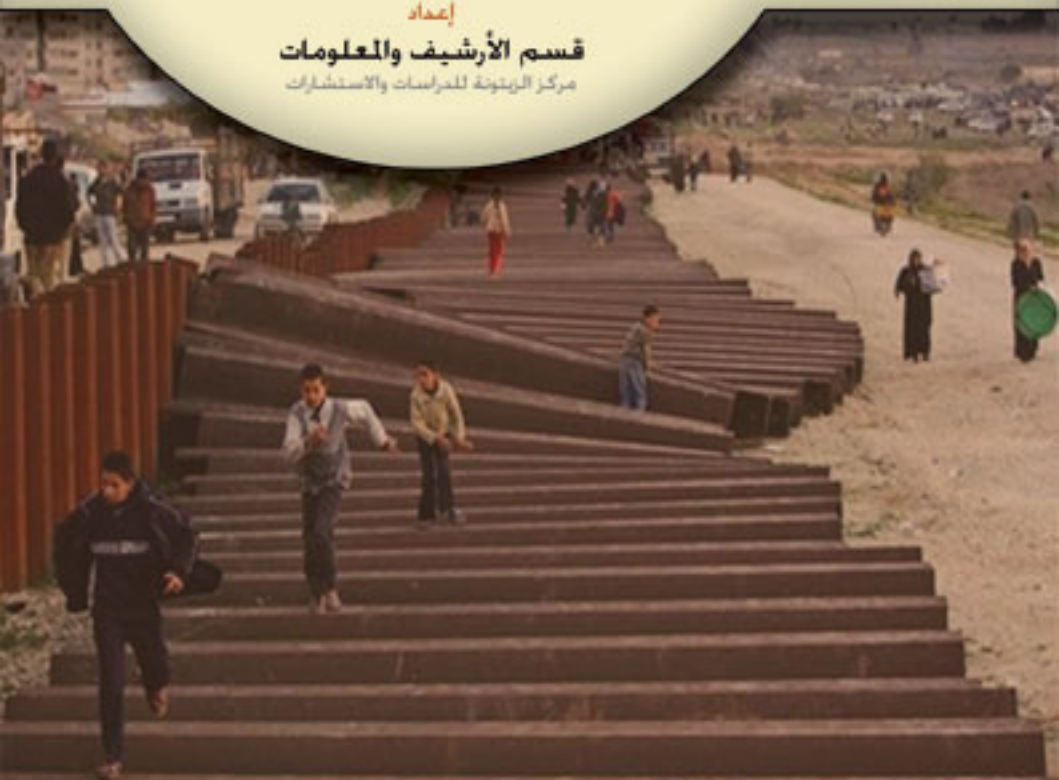
مصر وحماس

تقرير
معلومات
(7)

إعداد

قسم الأرشيف والمعلومات

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مصر وحماس



قسم الأرشيف والمعلومات

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات

بيروت - لبنان

تقرير معلومات (7)

رئيس التحرير

د. محسن صالح

نائب رئيس التحرير

عبد الحميد الكيالي

مدير التحرير

ربيع الدنان

هيئة التحرير

باسم القاسم

صالح الشناط

محمد جمال

Information Report (7)

Egypt and Hamas

Prepared By:

Information Department, Al-Zaytouna Centre

Editor:

Dr. Mohsen Moh'd Saleh

Deputy Editor:

Abdul-Hameed al-Kayyali

Managing Editor:

Rabie el-Dannan

حقوق الطبع محفوظة

2009 م - 1430 هـ

بيروت - لبنان

ISBN 978-9953-500-32-4

يُمنع نسخ أو استعمال أي جزء من هذا الكتاب بأي وسيلة تصويرية أو إلكترونية أو ميكانيكية بما في ذلك التسجيل الفوتوغرافي، والتسجيل على أشرطة أو أقراص مدججة أو أي وسيلة نشر أخرى أو حفظ المعلومات واسترجاعها دون إذن خطي من الناشر.

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات

ص.ب: 5034-14، بيروت - لبنان

تلفون: +961 1 80 36 44

تلفاكس: +961 1 80 36 43

بريد إلكتروني: info@alzaytouna.net

الموقع: www.alzaytouna.net

تصميم الغلاف

مروة غلاييني

طباعة

Golden Vision sarl +961 1 820434

فهرس المحتويات

5.....	مقدمة.
6.....	أولاً: المحددات والخلفيات:
6.....	1. المحددات:
7.....	أ. من جهة مصر.
8.....	ب. من جهة حركة حماس.
9.....	2. الخلفيات.
	ثانياً: تطورات العلاقة منذ فوز حماس في الانتخابات التشريعية
14.....	وحتى سيطرتها على قطاع غزة:
14.....	1. الانتخابات التشريعية وتشكيل الحكومة العاشرة
21.....	2. أسر شاليط وتداعياته.
27.....	3. اتفاق مكة 2007 وتشكيل حكومة الوحدة الوطنية
31.....	ثالثاً: تطورات العلاقة منذ سيطرة حماس على قطاع غزة حتى نهاية سنة 2008:
31.....	1. سيطرة حماس على غزة
37.....	2. الحكومة المقالة
40.....	3. حصار غزة.
49.....	4. المبادرة اليمنية 2008
50.....	5. اتفاق التهدئة 2008
56.....	6. حوار القاهرة 2008
63.....	رابعاً: العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة (2009/1/18-2008/12/27).
78.....	خاتمة.
80.....	الهوامش.

مقدمة

تشكل العلاقة المصرية مع حركة المقاومة الإسلامية حماس امتداداً للعلاقة التي جمعتها بالفلسطينيين، بوصفها لاعباً رئيساً في المعادلة الفلسطينية؛ إذ كانت مصر حاضرةً على مسرح القضية الفلسطينية من أول يوم احتُلت فيه فلسطين، وحملت عبء قيادة الدول العربية في مواجهة المشروع الصهيوني، والسعي لتحرير فلسطين لفترة طويلة، ودعمت إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية، والاعتراف بها ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني. وبعد أن عقدت اتفاقية التسوية مع "إسرائيل" سنة 1978، تراجع دورها لبضع سنوات، ثم ما لبثت أن استرجعت مكانتها المتقدمة من جديد، ولكن في إطار دعم مشاريع التسوية السلمية للصراع. وظلت إلى يومنا هذا تمارس دور "الراعي" و"الحكم" و"الأخ الأكبر" عندما يتعلق الأمر بالشأن الفلسطيني، وبالخلافات الداخلية الفلسطينية.

ويسلط هذا التقرير الضوء على محددات علاقة نظام الحكم في مصر مع حركة حماس وتطوراتها، وخصوصاً في الفترة التي تلت الحوار الفلسطيني الذي عُقد في القاهرة في آذار/ مارس 2005، وحتى بداية سنة 2009. ويبرز الدور المصري في ملفات الحوار الوطني الفلسطيني، والتهدئة، وصفقة تبادل الأسرى، ويعرض لموقف مصر الرسمي من فوز حماس في الانتخابات التشريعية، وسيطرتها على قطاع غزة، وما تبعه من حصار خانق، وعدوان عسكري إسرائيلي على القطاع وأهله.

أولاً: المحددات والخلفيات

1. المحددات:

تربط مصر بفلسطين علاقة "جيو سياسية" من نوع خاص جداً. فضلاً عن الحدود الجغرافية والروابط الدينية والقومية؛ فإن هناك إرثاً تاريخياً مرتبطاً بمشاركة مصر في حرب فلسطين سنة 1948، ثم تحملها مسؤولية إدارة قطاع غزة، وسعيها لتحرير باقي فلسطين، ثم سقوط القطاع تحت الاحتلال الإسرائيلي سنة 1967. وعندما وقّعت مصر مع "إسرائيل" اتفاقية كامب ديفيد Camp David Accords سنة 1978، ضمنت الاتفاق ملحق "الحكم الذاتي"، للتمهيد لقيام كيان فلسطيني على قطاع غزة والضفة الغربية، سعيًا منها لتثبيت مكانة القطاع القانونية والسياسية.

لقد شكلت القضية الفلسطينية رافداً شعبياً للعديد من الأنظمة السياسية العربية، وما كان النظام السياسي المصري ليشتد عن هذه القاعدة، خصوصاً مع نجاح ثورة الضباط الأحرار ومناداتها بالقومية العربية، وتبني قضايا العرب وعلى رأسها القضية الفلسطينية. ومن جهة أخرى، انتشرت جماعة الإخوان المسلمين في فلسطين، وأطلقت جناحها المقاوم حركة حماس مع انطلاقة الانتفاضة الفلسطينية سنة 1987. وقد ترافق ذلك مع فترة سياسية شهدت خصومة بين النظام المصري والإخوان المسلمين في مصر، وصعوداً سياسياً للأخيرة في نفس فترة الصعود السياسي لحركة حماس.

وقد لعب العامل الجيوسياسي، مصحوباً بالدور الريادي المصري العربي، دوراً مهماً في بناء علاقة ذات طبيعة خاصة مع التنظيمات الفلسطينية، التي أدركت مدى تأثير مصر في صناعة القرار الفلسطيني والعربي، والتي رأت في مصر مدخلاً للشرعية العربية، بل والعالمية. إلا أن العلاقة بين مصر وحركة حماس، والتي أصبحت أكثر وضوحاً بعد قيام السلطة الفلسطينية، وبعد نجاح حركة حماس في الانتخابات التشريعية، وسيطرتها على قطاع غزة عقب أحداث حزيران/ يونيو 2007، تركزت على مجموعة من العوامل تضبط إيقاعها وتوجه مسارها، ومن أبرزها:



أ. من جهة مصر:

- تنظر مصر إلى القضية الفلسطينية من خلال دورها الإقليمي والعربي والإسلامي، ومن خلال مسؤولياتها القومية تجاه فلسطين وشعبها. وتسعى مصر لتعزيز ثقلها النوعي كقوة إقليمية، ومحور لا يمكن تجاهله.
- ترى مصر أن أمنها القومي من أهم العوامل التي يركز إليها النظام السياسي، فمصر تشغل عادةً بتأمين حدودها الشرقية، وتخشى من انكشافها إذا ما وجدت قوى معادية أو أخطار كامنة.
- التزم النظام المصري مسار التسوية السلمية منذ أن عقد اتفاقيات كامب ديفيد مع "إسرائيل"، سنة 1978، ويرى نظام الحكم في مصر أن التسوية مع "إسرائيل" أملتتها الضرورة، وظروف المرحلة، التي تشهد اختلالاً كبيراً في موازين القوى لصالح "إسرائيل".
- انعكس التزام مصر بمسار التسوية إيجاباً على علاقتها بالقيادات الفلسطينية وحركة فتح التي تبنت مشروع التسوية واتفاقات أوسلو Oslo Accords؛ لكنه انعكس سلباً على نظرتها للفصائل التي استمرت في الإصرار على خيار المقاومة، وفي طليعتها حماس، ورأت مصر في ذلك تعطيلاً لمسار التسوية، وبعداً عن الواقعية، وعدم قدرة على فهم التعقيدات الدولية، وكيفية التعامل معها.
- حرصت مصر على الاستمرار في متابعة دورها "الأبوي" القائد في الشأن الفلسطيني، وحرصت ألا تقطع "شعرة معاوية" مع أي من الأطراف الفلسطينية، بما فيها حماس، مهما كان اختلافها معها.
- على الرغم من دعم النظام المصري للرئيس عباس والمسار السياسي لحركة فتح في الساحة الفلسطينية، فإن السلطات المصرية ظلّت قلقة من حالة التفكك والترهل والفساد التي تعاني منها حركة فتح، وهو ما قد يعني فشل مسار التسوية، وصعوداً للإسلاميين، وتحديدًا حماس، يؤدي إلى توليها قيادة الشعب الفلسطيني.

- لم تسعد القاهرة بالتعامل مع طرف فلسطيني ينتمي إلى حركة الإخوان المسلمين، الحركة التي بقيت علاقاتها مع النظام المصري محكومة لعقود بالتوتر والريبة. وهي في الوقت نفسه مضطرة للتعامل مع هذا التنظيم الفلسطيني (حماس)، بسبب قوة أدائه واتساع شعبيته، وقد بات يمثل جزءاً من الشرعية الفلسطينية إثر فوزه بانتخابات المجلس التشريعي مطلع سنة 2006¹.
- لم تغفل مصر عن رغبة "إسرائيل" بالبقاء تبعات إدارة قطاع غزة عليها؛ علاوةً على وجود أصوات إسرائيلية تنادي بتهجير الفلسطينيين إلى صحراء سيناء وتوطينهم فيها. مما جعل استقرار الأوضاع الفلسطينية، والمساعدة على نجاح قيام الدولة الفلسطينية، بالنسبة لمصر، مسألة ذات أبعاد وطنية واستراتيجية².

ب. من جهة حركة حماس:

- تدرك حماس أنه مهما كان الخلاف مع النظام المصري مستحكماً، فإن مصر بإمكاناتها البشرية والمادية الهائلة وبانتمائها العربي والإسلامي تظلّ ذخراً لفلسطين ولقضيتهما.
- تدرك حماس أن مصر تمثل البوابة الرسمية للوصول إلى الشرعية العربية، وأنها مدخل مهم لاكتساب الشرعية في العالم الإسلامي ودول العالم الثالث.
- تدرك حماس أن مصر تظلّ مظلة مقبولة، ولا يمكن الاستغناء عنها في ضبط نسق العلاقات الفلسطينية، خصوصاً مع قيادة السلطة وفتح؛ وفي ترتيب البيت الداخلي الفلسطيني.
- تقدم حماس نفسها على أنها بمقاومتها تشكل عنصر مشاغلة للجانب الإسرائيلي، مما يتيح لمصر فرصةً لتعزيز موقعها الإقليمي.
- عملت حماس على تأكيد نهجها بعدم التدخل في الشؤون الداخلية لأي بلد عربي، وهو الأمر الذي انسحب على علاقاتها مع مصر.
- شكلت التناقضات والتنافس السياسي بين أقطاب النظام العربي فرصة لحركة حماس للاستفادة منها في ضبط العلاقة مع مصر، والتخلص من ضغوطها أحياناً.



- تدرك حماس خطورة استعداد مصر عليها؛ لكونها التنفس الوحيد لقطاع غزة، وبسبب تشابك علاقاتها ونفوذها الإقليمي والعالمي.
- عملت حماس على تأكيد حرية قرارها التنظيمي، وعدم إبراز ارتباطه بحركة الإخوان بصورة مستفزة للنظام المصري، ولكن مع تمسكها الفعلي بالعلاقة مع الإخوان. وقد استفادت حماس عملياً من المد الشعبي لحركة الإخوان في صفوف المصريين، ومن ميل الشعب المصري لتيار المقاومة، وعداؤه لـ"إسرائيل".

2. الخلفيات:

شكّل الحوار الوطني الفلسطيني مفصلاً مهماً في مسار العلاقة بين مصر والفصائل الفلسطينية بشكل عام، وحركة حماس بشكل خاص. وبسبب ما لهذا الملف من تأثير كبير على مستقبل القضية الفلسطينية، فقد أولته مصر اهتماماً كبيراً منذ البداية، محاولاً أن تكون وسيطاً نزيهاً، إلا أن ذلك لم يمنع من أن تُوضع نزاهتها في خانة الشك من هذا الفصيل أو ذاك.

في كانون الأول/ ديسمبر 1995، عقدت جلسة حوار بين السلطة الفلسطينية وحماس برعاية مصرية في القاهرة، حاولت السلطة من خلالها إقناع حماس بالمشاركة في انتخابات الحكم الذاتي، أو على الأقل الحصول على ضمانات بعدم سعيها للإفشال الانتخابي. وبالفعل فقد قاطعت حماس الانتخابات، لكنها التزمت بعدم إفشالها، كما طالبت السلطة حماس بوقف المقاومة المسلحة.

ومنذ سنة 1996 وحتى انتفاضة الأقصى سنة 2000، لم تعقد حوارات بين السلطة الفلسطينية/ حركة فتح وحركة حماس. إلا أن هذه الحوارات استؤنفت في القاهرة في الفترة 10-13/11/2002 بين فتح وحماس، وقد لوحظ هذه المرة أن القاهرة شاركت بقوة في الحوار. ويبدو أن الحوار الذي رعته القاهرة كان يستهدف توحيد الموقف الفلسطيني في هذا الوقت الحساس، خصوصاً مع توقع ضربة أمريكية للعراق، ربما تستغلها تل أبيب في عمليات عسكرية أعنف ضد الفلسطينيين. كما عمدت

القاهرة إلى طرح مسألة وقف مؤقت للعمليات الاستشهادية في "إسرائيل" حين انتهاء الانتخابات الإسرائيلية، بهدف توفير فرصة لحزب العمل بقيادة عمّام متسناع Amram Mitzna للفوز، وهزيمة أرييل شارون Ariel Sharon الذي لا يملك برنامجاً للحل السياسي، ويسعى للاستفادة من العمليات في زيادة شعبيته.

وعن الفرق بين حوارى القاهرة 1995 و2002، قال نائب رئيس المكتب السياسي لحركة حماس، موسى أبو مرزوق، في حديث لوكالة قدس برس:

هناك فارق كبير بين الحوارين في الحقيقة، ويمكن تلخيص أهم الفروق فيما يلي: الظرف الذي قامت فيه الحوارات السابقة مع فتح كان يتعلّق بقضايا محدودة... فقد حاورتنا فتح في الخرطوم، وكان الهدف هو دخول منظمة التحرير، وحاورتنا في القاهرة عام 1995، وكان الهدف هو أن نشارك في الانتخابات. أما الآن فنحن وفتح على قاعدة المقاومة سائرون، والحوار عام وغير محدّد بقضايا محدّدة، وهذا فارق كبير بين الحوارين.

وأضاف: "الحوارات السابقة لم تكن تحظى برعاية مصرية، كما حظيت المفاوضات هذه المرة، ومعروف طبعاً ثقل مصر وأهميتها، وأهمية فلسطين بالنسبة لعمق الأمن القومي المصري"³.

وعقد في شهري كانون الثاني/يناير وكانون الأول/ديسمبر 2003 حواران بين حركتي فتح وحماس، بمشاركة كافة الفصائل في القاهرة. وفي حديث مطول تمحور حول تداعيات حوار القاهرة 2003، أوضح الشيخ أحمد ياسين مؤسسه حركة حماس، في 2003/12/8، أن "حماس تجاوبت خلال الحوار، ووافقت على إخراج ما اصطلاح على تسميته تحييد المدنيين (على الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني) من دائرة الصراع". وأضاف: "لم نُفشل حوار القاهرة... هم يريدون منا هدنة طويلة الأمد، ونحن جربنا الهدنة فلم يكن هناك التزام من الطرف الإسرائيلي، فكيف يمكن أن نعطي هدنة جديدة من جانب واحد؟! لذلك فإن الذين يلهثون وراء هدنة جديدة،



هم الذين لا يقدرّون على فهم أبعاد المعركة“. وقال إن حماس ستلتزم بعدم استهداف المدنيين إذا ”توقف الاحتلال عن استهداف المدنيين الفلسطينيين، وإذا لم يلتزم بذلك فلن نلتزم نحن أيضاً، وسنزد عليه بمثل ما يفعل“⁴.

وأوضح الشيخ ياسين أن حوار القاهرة لم يكن يستهدف فقط التوصل للهدنة، بل إنه كان يهدف إلى ”توحيد الشعب الفلسطيني، وإيجاد قرار فلسطيني موحد في مواجهة العدوان الإسرائيلي، ورسم السياسات الفلسطينية، وعمل قيادة موحدة فلسطينية، وإصلاح داخلي“. وأضاف: ”إذا كان المطلوب فقط هدنة طويلة المدى، فهذا يعني أن الحوار فاشل من بدايته“. ورداً على سؤال حول تأثير فشل حوار القاهرة على علاقة مصر مع حركة حماس، أجاب الشيخ ياسين قائلاً: ”نحن نقدر موقف مصر جداً، فهي سعت للفصائل، ودعتها للاتفاق، ونحن نشكر موقف مصر ونثمنه، لكننا لا يمكن أن نجامل أو نقدم أكثر لأن هذا سيصبح استسلاماً“⁵.

وفي 2005/3/15 عُقد في القاهرة مؤتمر جمع معظم الفصائل الفلسطينية، بحضور رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس، ورئيس وزرائه أحمد قريع، ومدير المخابرات المصرية الوزير عمر سليمان، ووزير الخارجية المصري أحمد أبو الغيط. وانفقت الفصائل في المؤتمر الذي استمر ثلاثة أيام، على إعلان القاهرة الذي نص على عدد من النقاط، وأبرزها⁶:

1. التمسك بالثوابت الفلسطينية دون أي تفريط، وحق الشعب الفلسطيني في المقاومة من أجل إنهاء الاحتلال، وإقامة الدولة الفلسطينية كاملة السيادة وعاصمتها القدس، وضمن حق عودة اللاجئين.
2. التزام الفصائل الفلسطينية بتهدئة متبادلة مع ”إسرائيل“ حتى نهاية 2005.
3. استكمال الإصلاحات الشاملة في كافة المجالات، ودعم العملية الديمقراطية بكافة جوانبها، وعقد الانتخابات المحلية والتشريعية في موعدها.
4. تفعيل منظمة التحرير الفلسطينية وتطويرها، وفق أسس يتم التراضي عليها.

وكان عمر سليمان قد لعب دوراً مهماً في إنجاز هذا الإعلان، حيث أجرى سلسلة اتصالات مع التنظيمات الفلسطينية أسهمت في إنجاح المؤتمر.

وألقى عمر سليمان، في بداية اجتماع الفصائل في القاهرة، كلمة حدد فيها مطالب مصر من الفلسطينيين من خلال رعايتها للمؤتمر. وأشار إلى "أن مصر تؤكد مسؤوليتها الأخلاقية عن رفع المعاناة عن الفلسطينيين، وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي البغيض". وطالب سليمان الفصائل الفلسطينية الاتفاق على تثبيت المناخ الحالي للتهدئة، مع صياغة رؤية فلسطينية حول كيفية مشاركة كل القوى في الحياة السياسية، مؤكداً ضرورة إتاحة الفرصة أمام الجهود التي تُبذل من أجل إيجاد مناخ جديد، يمكن من خلاله الوصول إلى السلام العادل والدائم. وقال: "إننا نعمل معاً بكل جدية ومسؤولية للتوصل إلى كل ما من شأنه الحفاظ على الدماء الفلسطينية". كما دعا جميع الفصائل إلى مواصلة العمل لإنجاح الانتخابات المحلية والتشريعية المقبلة، ودعم أمن المواطن الفلسطيني في ظل سيادة القانون، تأكيداً لوجود شريك فلسطيني مؤثر في عملية السلام. وقال: "إن الرؤية المصرية لتحديات المرحلة المقبلة تؤكد ضرورة العمل على إعادة ترتيب البيت الداخلي الفلسطيني، ووحدة الصف، وضمان مشاركة كل القوى في دعم القرار السياسي، وضرورة اللجوء إلى الحوار والالتفاف حول القيادة الفلسطينية الشرعية، مع تهيئة المناخ أمام الانسحاب الإسرائيلي الكامل والشامل من قطاع غزة وشمال الضفة الغربية"⁷.

من جهته، قال أحمد أبو الغيط، وزير الخارجية المصري، في اجتماع الفصائل: "إن اتفاق القوى الوطنية الفلسطينية على توجه مشترك للتهدئة؛ لإتاحة الفرصة لإحياء عملية السلام، يزيد من الإيجابيات التي يحققها الجانب الفلسطيني، سواء فيما يتعلق بمساندة المجتمع الدولي، ودعمه المؤسسات، والاقتصاد الفلسطيني"⁸.

وعقب لقاء الرئيس المصري محمد حسني مبارك الرئيس الفلسطيني محمود عباس في 16/3/2005، قال سليمان عواد، المتحدث الرسمي باسم الرئاسة المصرية: "إن الحوار الفلسطيني يمثل إسهاماً مصرياً لكي يتم تثبيت فترة الهدوء الراهنة، وترتيب



البيت الفلسطيني من الداخل، وبلورة موقف فلسطيني يتحدث بصوت واحد، ليؤكد وجود شريك فلسطيني قادر على الإسهام البناء في عملية سلام لا بد أن تستمر حتى تقوم الدولة الفلسطينية⁹.

وفي أعقاب اتفاق القاهرة بين الفصائل الفلسطينية، أشادت حركة حماس بدور مصر في إنجاحه؛ إذ أكد خالد مشعل، رئيس المكتب السياسي للحركة، على أن حوار القاهرة "يأتي في سياق متابعة الحوار الوطني الفلسطيني والتفاهم مع الإخوة في مصر، بعد الخطوات التي تمت في الداخل من قبل أبو مازن وقوى المقاومة الفلسطينية"¹⁰، ونفى مشعل أن تكون مصر قد مارست ضغوطاً على حركات المقاومة للتوصل إلى تهدئة بأي ثمن، مؤكداً أن:

الإخوة في مصر ليسوا طرفاً للتفاوض معنا، إنهم يقومون برعاية حوارنا الوطني من منطلق الحرص على مساعدتنا على التوافق الفلسطيني، وإمكان الحصول على نتائج عملية من خلال الاتصالات مع الأطراف الدولية والإقليمية الأخرى. وتجربتنا على مدى أكثر من عامين تقول إننا إزاء حوار مفتوح نطرح فيه آراءنا بشكل مباشر، ونؤكد الرؤية الفلسطينية الواضحة التي ترهن التهدئة بالتزام الكيان [الإسرائيلي] المطالب الفلسطينية المشروعة¹¹.

و حول دخول حماس في منظمة التحرير الفلسطينية، قال مشعل:

في عامي 1968 و 1969 دخلت الثورة الفلسطينية الفتية في إطار المنظمة و برعاية مصرية، ويبدو أن الرعاية المصرية تريد أن تكرر نفسها. وقد قلت للإخوة في مصر أتم دوركم الآن استيعاب المتغيرات وخريطة القوى الجديدة في الساحة الفلسطينية، وأن تعكسوها في مرجعية فلسطينية جديدة، وهذا لا حرج فيه. منظمة التحرير عندما دخلتها فتح والقوى الفلسطينية صارت منظمة مختلفة. الآن أعتقد [أننا] بحاجة إلى منظمة تحرير ثالثة تستوعب المتغيرات للخريطة الجديدة وعلى قاعدة المشاركة ولا أحد يرث أحد، أو يحتل مقعده إنما بمشاركة فلسطينية¹².

ثانياً: تطورات العلاقة منذ فوز حماس في الانتخابات التشريعية وحتى سيطرتها على قطاع غزة

1. الانتخابات التشريعية وتشكيل الحكومة العاشرة:

عُقدت الانتخابات التشريعية الفلسطينية في 2006/1/25، وفازت حركة حماس فيها؛ إذ حصدت 74 مقعداً من أصل 132، بينما حصلت حركة فتح على 45 مقعداً¹³. وبدأت الحركة على إثر هذه النتائج مشاورات قادها النائب المنتخب عن كتلة حماس في المجلس التشريعي الجديد إسماعيل هنية؛ لتشكيل حكومة جديدة.

شكل فوز حماس صدمةً بالغة لقيادة السلطة الفلسطينية، ولـ"إسرائيل" وللعديد من الدول العربية والغربية. ولم تشعر مصر بالارتياح لفوز حماس، خصوصاً أنه جاء عقب فوز جماعة الإخوان المسلمين في الانتخابات التشريعية التي جرت في مصر أواخر سنة 2005 بـ 88 مقعداً، أي 20% من عضوية مجلس الشعب المصري. وقد أكد القيادي في حركة حماس أحمد بحر أن انتصار الإسلام في فلسطين هو انتصار للإخوان المسلمين في العالم كله، وانتصارٌ لخيار المقاومة والجهاد أيضاً¹⁴. كما خشيت مصر أن ينعكس فوز حماس على مسار التسوية الفلسطينية مع "إسرائيل"، حيث رأى وزير الخارجية المصري أحمد أبو الغيط أن الانتخابات الفلسطينية أفرزت واقعاً سياسياً جديداً، ولكنه أكد أن مصر تحترم إرادة الشعب الفلسطيني¹⁵.

وفي السياق ذاته قال الرئيس المصري حسني مبارك إنه ليس قلقاً على عملية السلام الفلسطينية الإسرائيلية، وقال في مقابلة له مع جريدة ידיعوت أحرונوت Yedioth Ahronoth الإسرائيلية: "صحيح قد يكون هناك بعض التخوف من حماس نظراً لأحداث مضت، إلا أنها تريد السلام، والشعب الفلسطيني يود أن يعيش في سلام"¹⁶. وقال في حديث للتلفزيون الإسرائيلي إن الحل مع "إسرائيل" قد يأتي على يد حماس، فالشعب الفلسطيني هو الذي انتخبها، وهي قد تساعد في عملية السلام. ورأى أن



هناك أملاً، ”ويجب أن نكون متفائلين“ رغم التصريحات المختلفة من جانب بعض قادة حماس¹⁷.

ودعا مبارك، في مقابلته مع جريدة أحررونوت، ”إسرائيل“ إلى التعاطي مع الرئيس الفلسطيني محمود عباس كالمعتاد، وإلى عدم معاقبة الفلسطينيين ”على تصويتهم الاحتجاجي“. كما دعا إلى مواصلة تحويل المستحقات المالية الفلسطينية إلى ”أيادٍ نظيفة“ في السلطة، معتبراً أن أي جهد إسرائيلي لتحصين مكانة عباس قد يغيّر صورة الوضع¹⁸.

غير أن الرئيس المصري أكد على أن على حركة حماس الاعتراف بـ”إسرائيل“ إذا كانت تريد تشكيل حكومة ”لأنه من دون اعتراف كهذا لن تسير الأمور كما ينبغي“. وزاد أنه لا يعتقد بأن حماس ستعتمد إلى ”معتقد حكومة إرهاب“¹⁹. ومع ذلك فقد أكد الرئيس مبارك بأن مصر لن تطلب من حماس الاعتراف بـ”إسرائيل“؛ لأنها تعلم أن الحركة سترفض²⁰. وأشار إلى أن اعتراف حماس بـ”إسرائيل“ قد لا يكون بكلمة ”نعترف بإسرائيل“، موضحاً أن خالد مشعل، قال إنهم سوف يتعاملون بحذر مع اتفاقية أو سلو²¹.

وحدد الرئيس المصري المخرج الذي يمكن حماس من الحصول على الاعتراف الدولي بها كشريك في عملية السلام مع ”إسرائيل“، وقال: ”أعتقد أن على حماس حتى تدخل المفاوضات الاعتراف بجميع الاتفاقات التي وقعتها منظمة التحرير الفلسطينية قبل إنشاء السلطة الفلسطينية، أي أو سلو وغيرها. والاعتراف هذا يعني أن تتفاوض بعد ذلك مع إسرائيل“. وكرر أن حماس انتخبت بصورة حرة من جانب الشعب الفلسطيني، وعلى المجتمع الدولي التعامل معها على هذا الأساس²².

وذكر الرئيس المصري أنه من الخطأ التفكير في حل دستوري أو قانوني لإسقاط حكومة حماس، وإجراء انتخابات جديدة. واستبعد حدوث مواجهة بين حركتي فتح وحماس، داعياً الإسرائيليين إلى عدم السعي لإشعال الخلافات بين الحركتين²³.

ودعا إلى الاعتراف بالحكومة التي ستشكلها حركة حماس، كما دعا "إسرائيل" إلى الاعتراف بنتائج الانتخابات الفلسطينية. وقال إن على حماس في المقابل، احترام الاتفاقيات التي جرى التوصل إليها والاعتراف بـ"خريطة الطريق" ونبذ العنف²⁴.

وكشف الناطق باسم الرئاسة المصرية، السفير سليمان عواد، أن الرئيس مبارك شجع الرئيس الفلسطيني، إثر فوز حماس، على المضي في ممارسة مهامه باعتباره رئيساً شرعياً منتخباً للسلطة إلى أن تنتهي ولايته سنة 2009، مشيراً إلى أن "أبو مازن كان يفكر في الاستقالة"، وأن "الرئيس هو من أثناه عن ذلك، ووعده بدعم مصر الكامل" في عملية السلام²⁵. وأشار عواد، إلى أن مصر لا يساورها قلق أو تخوف من وجود حماس، التي لها صلات كبيرة مع حركة الإخوان في مصر، في رأس السلطة الفلسطينية²⁶، وقال إن موقف مصر من فوز حماس هو أن "هذا الفوز يعد نتاجاً لعملية ديموقراطية، وأن هناك إجماعاً وتوافقاً دولياً عاماً على ضرورة التوصل إلى حل عادل للقضية الفلسطينية ودفع جهود السلام، كما أن هناك إجماعاً على إنهاء الاحتلال الإسرائيلي"²⁷.

وفي المقابل قام وفد من حركة حماس، بعد فوزها بالانتخابات التشريعية الفلسطينية، بجولة خارجية شملت عدداً من الدول العربية والغربية، لبحث الوضع الجديد في فلسطين بعد هذا الفوز. وكانت مصر أولى المحطات، حيث زارها وفد الحركة في 2006/2/6، وتداول مع المسؤولين المصريين رؤية الحركة وخططها نحو تشكيل الحكومة الفلسطينية الجديدة، وتوزيع الاختصاصات بينها وبين الرئيس محمود عباس، إضافة إلى قضية الاعتراف بـ"إسرائيل" والاتفاقات الموقعة بينها وبين السلطة الفلسطينية. وضم وفد حماس، الذي التقى مدير المخابرات المصرية اللواء عمر سليمان، والمستشار السياسي للرئيس المصري أسامة الباز، وترأسه خالد مشعل، محمود الزهار وإسماعيل هنية وموسى أبو مرزوق ومحمد نزال وسعيد صيام ومحمد شمعة ونزار عوض الله وعماد العلمي²⁸.



وذكر خالد مشعل أن زيارة وفد الحركة لمصر تأتي من أجل التشاور مع القيادة المصرية على المرحلة المقبلة والراهنة²⁹، وأشار إلى أنه كان من الطبيعي بحكم دور مصر الطبيعي، أن تكون القاهرة هي المحطة الأولى في هذه الجولة. وأعرب عن التقدير الكبير لمصر قياداً وشعباً، لدورها المستمر في نصرة الحقوق الفلسطينية الثابتة، مضيفاً أن الحركة طلبت دعماً من مصر ومن الأمة العربية لصالح الشعب الفلسطيني، خاصة في ظلّ الضغوط والتهديدات التي تتحدث عن قطع المساعدات عن هذا الشعب³⁰.

وأشار القيادي إسماعيل هنية إلى أن الهدف من المشاورات مع مصر هو التوصل إلى أفضل صيغة تقدمها الحركة للحكومة الفلسطينية المقبلة. وأكد عضو المكتب السياسي للحركة، محمد نزال، أن زيارة مصر تأتي في إطار التشاور في شأن المرحلة المستقبلية من أجل تشكيل الحكومة الفلسطينية³¹.

ودعا المستشار السياسي للرئيس المصري، أسامة الباز، إلى ضرورة احترام إرادة الشعب الفلسطيني، وعدم فرض إملاءات عليه³²، وقال عقب لقائه مع وفد من حركة حماس في القاهرة في 2006/2/7، إن مصر تعتبر الشعب الفلسطيني جزءاً منها، وأن اللقاء مع قادة الحركة هو لتبادل الآراء والأفكار حول تحقيق الأهداف القومية التي تخدم مصلحة الدول العربية. وأضاف أن مصر تدعم وتؤيد أهداف الشعب الفلسطيني في العيش الحر والتحرر من الاحتلال المسيطر على مقدراته، وقال إن مصر تفعل كل ما تستطيع لكي يتمكن الشعب الفلسطيني من الوصول إلى أهدافه المشروعة³³.

وقال الباز في مقابلة مع رويترز Reuters إن حماس ستكون مخطئة إذا قدمت تنازلات من جانب واحد لـ"إسرائيل"، وإن الدعوات الغربية لها كي تفعل ذلك هي دعوات غير عادلة. وأضاف: "لن يقدموا أي شيء قبل الموعد وبدون مقابل. سيكونون حمقى إذا فعلوا ذلك... ولكنهم سيكونون على استعداد لأن يأخذوا ويعطوا"³⁴.

وعقب لقائه المستشار السياسي للرئيس المصري أسامة الباز، نفى مشعل أن تكون مصر قد طلبت شيئاً محدداً من حماس أو وضعت شروطاً معينة، وأوضح أنه على العكس

من ذلك، فقد أبلغت مصر وفد الحركة بأنها لا تضع أي شروط وإنما تتحاور معهم في إطار مشاورات وحوار، قال إنه يشمل الأمة كلها³⁵. كما أشار إلى أنه طمأن المصريين إلى أن حماس ستعمل لاستيعاب الوضع الداخلي، وستعاون مع محمود عباس³⁶. وأعلن مشعل أن حركته ستتعامل بواقعية، وبالمرونة السياسية اللازمة خلال المرحلة المقبلة، مؤكداً في الوقت نفسه أنها لن تتنازل عن الثوابت الفلسطينية. وأكد ثقته بأن الحركة من خلال تشاورها مع الدول العربية والإسلامية والجامعة العربية قادرة على التوصل إلى رؤية مشتركة؛ للحفاظ على ثوابت الشعب الفلسطيني، والتعامل بواقعية³⁷.

من جهته، قال رئيس الوزراء المصري أحمد نظيف إن "من المهم احترام إرادة الشعب الفلسطيني، ومنح الحكومة الجديدة التي ستتولى السلطة فرصة للكشف عن طبيعتها وإظهار نواياها". ولكنه أكد أن على حماس أن تحترم "اتفاقيات أوسلو، وخريطة الطريق، ومبدأ دولتين تعيشان جنباً إلى جنب في سلام"³⁸.

وأكد اللواء عمر سليمان على ضرورة اعتراف حركة حماس بـ"إسرائيل" كشرط أساسي لتشكيل الحكومة الفلسطينية الجديدة، وأشار في حوار نشرته جريدة كوريري ديلا سيرا الإيطالية *Corriere della Sera*، في 2006/2/2، إلى أنه من حق حماس تشكيل الحكومة بعد فوزها بالانتخابات، ولكن يجب أن تستوفي ثلاثة شروط: إيقاف العنف، واحترام الشرعية الدولية من خلال احترام المعاهدات الموقعة، والاعتراف بـ"إسرائيل"، مضيفاً أن حماس لا تستطيع أن تحكم إذا لم تقبل بهذه الشروط³⁹. كما أضاف سليمان، الذي قام مراراً عدة بدور الوسيط بين حركتي فتح وحماس في السنوات الأخيرة: "إذا لم يوافقوا على الالتزام بهذه الأمور لن يتعامل معهم أحد"، وقال: "من الصعب إقناعهم بالتغيير 180 درجة. آمل أن يحصل ذلك. إنهم متشددون ومن الصعب إقناعهم"⁴⁰.

وعلى الرغم من هذه التصريحات فقد قال موسى أبو مرزوق، إن مصر أكدت قبولها بخيار الشعب الفلسطيني، ودعم هذا الخيار، والوقوف إلى جانبه؛ للوصول إلى أهدافه بإقامة دولته المستقلة في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية. وأضاف



أن اللواء عمر سليمان، شدد أن مصر ستبذل كل جهد من أجل أن تشارك كل الفصائل الفلسطينية في حكومة وحدة وطنية. كما ذكر أبو مرزوق، أن مصر أكدت وقوفها مع السلطة الوطنية، بغض النظر عن من يكون فيها، وأنها ستقبل رسالة هذه السلطة إلى العالم أجمع، وستقف إلى جوارها⁴¹. وكان أبو مرزوق رفض أي شروط لتشكيل الحكومة الفلسطينية، وقال: "لا يعقل من أي مسؤول عربي أو فلسطيني محب للسلام والخيار الديمقراطي أن يضع هذه الاشتراطات مسبقاً للشعب تحت الاحتلال. هذا الكلام معناه أنهم يريدون أن تعلن حماس هزيمتها، وأن تتخلى عن مبادئها، وهذا صعب"⁴².

وفي السياق ذاته ذكر القيادي في حماس محمود الزهار أن الوزير سليمان أكد للحركة، خلال لقائه وفدها في القاهرة، أن مصر لن تتدخل في الشأن الداخلي الفلسطيني ولن تفرض شروطها، غير أن رأيها سيكون استشارياً. إلى جانب تأكيده أن مصر ستقف إلى جانب السلطة الفلسطينية بغض النظر عن من يكون في السلطة، كما ستعمل على إيجاد مناخ دولي وإقليمي داعم للسلطة الفلسطينية وللشعب الفلسطيني. وأشار الزهار إلى أن سليمان شدد على أن مصر ستبذل كل جهدها من أجل استمرار الدعم المالي للسلطة الفلسطينية، موضحاً تأكيد سليمان على أن أهم شيء هو الوحدة الفلسطينية الداخلية، وتشكيل حكومة وحدة وطنية بمشاركة حركة فتح والكتل البرلمانية التي نجحت في الانتخابات الأخيرة⁴³.

ومن جهته، أعرب وزير الخارجية المصري أحمد أبو الغيط عن أمله في "أن يستمر الاتحاد الأوروبي في تقديم المساعدات للسلطة الفلسطينية؛ لأنها تمثل الكثير من عناصر الاستقرار للوضع الفلسطيني"⁴⁴، وقال: "إننا لا ننصح بمعاينة الشعب الفلسطيني... وإنما نسعى لاستمرار الدعم لهذا الشعب وللسلطة الفلسطينية"⁴⁵.

وأضاف أنه مقتنع بأن "انضمام حركة كفاحية (مثل حماس) إلى عمل سياسي برلماني يؤدي إلى تحولات جوهرية فيها، وتاريخ مثل هذه الحركات يكشف عن وصولها إلى نفس هذه النتائج"⁴⁶، موضحاً أن "أي حركة سياسية تتحول من حركة

مقاومة إلى حركة تتولى مسؤولية السلطة عليها أن تراعي الظروف الحاكمة التي تفرض نفسها عليها، وهو ما يعني العمل على أساس احترام التفاهات السابقة (مع إسرائيل) وخريطة الطريق بدون هروب من الواقع“. وأوضح أبو الغيط عندما سُئل في مؤتمر صحفي عقده مع وزيرة الخارجية الإسرائيلية تسيبي ليفني Tzipi Livni، عن الشروط الثلاثة التي تحدث عنها عمر سليمان، بقوله: ”نحن لا نتحدث عن اشتراطات، وإنما نتحدث عن الحاجة إلى عناصر يجب استيفاؤها للتقدم نحو عملية السلام. وعملية السلام تهدف إلى قيام دولتين: إسرائيل وفلسطين، وهو ما يتطلب اعترافاً متبادلاً“. وعن احتمال توقف عملية السلام بعد فوز حماس في الانتخابات، قال أبو الغيط إن ”السلطة الفلسطينية يرأسها أبو مازن، وهو الرئيس الشرعي المنتخب، ويحتفظ بكل صلاحياته طبقاً للقانون الأساسي (للسلطة الفلسطينية)، وهذا يجب أن يؤخذ في الاعتبار“⁴⁷.

كما قالت فاطمة الزهراء، المتحدثثة باسم وزير الخارجية المصري، إن أبو الغيط أكد على ثبات الموقف المصري ”من دعم القضية الفلسطينية، وتحقيق السلام في المنطقة أياً كان شكل الحكومة الفلسطينية القادمة“⁴⁸.

أما البرلمان المصري فقد طالب حركة حماس بالتمسك بالوحدة الوطنية والخيار الديمقراطي، ودعاها إلى إقامة حوار وطني يعطي الأولوية للحل السلمي. كما دعا الدول العربية للتحرك على كافة الأصعدة الدولية والإقليمية، من أجل دعم صمود الشعب الفلسطيني سياسياً واقتصادياً؛ لتقوية الجبهة الفلسطينية في التفاوض مع الجانب الإسرائيلي. ودعت لجنة الشؤون العربية في البرلمان المصري دول العالم إلى احترام إرادة الشعب الفلسطيني وخياره الديمقراطي⁴⁹.

وفي المقابل، أعلنت جماعة الإخوان المسلمين في مصر أن الفوز الذي حققته حركة حماس هو تصويتٌ على المشروع الإسلامي، وعلى خيار المنهج الإسلامي في حل القضية الفلسطينية وخيار المقاومة. وقدمت الجماعة تهنئةً لكل من محمود عباس



وحركة فتح على إجراء انتخابات ديمقراطية حرة، والقبول بالهزيمة فيها بروح طيبة. ودعا محمد مهدي عاكف، المرشد العام للإخوان، إلى عدم الالتفات إلى رأي الأمريكيين والصهيانية حول نتائج هذه الانتخابات. كما تعهد بالقيام بحملة تبرع شهرية لمساعدة فلسطين وحركة حماس، في محاولة لتقديم الدعم المالي لها لمواجهة الحصار الإسرائيلي، ورفض الدول الغربية دعمها⁵⁰. وأكد القيادي في جماعة الإخوان عصام العريان أن دعم الجماعة لحركة حماس سيزداد على كافة المستويات؛ لمواجهة الضغوط الخارجية، والتهديدات بقطع المساعدات عن الشعب الفلسطيني. كما استبعد العريان إمكانية تعرض جماعته لمشاكل أمنية أو تحريض ضدها من جانب الدول التي تضع حماس على قائمة الإرهاب⁵¹.

ورغم أن خيار حماس الأول كان تشكيل حكومة وحدة وطنية، تضم فتح والقوائم والتنظيمات الفلسطينية الأخرى. ولكن التصريحات الأمريكية الرسمية، المعربة عن رفض واشنطن حكومة تقودها حماس، أوحى بأن الحكومة لن تعيش طويلاً. كما برزت إضافةً إلى ذلك، مشكلة موقف حماس من منظمة التحرير الفلسطينية. أما على مستوى قيادات فتح، فقد كان التوجه منذ لحظة إعلان النتائج هو رفض المشاركة في حكومة وحدة وطنية تقودها حماس؛ وهو ما أدى في النهاية إلى أن تنفرد حماس بتشكيل الحكومة برئاسة إسماعيل هنية في 28/3/2006⁵².

2. أسر شاليط وتدابيراته:

تمكنت ثلاثة فصائل فلسطينية من بينها كتائب القسام، الجناح العسكري لحركة حماس في 25/6/2006، من أسر الجندي الإسرائيلي جلعاد شاليط Gilad Shalit، في عملية عسكرية أُطلقَ عليها اسم "الوهم المتبدد"، في معبر كرم أبو سالم "كبيرم شالوم" جنوب قطاع غزة. وقد أسفرت العملية في حينه عن مقتل جنديين إسرائيليين، ومقاومين فلسطينيين ما زالت "إسرائيل" تحتجز جثمانيهما، بالإضافة إلى أسر شاليط⁵³. وقال بيان للفصائل الثلاثة في 30/6/2006:

إننا نعلن على الملأ مطالبنا العادلة والإنسانية التالية؛ الإفراج عن جميع الأسيرات، والأطفال دون سن الـ 18 عاماً، كبادرة حسن نوايا، مقابل معلومات عن الجندي الأسير. [نطلب مقابل إطلاق سراح شاليط] الإفراج عن ألف من الأسرى الفلسطينيين، والعرب، والمسلمين، شاملاً ذلك بالدرجة الأولى جميع قادة الفصائل الفلسطينية، وجميع ذوي الأحكام العالية، وجميع المرضى ذوي الحالات الطبية الصعبة والإنسانية، ووقف كل أشكال العدوان والحصار على الشعب الفلسطيني⁵⁴.

أخذت عملية التفاوض حول إطلاق سراح شاليط مقابل الإفراج عن أسرى فلسطينيين حيزاً كبيراً في العلاقة بين مصر، التي لعبت دور الوسيط، وبين حماس التي تصدرت المفاوضات باسم الفصائل الآسرة.

وأوضحت مصادر في حماس بأنه تمّ في آب/ أغسطس 2007 التوافق من خلال الوساطة المصرية، على إطلاق سراح النساء والأطفال من بين الأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية، والذين اعتقلوا على خلفية أسر الجندي شاليط مثل نواب المجلس التشريعي الفلسطيني، و450 أسيراً يتم إطلاق سراحهم وفق القائمة التي قدمتها حماس، و550 أسيراً بتوافق مصري مع "إسرائيل"⁵⁵. وبذلك تؤكد مصادر حماس بأن الحديث دار حول الإفراج عن حوالي 1,400 أسير فلسطيني مقابل إطلاق سراح الجندي الإسرائيلي.

وأكدت حركة حماس في أكثر من مناسبة أن الراعي الوحيد لـ "صفقة شاليط" هي القاهرة، وأشار موسى أبو مرزوق، إلى أن ملف شاليط "يجب أن يظل في يد مصر، فهي الوسيط، وهي فقط التي تحرك الملف"⁵⁶. كما أكد سعيد صيام، القيادي في الحركة، ووزير الداخلية في الحكومة الفلسطينية المقالة، الذي استشهد في العدوان الإسرائيلي على القطاع في 2009/1/15، أن "الراعي الوحيد لصفقة تبادل الأسرى بيننا وبين الإسرائيليين هي مصر"⁵⁷.

غير أن حركة حماس في المقابل لم تنف وجود وساطات أوروبية وعربية في قضية شاليط، مؤكدة على أنها تتعاطى مع كافة الجهود والوساطات على أساس أنها تصب



في خدمة الجهود المصرية المبذولة في سبيل إنجاز صفقة تبادل الأسرى⁵⁸. وبين محمود الزهار، القيادي في الحركة، أن لكل دولة الحق في خدمة الشعب الفلسطيني فيما يخص موضوع الوساطة للإفراج عن أسرى فلسطينيين⁵⁹.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الدور الأمريكي لم يكن بعيداً عن هذا الملف، فقد كشف النقب عن قيام إدارة الرئيس الأمريكي جورج بوش George W. Bush بممارسة ضغوط على مصر و"إسرائيل" لتحريك صفقة تبادل الأسرى، وإتمامها قبل مؤتمر أنابوليس للسلام Annapolis Peace Conference، الذي عقد في 2007/11/27، حول عملية السلام في الشرق الأوسط، ويبدو أن وراء هذه الرغبة الأمريكية التخوف من احتمال تأثير هذا الملف سلباً على المؤتمر⁶⁰.

أما بخصوص الموقف الإسرائيلي من الوساطة المصرية فأوضح موسى أبو مرزوق، نائب رئيس المكتب السياسي في حماس، أن حركته رفضت عرضاً إسرائيلياً نقلته قطر في إطار مفاوضات تبادل الأسرى مع الإسرائيليين، مؤكداً تمسك حركته بالوسيط المصري، والمطالب التي تمّ التوافق عليها في هذا الملف من خلال هذه الوساطة. وأضاف: "الإسرائيليون في كل مرحلة يدفعون بوسيط جديد، يتحدث معنا بمطالب جديدة، ... بدون علم المصريين؛ لتغيير هذا الوسيط بحجج واهية، منها عدم قدرته على الإنجاز، وعدم جديته، وما إلى ذلك من قضايا، ولكن حماس ما زالت متمسكة بالوسيط المصري في مسألة شاليط"⁶¹.

وقال مصدر دبلوماسي مصري، مجملًا الموقف المصري من ملف شاليط، إن مصر قدمت للوفد الإسرائيلي الذي زار القاهرة في 2008/8/5 لبحث صفقة الأسرى الفلسطينيين، قائمة تضم 450 معتقلاً فلسطينياً طلبت حماس إطلاق سراحهم، مقابل الإفراج عن شاليط، لكن "إسرائيل" رفضت إطلاق كل هذا العدد. وعرض الوفد الإسرائيلي الإفراج عن 71 فقط من قائمة الـ 450، مبرراً ذلك بأن باقي الأشخاص المدرجة أسماؤهم "قاموا بأعمال إرهابية وأيديهم ملطخة بدماء الإسرائيليين، ولذلك

لا يمكن إطلاقهم“. وأضاف المصدر أن حركة حماس رفضت في المقابل هذا العرض الإسرائيلي، لافتاً إلى أن الحركة تشددت أكثر في ملف الأسرى بعد صفقة حزب الله و”إسرائيل“، بتاريخ 2008/7/16، التي أطلقت الأخيرة بموجبه عميد الأسرى العرب في السجون الإسرائيلية سمير القنطار، وثلاثة من أسرى الحزب في حرب تموز 2006، ورفات عدد كبير من الشهداء مقابل ”رفات“ جنديين إسرائيليين. وبالتالي فلا بد، حسبما ترى حماس، أن تكون الصفقة الخاصة بإطلاق سراح شاليط أكبر، وأضخم خاصة أنه ما زال على قيد الحياة. وأوضح المصدر أن مصر تحاول تقريب وجهات نظر حماس و”إسرائيل“ لإغلاق هذا الملف، وإبداء مرونة أكبر، وخاصة قبل انتهاء فترة حكم رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت Ehud Olmert، واحتمال قدوم رئيس وزراء آخر يتسم بالتشدد⁶².

واستناداً إلى هذه الخلفية، فقد شهدت العلاقة بين مصر وحماس توتراً فيما يخص المفاوضات حول شاليط، وسيطرت نتيجة ذلك حالة من عدم الثقة على الأجواء بين الطرفين، وصلت أحياناً إلى درجة الاتهامات المتبادلة.

وقال مشير المصري، النائب عن حماس في المجلس التشريعي، في 2008/8/13، إنه ”أمام إصرار مصر على إبقاء معبر رفح مغلقاً، فإن هناك انعدام ثقة بين الشعب الفلسطيني والقيادة المصرية، وخصوصاً في ظلّ عدم نجاح مصر في إحراز تقدم في الملفات الأساسية، وأعني بها الأسرى والتهدة والحوار الوطني“⁶³. وكان موسى أبو مرزوق قد أكد على أن الحركة تعتبر مصر الوسيط الذي تمّ التوافق عليه بين الطرفين في قضية شاليط⁶⁴.

استنكرت مصر من جهتها تصريحات النائب مشير المصري المذكورة حول ضعف النتائج التي آلت إليها الجهود المصرية في ملفات الأسرى والتهدة والحوار الوطني. وقال مصدر مصري، طلب عدم تعريفه، إن ”مثل هذه التصريحات لا تتسجم مع حجم الجهود والمسامي المكثفة التي تبذلها السلطات المصرية؛ لإنجاح صفقة لتبادل



الأسرى بين حماس وإسرائيل“. وأضاف أن ”القاهرة تستغرب أن يؤكد موسى أبو مرزوق، الرجل الثاني في حماس، ثقة الحركة بالوساطة المصرية في وقت يلوح فيه مسؤول آخر بالبحث عن وسيط دولي“. ورأى أنه ”يتعين على حماس أن توحد خطابها الرسمي تجاه مصر، وأن تتوقف عن هذه التلميحات المؤسفة والغريبة“⁶⁵.

ولوحظ أن مصر صعّدت خلال شهر آب/ أغسطس 2008 من حملتها على الأنفاق على الحدود مع مدينة رفح، فقد بدأت الأجهزة الأمنية المصرية أكبر عملية تدمير للأنفاق التي تمّ اكتشافها خلال تلك المدة، حيث شرعت في تدمير نحو 20 نفقاً أغلبيتها في المنطقة ما بين معبر رفح وحي البراهمة⁶⁶.

وفي هذا السياق صرح المتحدث باسم وزارة الداخلية المقالة في غزة، إيهاب الغصين، في 11/8/2008 بأن مصر نشطت مؤخراً في محاربة الأنفاق الأرضية التي تربط القطاع بمصر بفعل الضغوطات الأمريكية والإسرائيلية، في وقت تزايدت فيه أعداد الفلسطينيين الذين قتلوا جراء انهيارات في هذه الأنفاق (وصل عدد الضحايا من الفلسطينيين الذين قضوا داخل الأنفاق حسب مؤسسة حقوقية فلسطينية إلى 25 ضحية منذ مطلع العام 2008 وحتى منتصف آب/ أغسطس من نفس العام). وذكر الغصين أن ”الوسائل الخطيرة“ التي تستخدمها الحكومة المصرية في محاربة الأنفاق، بالاستعانة بخبراء أمريكيين كاستخدامها الغاز والمياه، هي التي أسفرت عن قتل العديد من الفلسطينيين، وردم الأنفاق على من فيها⁶⁷.

وقد هدّدت كتائب القسام، الجناح العسكري لحركة حماس، على لسان الناطق باسمها أبو عبيدة، بتحويل ”شاليط“ إلى ”رون أراد 2“ في حال استمرار الماطلة الإسرائيلية في قضية الأسرى⁶⁸.

وكرر موسى أبو مرزوق تأكيد الحركة على أهمية الوساطة المصرية في ملف شاليط، غير أنه شدّد على أن حماس:

لن تتزحزح قيد أنملة عن المطالب التي تمّ التوافق عليها مع الإسرائيليين
قبل أكثر من عام حول الصفقة لإطلاق الجندي جلعاد شاليط... [وهي]

إطلاق سراح النساء والأطفال، والذين اعتقلوا على خلفية أسر الجندي شاليط، مثل نواب المجلس التشريعي الفلسطيني، بالإضافة إلى 450 أسيراً يتم إطلاق سراحهم وفق القائمة التي قدمتها حماس، و550 أسيراً بتوافق مصري مع إسرائيل⁶⁹.

وقد حمل الرئيس المصري حسني مبارك كلاً من حماس و"إسرائيل" مسؤولية تعثر المفاوضات حول شاليط، وأضاف بأن مصر لا تسعى إلى الوساطة، وإنما غيرها يأتي إليها. وأشار الرئيس المصري إلى أن بلاده يمكن أن تترك عن طيب خاطر جهود ترتيب تبادل الأسرى، وقال: إن "قضية شاليط ليست حكراً علينا"، غير أنه استدرك بأن تعدد الأطراف التي تقوم بالوساطة في هذا الأمر، ليس في مصلحة القضية، موضحاً أن أي وسيط في القضية يجب أن يكون له علاقة مع الفلسطينيين "لأنها مرتبطة بالإفراج عن فلسطينيين والإفراج عن شاليط"⁷⁰. وصرح السفير المصري لدى "إسرائيل" ياسر رضا بأن مصر لا تمنع في أن تتولى أي جهة أخرى مهمة الوساطة بهدف طي ملف الجندي الإسرائيلي، غير أنه أشار إلى أن مصر هي الدولة الوحيدة القادرة على إيجاد مخرج لهذا الموضوع⁷¹.

وحملت حماس من جهتها "إسرائيل" مسؤولية جمود المفاوضات حول شاليط، وتعثر جهود الوساطة المصرية؛ فأكد رئيس المكتب السياسي لحركة حماس خالد مشعل في مقابلة نشرتها جريدة لوفياغرو الفرنسية Le Figaro في 2008/10/6 أنه لا يوجد جديد في المفاوضات مع "إسرائيل" بشأن الجندي الإسرائيلي الأسير. وأكد أن "إسرائيل" تتراجع باستمرار عن النقاط التي يتم الاتفاق عليها في قضية الجندي⁷². وفي 2008/11/22 أعلن موسى أبو مرزوق أن ملف صفقة شاليط "مجمد حالياً، والإسرائيليون يتحملون مسؤولية تعطيل عقد الصفقة حتى يومنا هذا، بسبب ممانعتهم وترددهم وتراجعهم عن تعهداتهم"، وأكد على أن حماس ما زالت متمسك بالوساطة المصرية لإبرام هذه الصفقة⁷³. وفي السياق ذاته قال محمود الزهار في 2008/12/11 إن حركة حماس لم تكن تعتقد أن تطول قضية شاليط كل هذه المدة. وأضاف: "يمكن



إنجاز الصفقة بشأن الجندي الأسير في غضون يوم واحد، في حال تشكيل حكومة شجاعة في إسرائيل، تزيل الحاجز الذي وضعته، وتفرج عن الأسرى [الفلسطينيين] المحكوم عليهم بالسجن مدى الحياة⁷⁴.

3. اتفاق مكة 2007 وتشكيل حكومة الوحدة الوطنية؛

وقعت حركتنا فتح وحماس اتفاق مكة في 2007/2/8، الذي أسهم في تشكيل أول حكومة وحدة وطنية فلسطينية. ولم يغفل هذا الاتفاق الإشارة إلى أهمية دور مصر في تهدئة الأوضاع في قطاع غزة.

أما أبرز بنود هذا الاتفاق⁷⁵:

1. التأكيد على تحريم الدم الفلسطيني، واتخاذ كافة الإجراءات والترتيبات التي تحول دون ذلك، مع التأكيد على أهمية الوحدة الوطنية كأساس للصمود الوطني، والتصدي للاحتلال، وتحقيق الأهداف الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني، واعتماد لغة الحوار كأساس وحيد لحل الخلافات السياسية في الساحة الفلسطينية.

2. الاتفاق وبصورة نهائية على تشكيل حكومة وحدة وطنية فلسطينية وفق اتفاق تفصيلي معتمد بين الطرفين، والشروع العاجل في اتخاذ الإجراءات الدستورية لتكريسها.

3. المضي قدماً في إجراءات تطوير وإصلاح منظمة التحرير الفلسطينية، وتسريع عمل اللجنة التحضيرية استناداً لتفاهات القاهرة ودمشق.

4. تأكيد مبدأ الشراكة السياسية على أساس القوانين المعمول بها في السلطة الوطنية الفلسطينية، وعلى قاعدة التعددية السياسية وفق اتفاق معتمد بين الطرفين.

بدوره دعا الرئيس المصري حسني مبارك بعد توقيع اتفاق مكة كافة القوى والفصائل السياسية الفلسطينية إلى الالتزام بالاتفاق، مؤكداً على ضرورة إنجاح

حكومة الوحدة الوطنية والتصدي لأية محاولات تستهدف تجدد الاقتتال بين أبناء الشعب الواحد، ليكون الجانب الفلسطيني شريكاً فاعلاً وقوياً في عملية السلام. كما دعا الرئيس مبارك الفلسطينيين إلى تبني سياسات واضحة لرفع الحصار الاقتصادي عن السلطة الفلسطينية والمفروض منذ فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية في كانون الثاني/يناير عام 2006⁷⁶. ورفضت الرئاسة المصرية فرض أي شروط على حكومة الوحدة الفلسطينية، وقال سليمان عواد المتحدث باسم الرئاسة المصرية: إن "الموقف الفلسطيني والسياسات الفلسطينية التي سوف تتبناها الحكومة الجديدة هو شأن فلسطيني، ومصر لم ولن تتدخل لكي تفرض على الفلسطينيين مواقف من جانبها". وأضاف "رفع الحصار السياسي والاقتصادي لن يتحقق بالنداءات، لكنه رهن بقدرة الجانب الفلسطيني على أن يعلي المصلحة الفلسطينية فوق مصالح الفصائل وأن يتحدث بصوت واحد"⁷⁷.

كما أجرى الرئيس مبارك، في 2007/2/27، محادثات مع العاهل السعودي الملك عبد الله بن عبد العزيز، تناولت سبل إنجاح تنفيذ اتفاق مكة بين حركتي فتح وحماس، وتحقيق الوفاق الوطني بين جميع الفصائل الفلسطينية، وتهيئة الأجواء المواتية للعودة إلى المفاوضات على المسار الفلسطيني - الإسرائيلي⁷⁸.

وقال المتحدث الرسمي باسم رئاسة الجمهورية المصرية، السفير سليمان عواد: "نحن سعداء بما تمّ الاتفاق عليه بين فتح وحماس في مكة، وندعو باقي الفصائل الفلسطينية للانضمام إلى هذا الوفاق"⁷⁹.

كما رحب أحمد أبو الغيط، وزير الخارجية المصري، بتوصل حركتي فتح وحماس إلى اتفاق مكة المكرمة، مؤكداً أنه "خطوة مهمة نحو المصالحة الفلسطينية، وصون وحدة الصف الفلسطيني، ورفع الحصار"⁸⁰. وبعد تشكيل حكومة الوحدة الوطنية برئاسة إسماعيل هنية، والتي جاءت نتيجة لاتفاق مكة، أكد أبو الغيط أهمية تشكيل حكومة وحدة وطنية فلسطينية ونجاحها في توحيد الصف الفلسطيني، ونبذ الخلافات، والتفرغ لعملية البناء الداخلي⁸¹.



ومن جانبه، فقد أشاد خالد مشعل بالجهود التي تبذلها مصر في خدمة القضية الفلسطينية ككل، وجهودها الرامية إلى إنضاج اتفاق مكة الموقع بين حركتي حماس وفتح بشكل خاص. ونفى مشعل أن يكون أي من المسؤولين المصريين قد وجه له عتاباً أو أي إشارة يُفهم منها أن مصر كانت غير مرتاحة لموافقة حماس وفتح على توقيع اتفاق مكة بناء على الدعوة السعودية، مؤكداً ترحيب مصر باتفاق مكة وإعلانها منذ اللحظة الأولى تأييدها ومساندتها له. وأشار إلى أنها تقوم بجهود حثيثة من أجل القضية الفلسطينية، وقال: "إن مصر كانت حاضرة في اتفاق مكة وفي قطاع غزة بجهدنا الأمني لمنع الاقتتال، ونحن كنا على تواصل مع المسؤولين المصريين لحظة بلحظة قبيل الاتفاق وأثناءه وبعده"⁸².

ومن الجدير بالذكر أن نص اتفاق مكة يشير إلى دور مصر في إنجاح الحوار، حيث نص الاتفاق: "تقدم الشكر الجزيل للإخوة في مصر الشقيقة، والوفد الأمني المصري في غزة، الذين بذلوا جهوداً كبيرة في تهدئة الأوضاع في القطاع، خلال الفترة السابقة"⁸³.

أدت حكومة الوحدة الوطنية الفلسطينية اليمينية الدستورية في 2007/3/17، وأعرّب الرئيس المصري حسني مبارك عن أمله في نجاح هذه الحكومة. كما رحب وزير الخارجية أحمد أبو الغيط بتشكيل الحكومة الفلسطينية، وهنا الشعب الفلسطيني وقيادته على هذه الخطوة التي تدعم العمل الفلسطيني المشترك، ودعا المجتمع الدولي إلى "التعامل بإيجابية مع الحكومة، واتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان نجاحها في عملها، خصوصاً لجهة رفع المعاناة عن الشعب الفلسطيني وبناء المؤسسات التي تمثل نواة الدولة الفلسطينية المرتجاة". وعبر عن أمله في أن "يفسح تشكيل الحكومة الفلسطينية الجديدة الطريق أمام تثبيت التهدئة الحالية مع إسرائيل، وتوسيعها لتشمل الضفة الغربية، وأن يُعجّل بالتوصل إلى صفقة يُفرج بمقتضاها عن أسرى فلسطينيين في مقابل الإفراج عن الجندي الإسرائيلي الأسير في قطاع غزة". وشدد على أن "تشكيل

حكومة الوحدة، والإجماع الفلسطيني على تفويض منظمة التحرير الفلسطينية والرئيس محمود عباس للتفاوض على التسوية النهائية مع إسرائيل، يتيحان فرصة ثمينة يجب اغتنامها لاستئناف عملية السلام⁸⁴.

ونقل الوفد الأمني المصري الذي قام بزيارة الأراضي الفلسطينية، تهنئة مصر قياداً وحكومةً وشعباً إلى كل من الرئيس الفلسطيني محمود عباس ورئيس الوزراء إسماعيل هنية بتشكيل حكومة الوحدة الوطنية، وتأييد مصر لها بوصفها خطوةً لتعزيز الثوابت الوطنية الفلسطينية، والحفاظ على وحدة الشعب الفلسطيني. وأكد الوفد الأمني المصري الذي ترأسه اللواء برهان جمال حماد، لكل من عباس وهنية على دعم مصر الكامل لحكومة الوحدة الوطنية الفلسطينية، وعزمها على مسانبتها في كافة المحافل الدولية⁸⁵.



ثالثاً: تطورات العلاقة منذ سيطرة حماس على قطاع غزة حتى نهاية سنة 2008

1. سيطرة حماس على غزة:

خاضت حركة حماس في الفترة 11-14/6/2007 عملية أمنية غير متوقعة؛ إذ قامت القوة التنفيذية وبمساندة كتائب القسام، الجناح العسكري لحماس، بتوجيه ضربة قاسية لمن تسميه بـ"التيار العميل في الأجهزة الأمنية وحركة فتح"، الذين تتهمهم حماس بالتسبب في الفتان الأمني⁸⁶. وعلى إثر هذه العملية تمكنت حركة حماس من السيطرة على قطاع غزة.

ووفقاً لإحصاءات المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، فقد سقط جراء أحداث "الحسم العسكري" في قطاع غزة 161 قتيلاً، خلال الفترة 7-16/6/2007، ومن بين هؤلاء 43 مدنياً، و91 شخصاً من عناصر حركة فتح والأجهزة الأمنية التابعة لها، و27 شخصاً من حركة حماس وكتائب القسام والقوة التنفيذية⁸⁷.

أعقب سيطرة حماس على غزة إقالة الرئيس الفلسطيني محمود عباس لحكومة الوحدة الوطنية برئاسة إسماعيل هنية، وإعلان حالة الطوارئ، وتشكيل حكومة إنفاذ حالة الطوارئ برئاسة سلام فياض في رام الله.

ونتناول هنا تطورات الموقف المصري من الاقتتال الفلسطيني الداخلي وانعكاسه على العلاقة مع حماس خصوصاً بعد سيطرة الأخيرة على قطاع غزة في منتصف سنة 2007. ففي بداية سنة 2007 دعت مصر، عقب قمة جمعت الرئيس المصري حسني مبارك وملك الأردن عبد الله الثاني، إلى وقف الاقتتال الفلسطيني، وإلى اتفاق بين فتح وحماس على تشكيل حكومة وحدة وطنية أو حكومة تكنوقراط. ثم دعت مصر الفصائل الفلسطينية إلى الانضمام لاتفاق مكة، ونفت أي تراجع عن موقفها الداعم للحوار الفلسطيني - الفلسطيني، وأكدت أن تنفيذ هذا الاتفاق يتم بالتنسيق وتشاور بين مصر والمملكة العربية السعودية، وأن الوفد الأمني المصري ما زال مستمراً في عمله منذ أشهر عديدة⁸⁸.

وبعد تجدد الاشتباكات الدامية بين حركتي فتح وحماس في أيار/ مايو 2007 تدخلت مصر عبر وفدها الأمني برئاسة اللواء برهان حماد والمقيم في غزة، ونجحت في عقد اتفاق لوقف إطلاق النار كان هو الخامس بينهما منذ تجدد الاشتباكات، ثم بدأت بعد ذلك جولة جديدة من الحوار بمشاركة العديد من الفصائل الفلسطينية على غرار الحوار السابق في القاهرة سنة 2005⁸⁹.

غير أن هذا الموقف المصري ظلّ يشوبه ميلٌ واضح لخط الرئاسة الفلسطينية؛ إذ أشارت مصادر إخبارية عدة إلى مشاركة مصر في اجتماعات أمنية، أسفرت عن موافقتها على تقديم المساندة والدعم لرئيس السلطة والأجهزة الأمنية التابعة له. وأكدت بعض هذه المصادر بأنّ مصر استعدت كي "تدرب آلافاً من أفراد القوة الخاصة التنفيذية التابعة لحركة فتح، التي يتولى قيادتها محمد دحلان"، إلا أنّ مصدرًا مصرياً نفى ذلك. ولكن المصدر المصري نفسه عاد وأكد بأنّ مصر دربت قوات حرس الرئاسة، معللاً هذا الدور بقوله: "إنّ حرس الرئاسة منوط حالياً بمهمات محددة، على رأسها حماية الرئيس الفلسطيني، والسيطرة على المعابر، والوجود في الخطوط الفاصلة بين القوات الإسرائيلية والقوات الفلسطينية". وبرر موقف بلاده هذا بأنه ناتج عن حرص مصر على مساعدة الفلسطينيين في تقوية أداثهم العسكري، وبناء ذاتهم؛ من أجل ما أسماه ضمان استتباب الأمن في قطاع غزة، و"السيطرة على الوضع"⁹⁰.

وفي أيار/ مايو 2007 أكد مراقبون تابعون للاتحاد الأوروبي هذه الأنباء؛ إذ أفادوا أن 500 شخص من الموالين لحركة فتح دخلوا إلى قطاع غزة، قادمين من مصر، بعد أن تلقوا تدريبات. وذكر الناطق الإعلامي باسم حركة فتح توفيق أبو خوصة أن هذه القوة ستعمل على "حماية أمن" الفلسطينيين⁹¹. وقد بين مصدر مصري أنّ عودة قوات أمن الرئاسة مرتبطة بانتهاء دورتها التدريبية في الإسكندرية، ثم استطرده معلقاً: "إنّ مصر لا تنحاز لأي من الحركتين [فتح وحماس] في سعيها لحلّ الخلافات بينهما"⁹².

أدت سيطرة حركة حماس على قطاع غزة إلى موقف مصري معارض لتلك السيطرة، عبّر عن نفسه بسحب الوفد الأمني المصري، وإغلاق مقره في غزة. ثمّ



قامت مصر بتشديد حالة الطوارئ على الحدود مع غزة خشية نزوح الفلسطينيين إليها، ورحبت على لسان وزير خارجيتها بحكومة سلام فياض البديلة لحكومة الوحدة الوطنية برئاسة إسماعيل هنية. وأعلنت مصر رفضها الفصل بين قطاع غزة والضفة الغربية، ونقلت جريدة الحياة عن مصدر مصري موثوق أن القاهرة "لا تعترف بالوضع الجديد غير الشرعي" في قطاع غزة، وأن هناك دعوة لتجمع عربي يؤكد شرعية الرئيس أبو مازن، ويرفض التعامل مع دولة مستقلة في قطاع غزة تترجمها حركة حماس، مع تلويح بعزلها إقليمياً⁹³.

وقد نبهت حماس مصر من أن تيارها يمثل الاعتدال الإسلامي، وأنها تركز مقاومتها على الاحتلال، وتتجنب الإضرار بمصالح مصر أو الإخلال بأمنها أو التدخل في شؤونها الداخلية. وأوضح خالد مشعل أن سقوط حماس في قطاع غزة لن يساعد مصر، ولكنه قد يفتح الأبواب أمام انتشار العناصر المتطرفة من تنظيم القاعدة وغيرها. وقد قدمت حماس دلائل على ذلك للسلطات المصرية⁹⁴.

وفي الوقت نفسه فإن الواقع الجيو-سياسي بين مصر والقطاع، يجعل من المؤكد أن تنعكس التطورات الداخلية الفلسطينية على الأوضاع الداخلية المصرية؛ وهو ما أكدته رئيس الاستخبارات المصرية الوزير عمر سليمان، الذي قال بأن انفجار الأوضاع في غزة له تداعياته السلبية على مصر. لذلك، فقد شدّد سليمان على "أن مصر حريصة على ألا تتفاقم الأمور، حتى لا تصل إلى هذه الدرجة من الاقتتال، وسيطرة فريق على القطاع دون آخر"⁹⁵.

انطلاقاً من هذه القناعة تحركت مصر للتعامل مع التطورات التي تترتب على التفاعلات الفلسطينية الداخلية، فحذرت مصادر مصرية مطلعة من انعكاسات مبادرة عباس، المتضمنة "دعوة قوات دولية إلى القطاع"، على الشارع الفلسطيني. في حين رفضت عودة وفدها الأمني أو حتى تحديد موعد عودته إلى القطاع، وقالت المصادر إنه طبقاً لتعليمات الرئيس مبارك فإن الوفد سيعود إلى ممارسة عمله في غزة

عندما تصبح الأجواء مواتية، في إشارة إلى اشتراط مصر عودة العلاقة الطبيعية بين فتح وحماس، وعودة الأجهزة الأمنية التابعة لرئاسة السلطة للعمل في القطاع⁹⁶.

وتجدر الإشارة هنا إلى ما نشرته مجلة فانتني فير الأمريكية Vanity Fair magazine على لسان الصحفي الأمريكي ديفيد روز David Rose، الذي أوضح أن الإدارة الأمريكية، حسب وثائق حصل عليها، سعت إلى الإطاحة بحكومة حماس سياسياً وعسكرياً، وإشعال حرب أهلية في قطاع غزة بعد فوز الحركة في الانتخابات التشريعية. وقال ديفيد روز إن خطة سرية وضعتها الإدارة وافق عليها الرئيس الأمريكي، ووزيرة خارجيته، وإليوت إبرامز Elliott Abrams، نائب مستشار الأمن القومي الأمريكي. وتولى تنفيذها الجنرال كيث دايتون Keith Dayton، الذي تولى الاتفاق مع محمد دحلان للقيام بمهمة إسقاط حكومة حركة حماس⁹⁷.

أياً كانت درجة دقة هذه المعلومات، فإن ما نشرته جريدة الأخبار اللبنانية، على لسان مصادر فلسطينية مطلعة، من أن مصر غيرت تعاملها مع حركة حماس، بعدما قدمته الحركة من وثائق عثرت عليها في مقر الأجهزة الأمنية إلى السلطات المصرية المسؤولة، جاء ليدعم تلك المعلومات التي نشرتها المجلة الأمريكية. فقد ذكرت تلك المصادر أن الوثائق التي حصلت عليها المخابرات المصرية تضمنت شريطاً مصوراً يظهر عناصر أمنية مقربة من دحلان يتباحثون في كيفية وضع كاميرات حساسة قرب الحدود المصرية مع قطاع غزة، تكشف تحركات الجنود المصريين المرابطين هناك، بناءً على رغبة إسرائيلية. وهذه الكاميرات كان يفترض أن ترتبط بغرفة التحكم الإسرائيلية في معبر كرم أبو سالم شرقي معبر رفح الحدودي. ومن الوثائق أيضاً خريطة عليها توقيع مدير الأمن الداخلي الفلسطيني السابق العميد رشيد أبو شباك تظهر إحداثيات مكتب الوفد الأمني المصري الذي كان يربط في قطاع غزة، وهناك وثيقة أخرى موقعة من أبو شباك عن آلية عمل كاميرات المراقبة التي تحيط بالمقر الأمني المصري، وزيارات الفصائل الفلسطينية للوفد الأمني المصري التي لا تتعلق بالعمل الرسمي⁹⁸.



وفي محاولة لإحداث توازن في علاقاتها مع طرفي النزاع على الساحة الفلسطينية، لفترة لم تستمر طويلاً، عبّر عمر سليمان عن استيائه من تصرفات بعض التيارات في فتح، محملاً إياها مسؤولية اشتعال فتيل الاقتتال الفلسطيني - الفلسطيني. ومع ذلك، فإن المعلومات التي أعلنتها مصادر وصفت بأنها مطلعة، أعطت وجهة للموقف المصري تؤكد حقيقة موقف القاهرة من حماس؛ حيث أظهرت بأن المسؤولين المصريين وبخوا محمد دحلان على خلفية اتهامه بـ"التقصير والعمل بعفوية مكنت حماس من السيطرة على قطاع غزة بسهولة"، وحملته مسؤولية الإضرار، بما وصفته، "أمنها القومي"⁹⁹.

وتأكيداً لهذا التوجه نظمت مصر قمة رباعية في شرم الشيخ بمشاركة أردنية وفلسطينية وإسرائيلية، استهدفت دعم الرئيس محمود عباس، والسعي لإنهاء الخلافات الفلسطينية. وقد أظهرت هذه القمة تضارباً مفاجئاً وواضحاً في الأهداف بين مصر وسائر الأطراف الثلاثة الأخرى. ففي مقابل توافق المصالح الذي بدا بين أولمرت وعباس والملك عبد الله الثاني في جوانب تقوية محمود عباس على حساب حماس، فإنه قد اتضح جلياً أن ثمة حذراً مبرراً من الدخول في شرك إسرائيلي لتضييع فرصة جديدة لإحياء مفاوضات السلام، عبر اتباع آليات حصار حماس وعزلها، الذي يمكن أن يؤدي مستقبلاً إلى "خيار الضفة أولاً"، وتجزئة القضية الفلسطينية أكثر. فقد ركزت مصر في هذه القمة على دعوة الفلسطينيين لإنهاء خلافاتهم، وأكد الرئيس المصري حسني مبارك مجدداً أن مصر ستعاود الوساطة بين حركتي فتح وحماس بعد أن تهدأ الأمور¹⁰⁰.

وقامت مصر بدور بارز في دعوة مجلس وزراء خارجية الدول العربية للانعقاد لبحث أزمة الصراع الفلسطيني - الفلسطيني، وتشكيل لجنة لتقصي الحقائق تضم مصر والسعودية والأردن وقطر، بهدف التعرف على رؤية كل طرف لما حدث ولماذا حدث؛ والبحث في الآليات المناسبة التي تؤمن استمرار التواصل واستئناف الحوار الفلسطيني - الفلسطيني¹⁰¹.

وهنا لا بدّ من الإشارة إلى أن حركة حماس لم تأل جهداً في تبرير ما قامت به من "حسم عسكري" في قطاع غزة؛ فأصدرت تقريراً رفعت به إلى لجنة تقصي الحقائق المنبثقة عن جامعة الدول العربية، في 2007/7/26، كما أصدرت كتاباً بعنوان "الكتاب الأبيض: عملية الحسم في قطاع غزة اضطرار لا اختيار". وقد تضمن التقرير الأول المخططات الأمريكية، ودور الأجهزة الأمنية في إنجاح هذه المخططات، وفي عمليات الاغتيال، وإشاعة الفتان الأمني في قطاع غزة، كما تضمن المراسيم والإجراءات الرئاسية التي أدت إلى توتير الوضع الأمني في القطاع، وفي نهاية هذا التقرير خلصت حماس إلى أن ما قامت به في غزة لا يعدو كونه "خطوة أمنية" جاءت لمعالجة مشكلة أمنية ليس أكثر، و"دون أن تكون لهذه الخطوة أية أبعاد سياسية مطلقاً". أما بالنسبة لمضمون الكتاب الأبيض فلا يختلف كثيراً عن التقرير المقدم للجنة تقصي الحقائق، إلا أنه تضمن تفاصيل وداول إحصائية بالأحداث الأمنية والاعتداءات التي تعرضت لها المؤسسات الرسمية ومؤسسات الحركة وعناصرها، ملحقة بصور بعض تلك الاعتداءات. كما اعترفت حماس بوقوع أخطاء من قبل بعض أنصارها ومنتسبيها، وشددت على إدانتها واستنكارها لهذه الأفعال¹⁰².

طالبت مصر على لسان وزير خارجيتها أحمد أبو الغيط نهاية آب/ أغسطس 2008 بإرسال "قوات فصل عربية" إلى قطاع غزة. وبرر أبو الغيط ضرورة وجود قوات عربية على الأرض بمساعدتها على "منع الاقتتال [الفلسطيني] ووقف الصدام الإسرائيلي الفلسطيني". وأكد الوزير المصري على أن "هذه الفكرة لا تأتي إلا بعد إعادة صياغة الوحدة الوطنية الفلسطينية، وبعد الدراسة المناسبة". وشدد أبو الغيط على أن بلاده، والجامعة العربية "يمكن أن تقوما بدور في هذا الشأن"¹⁰³.

غير أن حركة حماس قرأت الطلب المصري بوصفه محاولة لإنهاء سيطرتها على قطاع غزة، وجددت رفضها المطلق لاستقدام أي قوات عربية أو أجنبية إلى قطاع غزة تحت أي ذريعة كانت، مؤكدة على وجود حكومة وحدة وطنية شرعية ومنتخبة في القطاع. وصرح رئيس الحكومة الفلسطينية المقالة إسماعيل هنية: "لا أعتقد أن هناك



من يفكر بذلك، نحن لا نقبل قوات عربية للفصل، وإذا أرادوا مساعدتنا في التحرير فأهلاً وسهلاً. ونحن لا نمانع من الاستفادة من الخبرة الأمنية العربية في إعادة بناء المؤسسة الأمنية بعيداً عن الفصائلية والحزبية، ولا نمانع وجود خبراء نستفيد منهم في هذا المجال¹⁰⁴. وقال فوزي برهوم المتحدث باسم الحركة في تصريحات له: نرفض استخدام أي قوات عربية أو أجنبية تحت أي ذريعة كانت لأن هناك حكومة وحدة وطنية منتخبة، وهناك منظومة أمنية تطبق القانون بطريقة ممتازة ولأول مرة على مدار الحكومات السابقة، يكون تطبيق القانون بهذه الطريقة¹⁰⁵. ورأى سامي أبو زهري، أحد الناطقين باسم حماس، بأن فكرة إرسال قوة عربية إلى غزة "غير مبررة"، و"غير متوازنة"، ولا يمكن أن تحدث دون اتفاق كل الفصائل الفلسطينية¹⁰⁶.

وفي تلخيص لحساسية العلاقة بين مصر وحماس وتوترها في أعقاب سيطرة الأخيرة على قطاع غزة، أشار مصطفى الفقي، النائب عن الحزب الوطني الحاكم ورئيس لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشعب المصري، في 2008/12/3 إلى أن مصر لا يمكن أن تتحمل قيام إمارة إسلامية على حدودها الشرقية، معتبراً أن إضفاء الطابع الديني على القضية الفلسطينية يؤدي إلى تفتيتها، وحذر من التذرع بأوهام لضرب الصف الفلسطيني. وأضاف أن حماس تتصور أنها وريثة الحق الفلسطيني، وهذا أمر غير مقبول، مشيراً إلى أن كل حركات التحرر شهدت بعض الانقسامات التاريخية، ولكنها ظلت حييسة الإطار حتى تمّ التحرير، ولكن حماس قررت أن تفعل ذلك قبل التحرير. مضيفاً أن "الخلاف بين فتح وحماس هو خلاف أيديولوجي، معتبراً أن حماس غير قادرة على استيعاب ما يجري"¹⁰⁷.

2. الحكومة المقالة؛

باتت حكومة الوحدة الوطنية التي يرأسها إسماعيل هنية بحكم المقالة بعد سيطرة حماس على قطاع غزة، إثر قرار الرئيس محمود عباس بإقالتها، وانسحاب وزراء الفصائل منها؛ مما دفع هنية لتوزيع مهمات الوزراء المنسحبين على باقي الوزراء.

من جهة أخرى، وصف الرئيس حسني مبارك ما جرى في غزة في منتصف حزيران/ يونيو 2007 بأنه "انقلاب على الشرعية الفلسطينية"¹⁰⁸، إلا أنه رأى أن سيطرة حماس على القطاع لا تمثل تهديداً للأمن القومي المصري¹⁰⁹. وأكد الرئيس مبارك دعم بلاده "لشرعية السلطة الوطنية الفلسطينية والرئيس أبو مازن وحكومته"¹¹⁰. وأشار المتحدث باسم الرئاسة المصرية سليمان عواد، إلى أن مصر تقف إلى جانب الرئيس محمود عباس "باعتباره رمز الشرعية الفلسطينية المنتخب من قبل الشعب الفلسطيني في انتخابات حرة ونزيهة، ورئيس كل الفلسطينيين، ورئيس منظمة التحرير الفلسطينية التي تفاوضت بشأن السلام مع إسرائيل، وليس بصفته رئيساً لفتح"، وأضاف عواد: "إننا نعتقد أن أشقاءنا من حماس وباقي الفصائل الفلسطينية يعملون ذلك، وأن ليس لمصر أجندة غير معلنة بشأن الفلسطينيين"¹¹¹.

كما شدد وزير الخارجية المصرية أحمد أبو الغيط على أن هناك حكومة واحدة من وجهة النظر المصرية، وهي الحكومة التي كلف الرئيس محمود عباس بتشكيلها، والتي تعدّ الحكومة الفلسطينية الشرعية، وما عداها فهو غير شرعي¹¹².

ودعا أبو الغيط الفصائل الفلسطينية للانضمام خلف مؤسسات السلطة بقيادة محمود عباس والالتزام بوحدة القرار من أجل الحفاظ على مصالح الشعب الفلسطيني¹¹³. كما دعا الدول العربية والمجتمع الدولي إلى تقديم كافة أشكال الدعم، وبصورة فورية، للشعب الفلسطيني وحكومته الجديدة التي شكلها سلام فياض، لمساعدتها على القيام بواجباتها في هذا الظرف الحرج، وتمكين مؤسساتها، من استعادة الأمن والنظام في الأراضي الفلسطينية. وأكد دعم مصر الكامل لهذه الحكومة ووقوفها بجانب أشقائها الفلسطينيين في هذه الظروف العصيبة¹¹⁴.

كما أصدر وزير الخارجية المصري قراراً بنقل السفير المصري لدى السلطة الفلسطينية والبعثة الدبلوماسية، من غزة إلى رام الله، لتمثيل مصر هناك¹¹⁵. وأشار مجدي راضي، المتحدث باسم الحكومة المصرية، إلى أن سحب البعثة الدبلوماسية المصرية من غزة، ونقلها إلى رام الله جاء تأكيداً على شرعية السلطة الوطنية¹¹⁶.



وانتقد محمد حبيب، نائب المرشد العام للإخوان المسلمين في مصر، قرار نقل السفير المصري من غزة إلى رام الله، وقال إن هذا الأمر يعقد الأمور ولا يقرب بين حركتي فتح وحماس، كما أنه يتناقض مع ما تقوله الدبلوماسية المصرية من أنها تقود جهود وساطة لإعادة الحركتين مجدداً للحوار. وأكد أن إغفال الأطراف الإقليمية لشرعية أي طرف فلسطيني انتخبه الشعب -سواء الرئيس عباس أو المجلس التشريعي والحكومة المنبثقة عنه- يفاقم الأزمة، ويؤجج حالة الانفصال والفرقة التي تشهدها الساحة الفلسطينية¹¹⁷.

ورأى الأمين العام لحزب العمل المصري، مجدي أحمد حسين، أن نقل السفارة نوع من الضغط المصري على حركة حماس؛ لإجبارها على تبني نهج أكثر مرونة، لكنه أشار إلى أن القيادة المصرية أخطأت التقدير بهذه الخطوة "لأنها تعطي إشارات واضحة بانحياز القاهرة لأحد طرفي الصراع في فلسطين، ما يعقد المشكلة ولا يحلها". وأوضح حسين أن متطلبات الحفاظ على الأمن القومي المصري تتطلب الاهتمام بقطاع غزة استراتيجياً وأمنياً وسياسياً، وعدم قطع القاهرة اتصالاتها بحركة حماس أو التعامل معها على أنها تشكل خطراً فكرياً أو أمنياً على الحدود المصرية¹¹⁸.

وفي المقابل، احتج نواب جماعة الإخوان المسلمين في مصر على موقف الحكومة المصرية والحزب الوطني الحاكم من الأزمة الناتجة عن سيطرة حماس على قطاع غزة، وطالبوا باتخاذ موقف محايد من حركتي فتح وحماس، مؤكدين أن دور مصر هو العمل على "تمّ الشمل الفلسطيني". وقال سعد الكتاتني رئيس الكتلة البرلمانية للإخوان "ليس دورنا في مصر الانحياز لطرف دون آخر، إننا لا ننسى أن محمود عباس هو رئيس السلطة الفلسطينية، ونحن مع شرعية الحكومة التي يترأسها إسماعيل هنية والتي حلها الرئيس الفلسطيني"¹¹⁹.

وجاءت احتجاجات نواب الإخوان المسلمين بعدما أصدرت لجنة الشؤون العربية في مجلس الشعب المصري بياناً يتضمن إدانة شديدة لحركة حماس، ويصف قادتها بأنهم "أمراء حرب يبعثون عن المجد الشخصي، وتناسوا التحديات التي تواجه

الشعب الفلسطيني¹²⁰. إضافة إلى مطالبة المجلس باحترام الشرعية الفلسطينية ممثلة في السلطة الفلسطينية، محذراً من تداعيات الموقف على الساحة الفلسطينية، والافتتال الدموي بين الفصائل المتناحرة. وأكد أن القتال بين الأشقاء، ومحاولة السيطرة على قطاع غزة؛ هو انقلاب على السلطة الفلسطينية¹²¹.

3. حصار غزة:

فرضت قوات الاحتلال الإسرائيلي الحصار الشامل على قطاع غزة بتاريخ 2007/6/15، وسارعت إلى إغلاق جميع المعابر الدولية والتجارية، وأصبح سكان قطاع غزة البالغ عددهم 1.5 مليون في سجن كبير محاصر براً وجواً وبحراً. وبتاريخ 2007/9/19 اتخذت حكومة الاحتلال المصغرة قراراً باعتبار قطاع غزة "كياناً معادياً"، وقررت اتخاذ مجموعة من الإجراءات، التي من شأنها أن تشدد الحصار والإغلاق¹²².

إن الحصار المشدد الذي فرض على غزة ما كان ليُبقِي سكانها مكتوفي الأيدي، ولم تكن حماس لتبرئ الحكومة المصرية جراء الحصار، وقد دعا خالد مشعل الحكومة المصرية إلى التحرك، وتحمل مسؤولياتها تجاه أهالي قطاع غزة الذين "يتعرضون لموت بطيء"، بعد أن أغلقت قوات الاحتلال جميع المعابر ومنعت وصول الدواء والغذاء وإمدادات الطاقة إلى القطاع¹²³. حتى أن حركة حماس سعت لدى الجامعة العربية باتخاذ قرار "يلزم" مصر فتح معبر رفح الحدودي بين قطاع غزة ومصر؛ لإدخال احتياجات الفلسطينيين¹²⁴.

من جهتها، سعت مصر لدى الحكومة الإسرائيلية لفك الحصار عن قطاع غزة، حيث كشف رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت النقاب عن أنه تلقى مكاملة هاتفية من الرئيس المصري حسني مبارك، طلب منه فك الحصار عن قطاع غزة، إلا أن أولمرت رفض طلب الرئيس المصري¹²⁵. وأكد الرئيس المصري على أن بلاده تبذل أقصى الجهد لإنهاء معاناة ورفع إجراءات العقاب الجماعي التي تفرضها "إسرائيل"



على الشعب الفلسطيني، ولضمان عودة إمدادات الوقود والكهرباء والمساعدات الإنسانية لقطاع غزة. وقال إن أحداً لا يملك المزايدة على مصر في دعمها للشعب الفلسطيني الصامد، وقيضته العادلة. ودعا مختلف الفصائل الفلسطينية لوضع معاناة شعبهم فوق كل اعتبار، مشدداً على رفضه لمحاولات الرج بمصر في الخلافات الداخلية الفلسطينية، ومحاولات افتعال الأزمات مع قوات الأمن المصرية في رفح¹²⁶. وانتقد مبارك السياسات الإسرائيلية ضد الفلسطينيين في قطاع غزة قائلاً: إن مصر لن تسمح "بتجويع الفلسطينيين في غزة"¹²⁷.

وانتقدت القاهرة ضمناً حركة حماس لاقتحام تظاهرة نسائية لمعبر رفح في 2007/1/22، وأعربت عن أسفها إزاء "محاولة الضغط على مصر من أجل تحقيق مكاسب سياسية". وقالت وزارة الخارجية في بيان لها، إن مصر "تعرب عن أسفها البالغ إزاء الأحداث التي شهدتها معبر رفح من تظاهرة فلسطينية، أغلبها نسائية، بهدف فتح المعبر عنوة". وأضافت: "إن مصر تربأ بإخوانها الفلسطينيين أن يسيئوا التصرف أو الحساب بمحاولة تصدير مشكلات داخلية إليها، أو الضغط عليها لتحقيق مكاسب سياسية"، ودعا البيان "الجهات المسيطرة على القطاع إلى العمل على عدم تكرار هذا الموقف مجدداً"¹²⁸.

وفي 2008/1/23 كسر أهالي قطاع غزة الحصار المفروض، وتدفق مئات الآلاف من الفلسطينيين على مصر، بعدما دمر مسلحون فلسطينيون أجزاءً من السياج والجدار الإسمتي الحدوديين¹²⁹.

غير أن الرئيس مبارك عدّ "اقتحام المعبر وتدفق الفلسطينيين هو نتيجة مباشرة للحصار، وتمتني حل هذه المشكلة فوراً، وفك الحصار المفروض على الشعب الفلسطيني"، مضيفاً: "يجب أن يعيدوا [أي الفلسطينيين] الأمور إلى طبيعتها، استناداً إلى الاتفاقات والتفاهات السابقة"¹³⁰. وأوضح أن معبر رفح لا يمكن فتحه من دون وجود ثلاثة أطراف، أحدها مصري والآخر فلسطيني، بالإضافة إلى ثالث أوروبي¹³¹.

بدورهم، طالب الإخوان المسلمون في مصر الحكومة المصرية بالكف عن المشاركة في حصار غزة، والمبادرة بفتح معبر رفح الحدودي، وذلك وفق اتفاق معابر مصري - فلسطيني مستقل عن أية أطراف أخرى، ودعا الإخوان لإطلاق حملة لكسر الحصار على غزة، وإلى اتفاق يسمح للمصريين والبلاد العربية الأخرى بزيارة غزة بتأشيرة فلسطينية وليست إسرائيلية، ولا يقيد حركة الأشخاص والبضائع إلا في حدود القانون¹³².

كما أن حركة حماس رأت أن ما جرى أمر طبيعي، وانعكاس لحالة الاحتقان الناتج بشكل طبيعي عن حالة الحصار والضغط وإغلاق المعابر، مشددةً على عدم وجود مشكلة مع الشرطة المصرية¹³³.

وطالب مشعل الحكومة المصرية بفتح معبر رفح بشكل كامل، مضيفاً أن الرد في هذا الصدد بمقولة أن هناك اتفاقاً دولياً ينبغي احترامه أمر غير مبرر. وأشار إلى أن اقتحام معبر رفح كان قراراً شعبياً وليس تنظيمياً¹³⁴.

إن الأحداث التي وقعت على معبر رفح كادت أن توقع أزمة حادة في العلاقات الإسرائيلية المصرية، فقد ألمح وزير الأمن الإسرائيلي، إيهود باراك Ehud Barak، إلى الخلاف مع مصر عندما قال: "إن المصريين يعرفون ما هو دورهم، ونحن نتوقع منهم أن ينفذوا تعهداتهم التي وردت في الاتفاقيات الثنائية بين الدولتين". كما حملت الخارجية الإسرائيلية مصر المسؤولية عن هذا الخرق، وقال آرييه ميكيل Aryeh Mekeel الناطق باسمها: "إن كل ما يحصل في هذه المنطقة هو من مسؤولية مصر، التي يجب أن تقوم بتسوية المسألة". وأضاف: "على المصريين العمل على أن يكون الوضع على الحدود كما يجب"¹³⁵.

من جهتها، حاولت مصر أن تضبط حدودها مع قطاع غزة، فقامت باعتقال كل من تعدّه مهدداً لأمنها. وكان لحركة حماس نصيبها من هذه الاعتقالات، حيث اعتقلت السلطات المصرية 115 من أفراد حماس بعد "تجاوزهم المعبر بصفة غير قانونية" إلى



الأراضي المصرية، وقد أفرجت عنهم على دفعات، وأبقت على القيادي في كتاب القسام أيمن نوفل¹³⁶، الذي اعتقل في مدينة العريش المصرية، في أعقاب عبور مئات الآلاف من الفلسطينيين الحدود بين قطاع غزة ومصر¹³⁷.

بدت مصر طرفاً أساسياً في حصار غزة وإغلاق المعابر، على الرغم من أن لا علاقة لها باتفاقية المعابر التي وقعت في 2005/11/25، وذلك بسبب وقوعها على خط التماس مع الشعب الفلسطيني المحاصر في قطاع غزة وتوليها المسؤولية عن معبر رفح الحدودي من جانبها، وذلك ما أكده الرئيس مبارك من أنه لا بدّ من العودة إلى اتفاقية المعابر بين السلطة الفلسطينية و"إسرائيل"، والاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة¹³⁸.

كما حملت مصر حماس مسؤولية إغلاق معبر رفح؛ إذ تساءل مصطفى الفقي عن الأسباب التي أدت إلى إغلاق المعبر، وقال: "إن ما أدى إلى إغلاقه هو ما حدث منتصف حزيران/ يونيو 2007. وإن المعبر تحكمه اتفاقيات دولية، ومصر دولة كبيرة تحترم تعهداتها، ولديها أمن قومي في سيناء، وإسرائيل تستهدف سيناء. والأصابع الإسرائيلية تقف وراء معظم ما يحدث في سيناء"¹³⁹.

وأشار وزير الدفاع المصري محمد حسين طنطاوي إلى أن بلاده لن تسمح لأي كان بانتهاك أمنها الوطني¹⁴⁰. وقال: "إن مصر كريمة وصبورة ولكن للصبر حدوداً، ويجب أن يعي إخواننا الفلسطينيون أن المعركة ليست مع مصر، ولكن المعركة مع إسرائيل، وبالتالي لا يجب أن يقفوا في فخ تصيغه وتحيكه إسرائيل". ويجب أن نعلم أن سيطرة حماس على غزة تتعارض مع اتفاقية المعابر، والوضع القانوني للسلطة الوطنية الفلسطينية، وعلاقة مصر واعترافها بالسلطة الفلسطينية¹⁴¹. وهدد وزير الخارجية المصري أحمد أبو الغيط بكسر أقدام كل من يحاول أن "يكسر خط الحدود المصرية"¹⁴².

وتعقيباً على تصريحات أبو الغيط قال مشير المصري، أمين سر كتلة حماس في المجلس التشريعي، "كنا نتمنى عربياً كسر الحصار، وليس كسر أقدام المحاصرين"، مضيفاً "أعتقد أن الصمت إزاء ما يتعرض له الشعب الفلسطيني من موت بطيء، عبر هذا الحصار الخانق القاتل، الذي لم يمر في تاريخ البشرية الحديث مثله، يدفع الساحة في قطاع غزة إلى مزيد من الانفجار، وبالتالي نحن في الحكومة وحماس نخشى أن تنفلت الأمور نحو غضب جماهيري جديد". ورغم هذه الاتهامات من قبل مصر إلا أن سعيد صيام أكد أن الاتصالات بين حركته ومصر لم تنقطع، وقال "حذرنا من إغلاق الحدود مع مصر، وعدم فتح المعبر، ونحن لا نستطيع أن نقف في وجه الشعب، وأبناؤنا يموتون أمام أعيننا. لذلك على كل المعنيين أن يتحركوا من أجل فتح المعبر، ولا يعقل التذرع بالاتفاقيات الدولية، ويبقى شعبنا يعاني الحصار". وشدد على أن عدم حل مشكلة المعبر، وبقاء الحصار، يعني إمكانية انفجار الوضع داخلياً مرةً أخرى، ونحن لا نسعى إليه، ولكن لا نستطيع أن نحول دون وقوعه¹⁴³.

وانعكست أزمة إغلاق المعابر على حجاج بيت الله الحرام إذ غالباً ما يتعرضون في كل عام إلى مأساة معينة من قبل السلطات المصرية؛ فمرة تكون بتأخيرهم في السفر، ومرةً إذا خرجوا يتأخرون بسبب عدم السماح لهم بالدخول عن طريق معبر رفح، وتدخل هنا "إسرائيل" على خط التحريض بانتقادها مصر إذا سمحت لهؤلاء الحجاج بالعودة دون موافقتها، إذ تريد "إسرائيل" عودتهم عبر معبر كرم أبو سالم¹⁴⁴.

وكانت آخر معاناة لهؤلاء الحجاج قبيل صدور هذا التقرير؛ حيث منعوا من أداء فريضة الحج للعام 2008. وتبادلت مصر والسلطة الفلسطينية في رام الله والحكومة المقالة في غزة الاتهامات، وحمل كل طرف الآخر المسؤولية. وانتقد محمد سيد طنطاوي شيخ الأزهر حركة حماس، وأكد أن من يمنع المسلم من أداء فريضة الحج "يرتكب جريمة منكرة". وجاء ذلك بعد أن قال مصدر رسمي مصري إن حركة حماس ما تزال تصر على موقفها الرافض لمرور حجاج القطاع، وتعرقل توجههم إلى معبر رفح¹⁴⁵.



وانتقدت حماس من جانبها طنطاوي، وقال محمد نزال، عضو المكتب السياسي للحركة إنه "ليس من حق شيخ الأزهر، الذي صافح المجرم شمعون بيريز، سفاح مجزرة قانا، المملّخة أيديه بدماء الأبرياء في فلسطين ولبنان، أن ينصّب نفسه واعظاً ومفتياً على حماس المجاهدة، التي قدمت المئات من قياداتها وكوادرها دفاعاً عن الأرض المقدسة". وأضاف "إن من يتحمّل مسؤولية منع حجاج قطاع غزة من الحج إلى بيت الله الحرام، هم أولئك الذين تأمروا وتواطؤوا على منع من انطبقت عليهم المواصفات والشروط وفق عملية تمت بغاية النزاهة والشفافية، ودون تمييز بين المواطنين الفلسطينيين". مشيراً إلى "أنه من المؤسف أن شيخ الأزهر يتحدث عن أكذوبة منع أداء فريضة الحج، التي تبقى في كل الأحوال والظروف مرهونةً. بمن استطاع إلى ذلك سبيلاً، ولكنه لا يتحدّث عن يمنعون الغذاء والدواء والكهرباء عن مليون ونصف المليون فلسطيني في قطاع غزة"¹⁴⁶.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الحكومة المقالة في غزة كانت قد حددت مواصفات تمّ على أساسها إعداد قائمة بأسماء من سيؤدون فريضة الحج من قطاع غزة، وأبلغتهم بذلك. غير أن وزارة الأوقاف في حكومة تصريف الأعمال في رام الله أعدت قائمةً أخرى من القطاع، وأبلغتهم من جهتها باختيارهم لأداء فريضة الحج. ومن هنا وقعت الحكومة المقالة في وضع حرج، تمثل بأنها أصبحت مطالبة بالسماح لمن اختارتهم حكومة تصريف الأعمال في رام الله بأداء فريضة الحج، مقابل أن تمنع من اختارتهم بنفسها وأبلغتهم بالاستعداد للحج. ويُذكر أن تجاوزات عديدة قد شابت عملية اختيار الحجاج من قبل حكومة تصريف الأعمال وتناقلتها وسائل الإعلام.

أما على صعيد الأنفاق فإن هناك تبايناً كبيراً في تحديد أعدادها، غير أنه من المؤكد أنها تزايدت بشكل كبير منذ تشديد الحصار، ولعلها وصلت إلى عدة مئات في نهاية سنة 2008. وقد أصبح امتداد الأنفاق تحت الأرض بين غزة والأراضي المصرية شريان حياة ولو جزئياً لـ 1.5 مليون مواطن في غزة، منذ أن فرضت "إسرائيل" حصاراً على قطاع غزة قبل عام ونصف تقريباً. وأوضح أحد عمالي الأنفاق أن عدد الأنفاق

زاد بشكل كبير بعد تشديد الحصار، إثر سيطرة حماس على القطاع، مقدراً عددها بحوالي 1,100 نفق، مشيراً إلى أن هذا العدد الكبير يؤدي إلى انهيار بعضها. وذكر أنه يوجد أكثر من 1,400 شخص يعملون في مجال حفر الأنفاق¹⁴⁷.

وأشار غازي الصوراني في مقال نشره مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات في كانون الأول/ ديسمبر 2008 إلى تزايد عدد الأنفاق في قطاع غزة من 20 نفقاً في منتصف 2007 إلى أن وصل حتى تشرين الثاني/ نوفمبر 2008 إلى ما يقارب الـ 500 نفق متعددة الأشكال والأغراض، تتراوح في طولها بين 200 متر و كيلومتر، وعرضها يتراوح من نصف متر إلى مترين، وارتفاعها يتراوح بين متر إلى متر ونصف، أما عمقها فيتراوح بين 12-15 متراً تحت الأرض، ويتطلب الحفر أسابيع أو شهور حسب طول النفق وأبعاده، أما بالنسبة لتكلفة النفق فهي تتراوح بين 20 ألف دولار و 100 ألف دولار حسب طول النفق (كلفة المتر الواحد حوالي 100 دولار).

من ناحية أخرى، أعلنت الأمم المتحدة أن أنفاق التهريب بين مصر وقطاع غزة أصبحت بمثابة شريان الحياة للقطاع، بسبب الحصار الإسرائيلي المفروض عليه منذ سيطرة حركة حماس عليه منتصف العام 2007¹⁴⁸.

وتضغط "إسرائيل" والولايات المتحدة على مصر لإغلاق هذه الأنفاق ومنع التهريب عبرها، إذ تقول "إسرائيل" إنها تستخدم لتهريب السلاح إلى القطاع¹⁴⁹، وتتهم مصر بالتقصير تجاه هذا الملف، ففي دراسة قدمها حاجي هوبرمان Hagai Hoberman، الباحث المتخصص في الشؤون العربية بجريدة ماكور ريشون Makor Rishon اليمينية الإسرائيلية، كشف فيها فحوى تقرير أعدته شعبة الاستخبارات العسكرية "أمان" من أن الجهات المختصة في مصر "لا تبذل كل ما في وسعها، ويتعين عليها فعل ذلك من أجل وقف تهريب الأسلحة، وتسليم خبراء في القتال والشؤون العسكرية إلى قطاع غزة، لأنها بذلك تزيد من المخاطر المحدقة بإسرائيل من قطاع غزة". ووفقاً للمعلومات الاستخباراتية لدى "إسرائيل" فإنه يوجد أسفل محور



فيلادلفيا حوالي 150 نفقاً على الأقل، يعبر خلالها الأشخاص والبضائع من شتى الأنواع، دون أي عائق، وهذه الأعداد تمثل سخيرية من التصريحات المصرية إزاء العثور على نفق أو اثنين¹⁵⁰.

وردّ الجانب المصري اتهامات "إسرائيلية" له، بشأن التعامل المصري مع مشكلة الأنفاق الموجودة عبر الحدود مع قطاع غزة، حيث عدّ الرئيس المصري أن وزيرة الخارجية الإسرائيلية تسيبي ليفني "تجاوزت الخطوط الحمراء" في تصريحاتها التي انتقدت فيها "تراخي" القوات المصرية في منع تهريب الأسلحة إلى غزة. وقال: "العلاقات مع إسرائيل مهمة جداً فلا تفسدوها، إذا كنتم لا توافقون على طريقتنا في وقف تهريب السلاح، فتولوها أتم"، وطالبت مصر رسمياً الإسرائيليين بزيادة عدد القوات المصرية على الحدود¹⁵¹.

وفي هذا السياق شنت مصر في 2008/8/12 أكبر عملية تدمير للأنفاق¹⁵². ويتهم تجمع أهالي ضحايا الأنفاق في قطاع غزة قوات الأمن المصرية بشنّ "حرب همجية" ضدّ سكان القطاع المحاصرين، بعد مقتل خمسة فلسطينيين في تفجير نفق حدودي. وبحسب التجمع، فمنذ بداية العام 2008 وحتى الشهر التاسع منه، فقد ارتفع عدد ضحايا الأنفاق إلى 45 مواطناً¹⁵³.

من جهتها تلعب أمريكا دوراً في محاربة هذه الأنفاق، وتساعد مصر على إقامة عوائق ضدّ الأنفاق الموجودة على حدودها، وتفقد وتراقب الحدود مع غزة عن كثب، وذلك لمتابعة الجهود التي تبذلها مصر لمكافحة الأنفاق، وما تقوم به من محاولات لتأمين الحدود¹⁵⁴. وتذكر التقارير أن عدداً من أفراد حرس الحدود المصري تلقوا تدريبات في الولايات المتحدة بهدف كشف الأنفاق، وزوّدوا بأجهزة حديثة، بعد أن تفاقم عدد الأنفاق وبلغت 300 نفق¹⁵⁵.

وفي هذا السياق أوردت جريدة هآرتس Haaretz أن الإدارة الأمريكية وضعت تقريراً حول ضبط الحدود بين غزة ومصر أعده مسؤولان كبيران في الإدارة، ومن

التوصيات التي جاء بها التقرير؛ تزويد مصر بمعدات هندسية متطورة لاكتشاف وهدم الأنفاق، وحفر قناة مائية عميقة على طول الحدود. كما أوصى التقرير بتشكيل لجنة أمنية ثلاثية تشارك فيها "إسرائيل" ومصر والولايات المتحدة؛ لمعالجة كل المشاكل المتعلقة بالحدود بين مصر وقطاع غزة، إلا أن هناك معارضة في "إسرائيل" لتشكيل اللجنة، حيث تشير محافل سياسية إلى أن "المصريين لا يفعلون ما يكفي ضد الأنفاق، والمسؤولية هي عليهم"، مؤكداً "أن تشكيل لجنة ثلاثية ستخلق وضعاً تكون فيه إسرائيل أيضاً مسؤولة"¹⁵⁶.

وترى الحكومة الفلسطينية المقالة في الأنفاق رداً طبيعياً على سياسة الحصار التي يتم بها معاقبة الشعب الفلسطيني، مؤكدةً ألا أحد يحق له من ناحية أخلاقية مطالبة الفلسطينيين بعدم حفر الأنفاق، في ظلّ السعي إلى تمويتهم عبر الحصار. وطالب إيهاب الغصين، الناطق بلسان وزارة الداخلية المقالة، السلطات المصرية بوقف عمليات التفجير التي تستهدف الأنفاق، والتي تقوم بها السلطات المصرية بالتنسيق مع الجانب الأمريكي، وذلك بسبب ما توقعه من ضحايا في الجانب الفلسطيني. وحث الغصين المصريين على عدم الرضوخ للضغوط التي يمارسها الإسرائيليون والأمريكيون عليهم، ورأى أنه من حق الفلسطينيين القيام بأي خطوات لتجاوز آثار الحصار الظالم، الذي تفرضه "إسرائيل" وأمريكا بتواطؤ عربي وفلسطيني على الشعب الفلسطيني، معتبراً أن حفر الأنفاق حالة استثنائية ستنتهي في حال تم رفع الحصار¹⁵⁷.

ومن جهتها ترى حركة حماس في الأنفاق ضرورةً ملحةً للشعب الفلسطيني للتخفيف من وطأة الحصار المفروض عليها، ويقول يحيى موسى القيادي في الحركة، إن أيّ شعب يمر في ظروف قاهرة كتلك التي يمر بها الشعب الفلسطيني حالياً، لا بدّ أن يعمل على حفر الأنفاق من أجل توفير المتطلبات الضرورية له، مشدداً على أنه من الخطأ التعامل مع الأنفاق من منظار القانون. وعدّ موسى أن ذلك لا يمنع أن تتم مراعاة عدم المس بحقوق الإنسان، وتحديدًا العاملين في الأنفاق¹⁵⁸.



وعلى الصعيد المصري المحلي تحظر الحكومة المصرية أي تظاهرات احتجاجية شعبية تتعارض مع التوجهات الرسمية للحكومة، وفي هذا السياق، اعتقل الأمن المصري 700 من أعضاء جماعة الإخوان المسلمين في مصر، في 23/1/2008، إثر مشاركتهم في مسيرة ضخمة في وسط القاهرة احتجاجاً على استمرار الحصار المفروض على غزة، شارك فيها نحو ثلاثة آلاف شخص، وتعرض المشاركون في المسيرة للضرب. هذا فضلاً عن اعتقال الشرطة لنحو 200 من كوادر الإخوان، بسبب مشاركتهم في تنظيم مظاهرات مؤيدة للفلسطينيين في مناسبات أخرى¹⁵⁹.

4. المبادرة اليمنية 2008:

وقعت حركتنا فتح وحماس على المبادرة اليمنية في 23/3/2008، وتعدّ المبادرة اليمنية واحدة من المحاولات التي سعت الدول العربية من خلالها إلى وضع حدّ للانقسام الفلسطيني، كما تعدّ محطة من محطات الحوار، ولا تتعارض مع المحاولات المصرية، خصوصاً مع وجود إجماع عربي على ضرورة تحقيق المصالحة الفلسطينية.

ورحب الناطق باسم الرئاسة المصرية، سليمان عواد، بإعلان صنعاء، وأمل بأن يكون بدايةً جيدةً لتحقيق المصالحة بين الفلسطينيين، نافيةً أن يكون للإعلان تداعيات سلبية على الجهود المصرية للوساطة بين الفصائل الفلسطينية، خاصةً بين فتح وحماس¹⁶⁰. وكانت المبادرة اليمنية قد دعت إلى استئناف الحوار الفلسطيني على قاعدة اتفاق القاهرة 2005¹⁶¹.

وعما إذا كانت المبادرة اليمنية تتعارض أو تتقاطع مع إعلان مصر عن رعايتها لحوار فلسطيني موسع، قال عضو المكتب السياسي لحركة حماس عماد العلمي: ”هناك محطات للحوار، ونحن الآن في هذه المحطة (إعلان صنعاء)، ولا يوجد تعارض بين الدعوتين، والعكس صحيح“، موضحاً أن وجود إجماع عربي على ضرورة تحقيق المصالحة الفلسطينية، ومعالجة الانقسام الحالي مصلحة فلسطينية عليا تفيد جميع الأطراف. وأضاف: ”المصريون أبلغونا بأنهم سيبدلون جهودهم من أجل

تهيئة المناخ المناسب لعقد حوار وطني فلسطيني ترعاه القاهرة، لكن لم يبلغونا بمواعيد محددة"، وأضاف: "عندما تدعونا مصر للحوار، فإننا سنتجاوب، لكننا لا نستجدي اللقاء"¹⁶².

وكما هو معروف، فإن المبادرة اليمينية لم يكتب لها النجاح منذ اللحظات الأولى، بسبب اختلاف فتح وحماس في تفسير بنودها.

5. اتفاق التهدئة 2008:

يملي التزام مصر بمسيرة التسوية لحل الصراع العربي - الإسرائيلي عليها انتقاد أي من الأعمال التي من شأنها أن تؤثر على هذه العملية. ولما رأّت مصر أن الهدوء العسكري في غزة هو حاجة ضرورية لمتابعة هذه المسيرة، انتقدت عمليات المقاومة الفلسطينية التي أسهمت في خرق هذا الهدوء، ومن أبرزها عملية إطلاق الصواريخ من قطاع غزة باتجاه الأراضي الفلسطينية المحتلة. ويبيّن مدير المخابرات المصرية الوزير عمر سليمان في 2008/3/2 أن صواريخ القسام التي تطلقها حركة حماس والفصائل المقاومة هي عبارة عن مواشير ومفعولها محدود، لكن صواريخ الكاتيوشا تسبب دماراً وخراباً واسعين، حسب تعبيره. ورأى أن "إسرائيل" تتصرف أمام العالم كأنها تقوم بردّ فعل على إطلاق هذه الصواريخ، فتبدو كأنها تدافع عن نفسها، لذلك فهي لا تسمح بأي ضغوط، إن وجدت، لتثنيها عما قررت القيام به.

أما رئيس لجنة الشؤون العربية والخارجية في مجلس الشورى المصري، وسفير مصر السابق لدى "إسرائيل" محمد بسيوني فقد اتهم حماس بأنها تعمل وفقاً لأجندات خاصة، وبأنها من خلال إطلاقها الصواريخ على جنوب الأراضي المحتلة تعطي المبررات للإسرائيليين لسحق الفلسطينيين، من دون الالتفات لمصالح هذا الشعب؛ لأن الحركة تتلقى أموالاً من إيران¹⁶³.

وستتناول فيما يلي المبادرات التي تقدمت بها مصر من أجل الوصول إلى تهدئة شاملة بين الفصائل الفلسطينية و"إسرائيل".



تنظر كلٌّ من "إسرائيل" وفصائل المقاومة إلى التهدئة بشكل متباين؛ فبالنسبة إلى "إسرائيل"، يقصد بالتهدئة أن تكفّ الفصائل الفلسطينية المقاومة عن التصدي للعدوان الإسرائيلي بكل الطرق، سواء عن طريق المقاومة السياسية أو المقاومة المسلحة. أما فصائل المقاومة، فتقصد بالتهدئة الالتزام المتبادل بينها وبين "إسرائيل" بهدنة مؤقتة، تتوقف خلالها كافة الأعمال العسكرية من الجانبين¹⁶⁴.

وأعلنت الفصائل الفلسطينية و"إسرائيل" عن التوصل إلى اتفاق تهدئة تستمر لمدة ستة أشهر، يبدأ تنفيذها صباح 2008/6/19، وينتهي يوم الجمعة 2008/12/19. وينص اتفاق التهدئة على وقف العدوان، ورفع الحصار، وفتح المعابر مقابل وقف إطلاق الصواريخ والعمليات الفدائية، على أن تكون هذه التهدئة أولاً في قطاع غزة، وأن تمتد لاحقاً للضفة الغربية.

وهذه التهدئة ليست الأولى بين الجانبين، فقد عقدت الفصائل مع الجانب الإسرائيلي العديد من التهدئات، وكانت الأخيرة بوساطة مصرية وبمبادرة منها.

ومن الأهداف التي وقعت على أساسها حركة حماس على التهدئة: التخفيف من المعاناة المفروضة على قطاع غزة، حيث رأت أن التهدئة يجب أن تكون متبادلة ومتزامنة، وأن يتم فك الحصار، وفتح المعابر، بما فيها معبر رفح، بالتزامن مع موعد بدء سريان التهدئة. كما أكدت على أنه في حال رفضت "إسرائيل" التهدئة، تقوم مصر بفتح معبر رفح، وفي حال تراجعت "إسرائيل" عن التهدئة، تستمر مصر في فتح المعبر¹⁶⁵.

ولم تكن حماس تعدّ خيار التهدئة هو الوحيد للتخفيف من وطأة الحصار، إذ شدد القيادي في الحركة محمود الزهار على أن خيارات حماس تبقى مفتوحة لرفع الحصار عن غزة في حال تمّ رفض التهدئة¹⁶⁶.

وأكد خالد مشعل، رئيس المكتب السياسي لحركة حماس، أن "مصر هي التي سعت إلى التهدئة، ومسؤوليتها أن تواجه الموقف الإسرائيلي المطروح على طاولتها"،

مشدداً على أن "حماس لم تعرض التهدئة، وتجاوبنا مع المساعي المصرية بهدف وقف العدوان على شعبنا ورفع الحصار". وأشار إلى أن حماس تجاوبت مع الجهود المصرية "للتوصل إلى تهدئة تبدأ بغزة، وتمتد لاحقاً إلى الضفة، شرط أن تكون تهدئة متبادلة ومتزامنة، وأن يتوقف العدوان الصهيوني من قتل واجتياح واغتيال، وأن تضمن التهدئة رفع الحصار عن غزة، وفتح المعابر كلها بما فيها معبر رفح في ظل وفاق وطني بين فصائل المقاومة"¹⁶⁷.

ارتأت مصر أنها أثبتت قوتها على الساحة الفلسطينية، وأعلنت عن التهدئة في غزة، هذه التهدئة التي طال انتظارها وكانت عرضةً للكثير من العراقيل، ونجحت الوساطة المصرية في تخطيها عبر مجموعة من المقترحات، ووصلت في النهاية إلى مقترح التهدئة على ثلاث مراحل¹⁶⁸.

وأكد الرئيس المصري حسني مبارك أن مصر تبذل جهوداً للتوصل إلى تهدئة بين الفلسطينيين و"إسرائيل"، تهدف إلى "حقن الدماء، وتضع حداً للعنف المتبادل"، بحيث تفضي إلى رفع الحصار عن قطاع غزة، وفتح المعابر، وتخفيف معاناة سكان الضفة الغربية وقطاع غزة، وتمهد الطريق لاستئناف محادثات السلام¹⁶⁹. وأعلن الرئيس مبارك أن اتصالات مصر مستمرة بـ"إسرائيل"، والسلطة الفلسطينية، وحركة حماس، والاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة، وبقية الأطراف الدولية الفاعلة، من أجل تحقيق التهدئة، وضبط الحدود، وتوفير الأجواء المواتية لرفع الحصار، وإنهاء معاناة أهالي القطاع. وأكد الرئيس مبارك أن التصعيد العسكري الإسرائيلي في غزة، والحصار الذي تفرضه "إسرائيل" على القطاع لا يوفر التهدئة المطلوبة لمواصلة المفاوضات حول قضايا الوضع النهائي التي أطلقها مؤتمر أنابوليس¹⁷⁰.

وحدد وزير الخارجية المصري، أحمد أبو الغيط، ثلاثة عناصر في خطة الوساطة المصرية قائلاً إن حماس يجب أن توقف إطلاق الصواريخ من غزة على "إسرائيل"، وأن يتعهد الإسرائيليون في المقابل بعدم استهداف الناشطين الفلسطينيين داخل غزة،



وأن يكفوا عن الاغتيالات المستهدفة. وأضاف أن العنصر الثاني هو تبادل سجناء يشمل حوالي 400 فلسطيني تحتجزهم "إسرائيل" مقابل الجندي الإسرائيلي جلعاد شاليط. وذكر أن العنصر الثالث هو السماح بفتح المعابر الحدودية بين غزة و"إسرائيل" بمساعدة مراقبين أوروبيين، وأضاف: "إذا فتحت المعابر سنضمن تدفق السلع والناس والمواد وكل شيء، ولن يشعر الفلسطينيون في غزة أنهم محرومون كما هم الآن"¹⁷¹.

وبرز توافق إقليمي ودولي على دعم قيام مصر بجهد لتحقيق تهدئة تضمن وقف إطلاق الصواريخ والعمليات العسكرية الإسرائيلية، ومن ثم فتح معابر قطاع غزة. فقد أوفدت وزيرة الخارجية الأمريكية كوندوليزا رايس Condoleezza Rice مساعدتها ديفيد وولش David Welch إلى القاهرة، للتباحث مع المسؤولين المصريين حول هذا الموضوع، وكذلك كان دور خافيير سولانا Javier Solana مسؤول السياسة الخارجية الأوروبية¹⁷².

ووصف المتحدث باسم الخارجية المصرية، حسام زكي، الموقف الأمريكي من جهود بلاده الرامية للتهدئة في غزة بأنه "داعم ومؤيد". وقال "نتحدث مع الأميركيين في كل شيء، وهم يعرضون دوماً المساعدة والعون، هم لديهم حديث مسموع عند الإسرائيليين، ونحن لدينا بعض الدلال [الدالة] على الفلسطينيين، من مصلحة الجميع الوصول إلى التهدئة"¹⁷³.

قامت الحكومة المصرية بدور كبير في الوصول إلى التهدئة، واستفادت من كونها وسيطاً مقبولاً من الجميع، واستقبلت لهذا الغرض الجنرال عاموس جلعاد Amos Gilad، المسؤول في وزارة الدفاع الإسرائيلية، أكثر من مرة، كما أنها خاضت مشاورات وحوارات شبه ماراثونية مع قيادة حماس حول هذا الأمر. وطوال الوقت وضعت القاهرة الرئيس محمود عباس، بصفته رئيساً للسلطة الفلسطينية وزعيماً لحركة فتح، في الصورة. وفي المقابل عبّر الرئيس عباس مراراً عن تأييده غير المحدود للجهود المصرية¹⁷⁴، وطالب المسؤولين المصريين "بالتدخل بكل جهدهم من أجل التوصل إليها [التهدئة]؛ لرفع المعاناة عن الشعب الفلسطيني"¹⁷⁵.

من جهتها، كانت حركة حماس تعوّل من وراء التهدئة على فتح معابر قطاع غزة، والتخفيف من الآلام التي يعيشها أهالي القطاع، ولم تكن ترى حرجاً من إبداء المرونة تجاه الطرف المصري الوسيط. وأشار أسامة المزيني، عضو القيادة السياسية لحماس، إلى أن حركته لن تقبل بأية تهدئة في حال لا تتضمن رفع الحصار وإعادة فتح المعابر التجارية والحدودية، مشدداً على أنه في حال تجاهلت "إسرائيل" متطلبات التهدئة فإن مثل هذه التهدئة لن تكون¹⁷⁶. وأشار مستشار رئيس الوزراء الفلسطيني المقال في غزة أحمد يوسف إلى المرونة التي أبدتها الحركة مع الاقتراح المصري، وقبولها بتهدئة في غزة أولاً، وتوقع أن تبادر مصر إلى فتح المعبر من جانب واحد "إذا ما أصرت إسرائيل على تعنتها وأفشلت جهود التهدئة"، وقال إن استمرار إغلاق المعبر "سيؤثر سلباً على صورة مصر، ويزيد الاحتقان بسبب المعاناة التي اشتدت في القطاع"¹⁷⁷. وذكر يوسف أن هناك قناعة مصرية تؤكد أن استمرار الحصار والقتل في غزة يهدد أمن مصر¹⁷⁸.

كذلك أكد عضو المكتب السياسي لحركة حماس، محمد نصر، تمسك الحركة بضرورة أن تشمل التهدئة تشغيل جميع المعابر، وعلى رأسها معبر رفح. وقال: "لا معنى للتهدئة من دون تشغيل المعابر"¹⁷⁹.

وأكدت حركة حماس أنه لا وسيط غير الوسيط المصري في مباحثات التهدئة وأنه ضامن لتنفيذها ويرجع إليه في حالة أي خرق¹⁸⁰. وأشار فوزي برهوم الناطق باسم الحركة إلى أن "حماس حريصة على التواصل مع الجانب المصري"، كما أكد على دور مصر في نجاح ملف التهدئة، وفي إطلاق سراح الأسرى الفلسطينيين¹⁸¹.

غير أن "إسرائيل" لم تلتزم بشروط اتفاق التهدئة الثلاثة، وهي: وقف الاعتداءات، وفتح المعابر، ورفع الحصار. فقد خرقت "إسرائيل" الاتفاق 195 مرة، حسب إعلان سرايا القدس الجناح العسكري لحركة الجهاد الإسلامي، وبلغ عدد الشهداء الذين سقطوا في قطاع غزة خلال فترة التهدئة 22 شهيداً¹⁸².



وطبقاً لبيانات المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، فإن معبر رفح خلال فترة التهدئة (2008/12/19-9/19) ظلّ مغلقاً طيلة 163 يوماً، وفتح جزئياً 20 يوماً، وهو ما ترتب عليه حرمان 4,600 مواطن من سكان القطاع من السفر خارج القطاع، للعلاج أو مواصلة الدراسة. كما ظلّ معبر بيت حانون (إيريز) مغلقاً بالكامل طوال تلك الفترة. فيما أغلق معبر المنطار (كارني) في وجه الصادرات والواردات من وإلى قطاع غزة 149 يوماً، وفتح لإدخال كميات محدودة لمدة 34 يوماً. وأغلق معبر ناحل عوز (المخصص لإمداد قطاع غزة بالوقود) 78 يوماً بصورة كلية، وفتح لإدخال كميات محدودة لمدة 105 أيام. وأغلق معبر كرم أبو سالم (كيرم شالوم) 127 يوماً بصورة كلية، وفتح لمدة 56 يوماً¹⁸³.

وتظهر ملاحظتان على هذه الأرقام؛ الأولى: أن معبر رفح الذي يصل قطاع غزة مباشرة مع العالم الخارجي، دون أي تدخل إسرائيلي مباشر، ظلّ الأكثر إغلاقاً، حيث فُتح لمدة 20 يوماً فقط. الملاحظة الثانية: أن المعابر الخمسة الأخرى الخاضعة للسيطرة الإسرائيلية ظلت تمرر الحد الأدنى من البضائع والاحتياجات الفلسطينية، لكي يظل سكان القطاع عند حدود الكفاف دائماً، وهي حين تتحكم فيما يسمح بدخوله من تلك المعابر؛ فإنها تتحكم في الوقت ذاته في نمط حياة المليون ونصف المليون إنسان الذين يعيشون فيه. فتحدد لهم السلع التي يستهلكونها وحجم الدقيق والوقود الذي يستخدمونه، وعدد الأيام التي يعم فيها الظلام بالقطاع، وتلك التي يتم خلالها تشغيل مولدات الكهرباء؛ بحيث تضاء البيوت وتعمل المخابز وغرف العناية المركزة وحضانات الأطفال... إلخ¹⁸⁴.

وعشية الموعد الرسمي لانتهاج التهدئة، أعلنت حماس وفصائل المقاومة المسلحة في القطاع، في 2008/12/18، إنهاء التهدئة ورفض تمديدتها، لأن "إسرائيل" لم تلتزم أياً من شروطها¹⁸⁵. وقد أعقب ذلك تصعيد بين المقاومة و"إسرائيل"، وتبادل للاتهامات عن مسؤولية إفشال التهدئة، أدى إلى العدوان الإسرائيلي على غزة في 2008/12/27.



6. حوار القاهرة 2008:

انعكس تأجيل حوار القاهرة بين الفصائل، الذي كان من المقرر أن ينعقد في 2008/11/9، على العلاقة بين حركة حماس والقيادة المصرية. وذلك على الرغم من أن حركة حماس بررت رفضها المشاركة فيه بأنه نتيجة استمرار حملة الاعتقالات لعناصرها في الضفة الغربية من قبل السلطة الفلسطينية. وقد حرصت مصر أن تبدو لاعباً وسيطاً، وستحدث في السطور التالية عن وجهة نظر كل من مصر وحماس بالنسبة لحوار القاهرة، وأسباب تأجيله.

من بداية الإعداد للحوار اشترطت حماس على لسان نائب رئيس المكتب السياسي للحركة موسى أبو مرزوق، في 2008/8/4، قبل الدخول في أي حوار وطني مع فتح أن تقف مصر "على مسافة واحدة من الجميع، وأن يكون لديها برنامج واضح لهذه المصالحة"¹⁸⁶.

وبالنسبة لمصر فقد قال الرئيس حسني مبارك، في حديث لجريدة القوات المسلحة في 2008/10/5، إننا "لا نقف مع طرف على حساب الطرف الآخر، وإنما نقف على مسافة متساوية من الجميع، ولا نفرض تصوراً أو رأياً على أحد"، مطالباً السلطة والفصائل الفلسطينية بتحمل مسؤوليتها التاريخية أمام شعبها؛ بتوحيد الصف، ونبذ الخلافات والانقسامات والتشردم، و"هذا لن يتحقق إلا بالحوار واستعادة الثقة المتبادلة"¹⁸⁷.

وفي 2008/10/20، وزعت مصر على الفصائل الفلسطينية مسودة اتفاق القاهرة، تمهيداً للحوار الوطني الشامل، الذي كان مقرراً عقده في 2008/11/9 في القاهرة. وأهم ما تضمنته المسودة¹⁸⁸:

1. المصلحة الوطنية الفلسطينية تسمو وتعلو فوق المصالح الحزبية والتنظيمية.
2. وحدة الأراضي الفلسطينية جغرافياً وسياسياً، وعدم القبول بتجزئتها تحت أية ظروف.



3. الحوار هو الوسيلة الوحيدة لإنهاء أية خلافات داخلية.
4. حرمة الدم الفلسطيني، وتجريم الاعتقال الداخلي، ووقف التحريض، ونبذ العنف، وكل ما يمكن أن يؤدي إليه من وسائل وإجراءات.
5. المقاومة في إطار التوافق الوطني هي حق مشروع للشعب الفلسطيني ما دام الاحتلال قائماً.
6. الاعتماد على المرجعيات الرئيسية السابقة (اتفاق القاهرة "آذار/ مارس 2005" - وثيقة الوفاق الوطني "أيار/ مايو 2006" - اتفاق مكة "شباط/ فبراير 2007" - مبادرة الرئيس/ محمود عباس للحوار الشامل "حزيران/ يونيو 2008" - قرارات القمة العربية المتعلقة بإنهاء حالة الانقسام).
7. تشكيل حكومة توافق وطني ذات مهام محددة تتمثل في: رفع الحصار، وتسيير الحياة اليومية للشعب الفلسطيني، والإعداد لإجراء انتخابات رئاسية وتشريعية جديدة، والإشراف على إعادة بناء الأجهزة الأمنية.
8. إعادة بناء الأجهزة الأمنية الفلسطينية على أسس مهنية ووطنية بعيداً عن الفصائلية.
9. إجراء انتخابات رئاسية وتشريعية متزامنة في توقيت متفق عليه، ومراجعة قانون الانتخابات وفقاً لما تقتضيه مصلحة الوطن.
10. تطوير وتفعيل منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني طبقاً لاتفاق القاهرة "آذار/ مارس 2005"؛ بحيث تضم جميع القوى والفصائل. والحفاظ على المنظمة إطاراً وطنياً جامعاً ومرجعياً سياسية عليا للفلسطينيين، وانتخاب مجلس وطني جديد في الداخل والخارج حيثما أمكن.
11. الحفاظ على التهدئة في الإطار الذي توافقت عليه كافة الفصائل والقوى الفلسطينية خلال اجتماعاتها بالقاهرة يومي 29 و30/4/2008.

12. اتفقت جميع الفصائل وقوى الشعب الفلسطيني على أن إدارة المفاوضات السياسية هي من صلاحية منظمة التحرير الفلسطينية ورئيس السلطة الفلسطينية، والمبنية على قاعدة التمسك بالأهداف الوطنية، على أن يتم عرض أي اتفاق بهذا الشأن على المجلس الوطني للتصديق عليه أو إجراء استفتاء حيثما أمكن.

وفي هذا السياق أوضح إسماعيل هنية، رئيس الحكومة الفلسطينية المقالة "أن الورقة المصرية مجرد بداية، لذلك نأمل من مصر أن تأخذ بعين الاعتبار ملاحظات وتعديلات الفصائل". ولفت إلى أن الملاحظات التي قدمتها الفصائل "بعضها يتعلق بالصياغة، والبعض الآخر يتعلق بالموقف كموضوع المقاومة والانتخابات ومنظمة التحرير وموضوع التهذئة". وأضاف: "من ناحيتنا نقدم كل شيء من أجل إنجاح الحوار، كقرار الإفراج عن المعتقلين السياسيين، وكنا نأمل أن يقابل بخطوة مماثلة في الضفة، ولكن على ما يبدو أن القرار الأمني في الضفة ليس مستقلاً"¹⁸⁹.

وتعاطت حماس على أساس أن ورقة "المصالحة المصرية" مطروحة للنقاش وإبداء الملاحظات عليها، وليس للتوقيع والتنفيذ. وشدد عضو كتلة التغيير والإصلاح البرلمانية التابعة لحماس صلاح البردويل على أن حركته "لن تسمح بتمرير الورقة لتكون سيفاً مسلطاً على رقاب الشعب الفلسطيني"¹⁹⁰.

من جانبه قال النائب عن حماس يحيى موسى: "لكي يكون حوار القاهرة مثمرًا لا بدّ من معالجة كافة العناوين الوطنية ليتم تنفيذها في وقت واحد، ومنها إعادة بناء منظمة التحرير وفق جدول زمني، وإعادة بناء الأجهزة الأمنية والانتخابات"، مضيفاً أنه "لا بدّ أيضاً من معالجة الملف الأمني في الضفة الغربية وقطاع غزة بشكل متزامن، لأن ترك الضفة للإشراف الأمني الأمريكي"¹⁹¹.

إلا أن وزارة الخارجية المصرية استبقت إعلان نتائج المحادثات التي أجزاها وفد من حركة حماس مع مدير المخابرات العامة اللواء عمر سليمان، في 2008/11/4،



باستبعاد مساعدة وزير الخارجية أحمد أبو الغيط، السفيرة وفاء بسيم، أن تستجيب السلطات المصرية لمطالب الحركة، وتقبل بإدخال تعديلات تراعي تحفظاتها على بنود رئيسية في الورقة التي وضعتها القاهرة؛ لتكون أساساً يدور عليه الحوار الذي ترعاه بين الفصائل الفلسطينية. وقالت إن الأفكار الواردة في هذه الورقة "بلورتها مصر من نتائج جلسات حوار طويلة بين الفصائل الفلسطينية نفسها، وخصوصاً حركتي فتح وحماس". وفي إشارة إلى رفض التعديل المسبق للورقة، أوضحت أن "الأفكار المطروحة سوف يأتي الفلسطينيون خلال الحوار بتعديلات عليها أو يضيفون أفكاراً أخرى إليها أو يتوسعون في الأفكار التي تتضمنها وهذا شأنهم"¹⁹².

أصرحت حماس على المناقشة الجادة للقضايا الجوهرية كحزمة واحدة. غير أن الطريقة التي نُظِّم فيها اجتماع القاهرة بعث الشك في أوساط حماس من حقيقة أهدافه؛ فقد اتخذ طابعاً احتفالياً يشارك فيه الرئيس عباس مع وزراء الخارجية العرب في الجلوس على المنصة (دون أن يكون أحد من حماس عليها)، ثم تلقى الكلمات، وينفض السامر؛ وتحوَّل قضايا الحوار إلى اللجان في الوقت الذي يغادر فيه الرئيس عباس. وقد خشيت حماس أن يستخدم هذا المؤتمر كغطاء للتمديد فقط للرئيس عباس، بينما "تنام" القضايا الجوهرية أو تضيع في أعمال اللجان، التي لم تكن هناك أية ترتيبات جادة لحسم أمورها في أثناء المؤتمر. كما طالبت حماس بحضور عباس للحوار، وحدوث تكافؤ حقيقي في مستويات المسؤولين وصناع القرار من الطرفين، كما أبدت حماس تشككها من جدية الرئيس عباس في الحوار، في الوقت الذي يصر فيه على إبقاء أكثر من 600 معتقل سياسي من حماس في الضفة الغربية. ولذلك فقد أجمعت قيادات حماس في الضفة والقطاع والخارج على عدم المشاركة، باعتبار أن هذا الاجتماع أقرب إلى فخّ منصوب منه إلى حوار مصالحة.

وقبل الشروع في الحوار أعلنت حماس في 2008/11/8، أي قبل يوم من الموعد المقرر لانعقاده، أنها لن تشارك فيه، وأوضح موسى أبو مرزوق أن عدم المشاركة جاء بسبب "عدم إطلاق معتقلي الحركة [لدى السلطة الفلسطينية] في سجون الضفة"¹⁹³.

وأوضح خالد مشعل في افتتاح المؤتمر العربي الدولي لحق العودة، الذي عقد في دمشق في 2008/11/23، أن حماس رحبت بالجهد المصري وتجاوبت معه، وقال: "طالبنا بمستلزمات أساسية لإنجاح الحوار، وأصررنا أن يكون هناك حوار وليس جلسة توقيع، لا أن نأتي إلى توقيع أولاً. وطالبنا بالإفراج عن معتقليننا في الضفة، والنتيجة كانت التصعيد، أرادوا من حماس أن تأتي لحوار يجرّم المقاومة، وفرض شروط على الحكومة الجديدة هي شروط الرباعية. وطالبنا بالتكافؤ بين أطراف المصالحة"، مشيراً إلى أن حماس رفضت تمرير خطوتين "الأولى أن نفوض المفاوضات الفلسطينية، والثانية أن نمدد التهدئة في غزة لتصبح خطوة استراتيجية"¹⁹⁴.

وأكد أبو مرزوق على أن "مصر لا تستطيع أن تتخلى عن الورقة الفلسطينية وعن الصراع، ليس فقط بسبب البعد الأمني القومي المصري، إنما لاعتبارات سياسية أخرى، لأن الملف الفلسطيني سيبقى الملف الساخن، وصاحب الأولوية الأولى لدى صناع القرار في مصر"¹⁹⁵.

ونفى محمد نزال، عضو المكتب السياسي لحماس، أن يكون هناك خلافاً بين قادة الحركة على موضوع المشاركة في الحوار، وأكد أن موقفها القاضي بعدم المشاركة كان قراراً بـ"الإجماع"، نافياً وجود أي تدخلات في قرار حركته. وأعلن أن: "هناك انحيازاً مصرياً لحركة فتح"، وتابع "أرجو أن لا يغضب من هذا الإخوة المصريين". وزاد "كان هناك تنسيق كامل بينهم (يقصد المسؤولين المصريين) وبين محمود عباس". وأشار إلى أن حماس "تغاضت" عن هذا الانحياز "تقديراً لدور مصر، وتجاوباً مع المصلحة الوطنية"، مؤكداً أن حماس "لا تريد أن تدخل في خلاف مع مصر"، مشيراً إلى وجود "شواهد" تدل على هذا الأمر، وقال إن حماس أبلغت هذا الأمر للمصريين، واصفاً قرار التأجيل المصري للحوار بأنه كان "قراراً حكيماً"¹⁹⁶.

وعزت مصر إرجاء الحوار الفلسطيني الشامل، الذي تمّ تأجيله إلى أجل غير مسمى، إلى "تراخي الإرادة السياسية" لدى أطراف فلسطينية بينها حركة حماس، حيث استبعد الناطق باسم وزارة الخارجية المصرية السفير حسام زكي، أن تكون



هناك خطوات قريبة في الحوار الفلسطيني، وقال: "كانت هناك وسائل واقتراحات عدة لمعالجة ما تراه مصر تراخياً في هذه الإرادة السياسية، لكن العلاج لم يكن كافياً، والإرادة أيضاً لم تكن كافية لدى بعض الأطراف". وأضاف: "اتخذنا القرار بتأجيل الحوار، وتضمن البيان المصري إشارة مهمة إلى أن هذا الموضوع سيستأنف عندما تتوافر الإرادة السياسية اللازمة له". ونفى أن يكون الرئيس الفلسطيني محمود عباس أحد الأطراف المعرّقة، وقال إن عباس "كان واضحاً جداً في تأييده الجهد المصري كما هو، وللورقة المصرية كما قدمت. والتراجع جاء من جانب حماس وآخرين، وهذا التراجع ينبغي أن يحلل بدقة، ونحن لدينا تحليلنا له"¹⁹⁷.

وحمل أحمد أبو الغيط حركة حماس مسؤولية فشل الحوار الوطني الفلسطيني، الذي كان مقرراً عقده في 2008/11/9، مشيراً إلى أن رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس كان حريصاً على إنجاح الحوار¹⁹⁸. وكان أبو الغيط قد أكد في مؤتمر صحفي عقده في 2008/11/26، للحديث عن اجتماع وزراء الخارجية العرب الذي عُقد للتباحث حول حصار غزة والحوار الوطني الفلسطيني، أن مصر عرضت وجهة نظرها بوضوح، مضيفاً أن القرار الذي صدر كان له محوريتة في العمل الوطني الفلسطيني، والذي يؤكد دعوة وزراء الخارجية العرب للرئيس محمود عباس الاستمرار في تحمل مسؤوليته كرئيس للسلطة الفلسطينية حين تحقيق مصالحة كاملة بين الفصائل الفلسطينية المتعارضة، وحين عقد الانتخابات الرئاسية والتشريعية في موعد واحد. وقال أبو الغيط: إن الوزراء تفهموا وجهة النظر المصرية بأن قطاع غزة ما يزال تحت الاحتلال، ويجب الأخذ بالرؤية المصرية القانونية، والاهتمام بعناصرها والإفقدت القضية الفلسطينية عنصراً إضافياً، بالإضافة إلى سلسلة الخسائر التي وقعت للقضية منذ 1947/11/29¹⁹⁹.

وأشار أبو الغيط إلى أن مصر تقف على مسافة واحدة من كل الأطراف الفلسطينية، وقال أكدنا للوزراء العرب أن الطرح المصري أخذ بالكثير من وجهات نظر الإخوة في حماس. مشدداً على استمرار مصر في جهود الحوار الفلسطيني، وجمع الشمل²⁰⁰.

كما ذكر أبو الغيط أن الطرح المصري بعد الاقتتال الفلسطيني الداخلي، وضرب "إسرائيل" للشعب الفلسطيني، كان في إطارين؛ الأول: تحقيق التهدئة في غزة لحماية الشعب الفلسطيني وتأمين قوته، والثاني: لم تشمل الفلسطينيين بما يؤمن وضعاً فلسطينياً للتفاوض مع "إسرائيل"، وتأمين مصالحهم حتى لا تضيع الأمور. وقال إن عدم تحديد سقف للحوار الفلسطيني يهدف إلى عدم إعطاء أي منظمة الحق في إعاقة القرار والمصالحة والقيود الزمني، وأضاف أن لمصر مسؤولية أكيدة في الدفاع عن مصالح الشعب الفلسطيني، ومصر تحملت هذه المسؤولية على مدى تاريخ القضية، وسوف تمضي فيها²⁰¹.

وفي 2008/12/25 أعلنت مصر عن أنها أبلغت الرئيس محمود عباس في زيارته للقاهرة في 2008/12/23، أنها ستوجه مطلع العام 2009، وبعد إتمام التهدئة في قطاع غزة، دعوات منفردة إلى جميع الفصائل إلى القاهرة للتباحث مع قياداتها في شأن إطلاق الحوار الوطني الفلسطيني²⁰².



رابعاً: العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة (2009/1/18-2008/12/27)

شنّ الجيش الإسرائيلي عدواناً واسعاً على قطاع غزة في 2008/12/27، وتواصل هذا العدوان 22 يوماً، وأسفر عن سقوط 1,334 شهيداً و5,450 جريحاً²⁰³. وقد تكبد قطاع غزة خسائر اقتصادية مباشرة بقيمة 1.9 مليار دولار نتيجة هذا العدوان²⁰⁴، وبلغت الخسائر المباشرة في البنية التحتية حوالي 1.2 مليار دولار²⁰⁵.

أدانت القيادة المصرية الرسمية هذا العدوان على لسان رئيس الجمهورية حسني مبارك، ووزير الخارجية أحمد أبو الغيط، وحملت على "إسرائيل" بوصفها "قوة الاحتلال المسؤولة" عن قطاع غزة، وحملت مسؤولية ما أسفر عنه العدوان من شهداء وجرحى. غير أن الموقف المصري الرسمي لم يغفل عن توجيه النقد إلى حماس؛ محملاً الحركة مسؤولية انهيار التهدئة مع "إسرائيل"، في 2009/12/19، بإطلاقها الصواريخ باتجاه البلدات الإسرائيلية المحيطة بغزة. وبذلك، فقد أضاف العدوان الإسرائيلي على غزة حلقةً جديدةً إلى مسلسل العلاقة الحساسة والمتوترة بين حركة وحماس ومصر، وهذا ما سنعرضه في الصفحات التالية.

وعلى المستوى الشعبي شهدت العشرات من المدن المصرية، في أعقاب العدوان على غزة، مظاهرات تنديد ضخمة؛ حيث خرج مئات الآلاف من المواطنين المصريين في القاهرة، والجيزة، والإسكندرية، والغربية، والشرقية، وبنى سويف، والفيوم، والمنيا، والدقهلية. كما انتقد المتظاهرون التعاطي الرسمي المصري مع العدوان الإسرائيلي على غزة، وطالبوا الحكومة المصرية بفتح معبر رفح، ووقف تصدير الغاز إلى "إسرائيل"، وطرّد السفير الإسرائيلي من القاهرة. وعلى خلفية هذه التظاهرات تعرض المئات من أعضاء جماعة الإخوان المسلمين، وحركة كفاية، وحزب العمل، والثوريين الاشتراكيين للاعتقال من قبل قوات الأمن المصرية. وفي تصريحات لجريدة القدس العربي أكد عبد المنعم عبد المقصود، أحد محامي معتقلي جماعة الإخوان المسلمين،

أن السلطات تتعامل بخشونة بالغة، وعداء مفرط مع كافة القوى الوطنية التي تتظاهر من أجل غزة²⁰⁶.

ووصف فوزي برهوم، المتحدث باسم حركة حماس، العدوان الإسرائيلي بـ"الإعدام الجماعي لسكان قطاع غزة، بضوء أخضر من جهات إقليمية". وقال: تأتي هذه الغارات بعد أن زارت وزيرة الخارجية الإسرائيلية تسيبي ليفني القاهرة، والتقت الرئيس مبارك، وهددت من هناك بإسقاط حماس. وكشف عن أن القاهرة اتصلت في 2008/12/26 "بقيادات [من] حماس، وأخبرتهم أن اليوم [2008/12/27] سيكون هدوء بغزة"²⁰⁷.

وكانت وزيرة الخارجية الإسرائيلية قد زارت مصر في 2008/12/25؛ قبل يومين من بدء العدوان على قطاع غزة، وهددت خلال مؤتمر صحفي مع وزير الخارجية المصري، بعد لقاءها الرئيس مبارك، بإسكات الصواريخ التي تطلقها حركة حماس من القطاع²⁰⁸، وأضافت بأن الموقف في غزة أصبح يمثل عقبة في طريق إقامة الدولة الفلسطينية²⁰⁹. وقالت ليفني إن "سيطرة حماس على قطاع غزة ليست مشكلة لإسرائيل فقط، نحن نتفهم احتجاجات مصر، ولكن ما نفعله هو تعبير عن احتياجات المنطقة"²¹⁰.

وعلق وزير الخارجية المصري أحمد أبو الغيط، على تصريحات ليفني قائلاً إن "الرئيس مبارك أكد لليفني ضرورة ضبط النفس، وعدم التصعيد العسكري"، وضرورة إنهاء سياسة العقاب الجماعي²¹¹.

وفي أعقاب العدوان الإسرائيلي على غزة، أدان أبو الغيط التصعيد الإسرائيلي، وأكد أن الهدف من دعوة ليفني إلى زيارة مصر كان العمل على منع الهجوم الإسرائيلي على غزة²¹². وقال في مقابلة بثها التلفزيون المصري، رداً على سؤال حول إعلام "إسرائيل" لمصر بنيتها الهجوم على غزة: "إن الرئيس مبارك شاهد المؤشرات والشواهد قبلها بثلاثة أيام... وقال إن الإسرائيليين عندهم نوايا، وسيضربون الفلسطينيين، فطلب



مقابلة ليفني ليحذرهما من شنّ هجوم على الفلسطينيين؛ لأنه سيكون له تأثيره على كل الإقليم²¹³. وقال: "ليلة وصول وزيرة الخارجية الإسرائيلية إلى مصر تمّ إطلاق 60 صاروخاً من قطاع غزة"، معتبراً أن إطلاق هذه الصواريخ في هذا التوقيت كان الهدف منه توصيل "رسالة معينة مفادها إفشال الجهد المصري"²¹⁴.

ومن جهة أخرى، رأى حسين إبراهيم، نائب رئيس كتلة الإخوان المسلمين في البرلمان المصري، أن قرار ضرب غزة قد أعلن من القاهرة إثر لقاء أبو الغيط وليفني، ووصف إبراهيم ما حدث بالمجزرة البشرية وحرب الإبادة الجماعية، وطالب بوقف تصدير الغاز الطبيعي إلى "إسرائيل" فوراً، وفتح معبر رفح أمام الفلسطينيين²¹⁵.

كما أدان مجلس الشعب المصري العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، واتهم أحمد سرور، رئيس المجلس، "إسرائيل" بعدم احترام اتفاق أوسلو، ورأى أن "إسرائيل" هي المبادرة بالاعتداء، وأن ما يصدر عن الفلسطينيين ليس إلا دفاعاً شرعياً عن أنفسهم، يسمح به القانون الدولي الإنساني²¹⁶.

ومن جهته، أصدر الرئيس مبارك تعليمات باستقبال كل ضحايا العدوان الإسرائيلي من المصابين عبر معبر رفح، وتقديم الرعاية الطبية اللازمة لهم في المستشفيات المصرية²¹⁷. غير أن مصر اتهمت حركة حماس بعدم السماح لمئات الجرحى الفلسطينيين من مغادرة قطاع غزة للعلاج. وقال أبو الغيط إن "المسيطرين على المعبر يمنعون خروج الجرحى، ونحن ننتظر عبورهم"²¹⁸.

إلا أن فوزي بروهوم، المتحدث باسم حماس، نفى أن تكون مصر قد فتحت معبر رفح في الأساس، وقال "نرفض اللهجة التي تحدث بها أبو الغيط، والأصل أن تفتح مصر معبرها للأحياء لا للأموات، كي يعود جرحانا في توابيت مصرية"²¹⁹.

وبالمقابل منعت السلطات المصرية في 2008/12/28 ثمانية من الجرحى المصريين، ومعاونين طبيين لهم، من الدخول إلى قطاع غزة لإجراء عمليات جراحية عاجلة لجرحى العدوان²²⁰. إلا أن وزير الصحة المصري حاتم الجبلي نفى في 2009/1/8 أن

يكون الجانب المصري منع دخول الأطباء إلى قطاع غزة عبر معبر رفح، موضحاً أن الجانب الإسرائيلي هو الذي منع الأطباء من الدخول إلى القطاع²²¹.

وفي 2008/12/30 حملّ الرئيس المصري، في كلمة أذاعها التلفزيون المصري، حركة حماس المسؤولية عن العدوان الإسرائيلي الذي يتعرض له قطاع غزة. وقال موجهاً كلامه إلى قادة حماس "لقد حذرناكم مراراً من أن رفض تمديد التهدئة سيدفع إسرائيل للعدوان على غزة، وأكدنا لكم أن إعاقة الجهد المصري لتمديد التهدئة هي دعوة مفتوحة لإسرائيل لهذا العدوان"²²². كما أعلن الرئيس مبارك رفضه للاعتداءات الإسرائيلية على الشعب الفلسطيني وأدانها، مطالباً قادة "إسرائيل" بوقف الاعتداءات على الفور من دون قيد أو شرط. وأضاف: "إن رؤية مصر لاحتواء الوضع الخطر الراهن تستهدف وقف العدوان الإسرائيلي، بما يتيح العودة للتهدئة، حقناً لدماء الشعب الفلسطيني، وإعادة فتح المعابر تخفيفاً لمعاناته"²²³. وأكد الرئيس مبارك أن مصر لن تفتح معبر رفح سوى أمام الحالات الإنسانية، في غياب ممثلي السلطة الفلسطينية، ومراقبي الاتحاد الأوروبي، وبما يخالف اتفاق العام 2005، كي لا تشارك في تكريس الفصل بين الضفة والقطاع²²⁴.

غير أن مرشد الإخوان المسلمين في مصر، محمد مهدي عاكف، رفض الانتقادات التي توجّه لحركة حماس، واعتبرها "مؤامرة على الجهاد ضدّ الصهاينة". ورأى أنه "حتى إن وقعت الحركة في بعض الأخطاء، فإنه لا يجوز الحديث عنها اليوم"²²⁵.

ومن جهته ندد حزب العمل المعارض بالدور الرسمي المصري في الحرب التي تشنّ حالياً، وقال مجدي أحمد حسين، الأمين العام للحزب: "إن جمال مبارك يصعد للحكم على جثة آلاف الفلسطينيين". كما اتهم حزبُ العمل وجماعة الثوريين الاشتراكيين السلطات المصرية بالعمل على دعم المحتل الإسرائيلي، مطالبين "بفتح باب الجهاد للراغبين في السفر إلى غزة"²²⁶.

وقال عبد الجليل مصطفى منسق حركة كفاية: "إن صورة مصر أصبحت في الحضيض، بسبب الدعم الذي يقدمه النظام لإسرائيل"²²⁷.



وكانت جماعة الإخوان المسلمين في مصر قد دعت الشعوب العربية والإسلامية للوقوف ضد ما أسمته "التواطؤ من قبل معظم الأنظمة والحكومات العربية والإسلامية، التي يستعين بها العدو في ضربه للمقاومة الفلسطينية، وارتكاب مجازر وحشية في حق الشعب الفلسطيني الأعزل"²²⁸.

واتهم الرئيس مبارك في 2009/1/2 حركة حماس بأنها تريد فتح معبر رفح للاستحواذ عليه وحدها. وأشار إلى وجود خمسة معابر أخرى، وقال إن حركة حماس "طردت مندوبي الاتحاد الأوروبي، والسلطة الفلسطينية من معبر رفح، واستطاعت مصر بالتفاهم مع إسرائيل السماح بفتحه لعبور الحالات الإنسانية، بينما منعت حركة حماس الحجاج الفلسطينيين من عبور المعبر لأداء فريضة الحج"²²⁹.

فيما أكد رئيس المكتب السياسي في حماس خالد مشعل، في مقابلة مع قناة الجزيرة الفضائية، على أنه "لا ينبغي لأحد أن يخاطب أهل غزة... من غير بوابة رفع الحصار وفتح المعابر"، وأضاف بأن كل الجهود مرحب بها شريطة "أن يتوقف هذا العدوان الهمجي على غزة، وأن يرفع الحصار عن غزة، وأن يفتح معبر رفح، وأن يأخذ العرب خطوات عملية فعلاً بكسر الحصار عن غزة". وخاطب مشعل الرئيس المصري قائلاً:

الرئيس حسني مبارك اليوم عليه مسؤولية تاريخية، هذا معبر رفح يا سيادة الرئيس مبارك، هذا أمانة في عنقك... اليوم حماس لا تسيء لأحد، حماس يا سيادة الرئيس ليست خطراً على مصر، حين يُعدى على أرض مصر، أهل غزة، وأهل فلسطين مع كل جندي مصري، وكل إنسان مصري، سيدافعون عن حمى مصر، الخطر ليس من غزة على مصر، الخطر من إسرائيل، ومن الأميركيين [الأمريكيين]، هذه لحظة تاريخية أقولها للرئيس حسني مبارك²³⁰.

وفي كلمة مسجلة بُثت في 2009/1/2، قال خالد مشعل إن حماس طرحت في السابق صيغة لحل أزمة معبر رفح، تشترك فيها كل من السلطة، ومصر، والمراقبين الأوروبيين، مضيفاً أن أي تطور لم يحدث لهذا الاقتراح²³¹. وأبلغ مشعل وزير

الخارجية الروسي سيرجي لافروف Sergey Lavrov، في اتصال هاتفي، استعداده "لوقف المواجهة المسلحة، شرط رفع الحصار عن قطاع غزة"²³².

كما دعا إسماعيل هنية إلى "الوقف الفوري وغير المشروط للحرب التي تشنها إسرائيل على قطاع غزة، وإنهاء الحصار، وفتح كافة المعابر، قبل مناقشة الملفات الأخرى، والدخول في حوار على أرضية وطنية يحقق المصالحة بين الفلسطينيين"²³³. وطالب محمود الزهار، القيادي في حركة حماس، برفع الحصار عن غزة وإعادة فتح معبر رفح وكافة المعابر²³⁴.

ومن جانبه، انتقد محمد نزال، عضو المكتب السياسي لحركة حماس، تصريحات الرئيس المصري حول قانونية فتح معبر رفح، إذ وصفها بـ"المؤلمة" مستغرباً أن تصدر تصريحات كهذه من زعيم أكبر دولة عربية. وأضاف: "إننا كنا نتوقع أن يخرج الرئيس مبارك بقرارات تاريخية، يعلن فيها فتح المعبر، ووقف تصدير الغاز إلى إسرائيل، ولكن مبارك صدم جماهير الأمة، وصدّم الشعب المصري قبلهم عندما قال إن الحصار سيستمر، وإن معبر رفح لن يُفتح"²³⁵.

وكان وزير الخارجية المصري أحمد أبو الغيط قد أكد، خلال مؤتمر صحفي مشترك عقده في 2008/12/29 مع وزير الخارجية التركي علي باباجان Ali Babacan في أنقرة، اتفاق الرؤى المصرية التركية حول الحاجة للوقف الفوري لإطلاق النيران من جانب "إسرائيل"، وبدء مرحلة جديدة من التهدئة تتوقف فيها كل الأطراف عن إطلاق النيران، ومن ضمنها وقف إطلاق الصواريخ الفلسطينية. وأوضح أن "الطرح المصري يطالب أيضاً بفتح المعابر، والبحث في آلية لكيفية تأمين هذه الحزمة من المطالب"²³⁶.

وفي 2008/12/31 عقد وزراء الخارجية العرب اجتماعاً طارئاً في القاهرة، أدانوا فيه العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، وطالبوا، في البيان الختامي، "إسرائيل" بوقف فوري للقتال، وفك الحصار. وشدد البيان على المصالحة الفلسطينية، والتهدئة، ودعا مجلس الأمن الدولي لعقد جلسة لوقف الاعتداءات الإسرائيلية على القطاع. وقال



البيان إنه تمّ تفويض لجنة عربية وزارية برئاسة السعودية، للسفر إلى نيويورك للتحرك في مجلس الأمن لاستصدار قرار فوري بوقف القتال²³⁷.

وأشار وزير الخارجية المصري أحمد أبو الغيط إلى أن "مصر ساهمت بالكثير"، فيما يخص البيان الصادر عن اجتماع وزراء الخارجية العرب حول العدوان على غزة. وأعلن أبو الغيط أن مصر سوف تسعى لإجراء أكبر قدر من المشاورات مع الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، مؤكداً أن جهود بلاده ستركز على حتمية وقف إطلاق النار²³⁸. وطلب أبو الغيط من العرب أن يتفادوا استخدام لغة غير متوازنة تكتفي بتوجيه اللوم إلى "إسرائيل" عن الهجمات على غزة، إذا كانوا يريدون من مجلس الأمن أن يتخذ إجراء لإنهاء الحرب الدائرة في قطاع غزة. وقال أبو الغيط في مقابلة مع فضائية العربية: "يجب في هذا الظرف بالغ الصعوبة أن نظهر بعض المرونة لكي نقنع الآخرين بمطالبتنا لوقف إطلاق النار"²³⁹.

ومن جهتها، انتقدت حركة حماس قرارات اجتماع وزراء الخارجية العرب بالقاهرة، وقال المتحدث باسم الحركة سامي أبو زهري إن ما صدر عن الاجتماع "هزيل"، واعتبر أن إحالة القضية على مجلس الأمن تعني أن الدول العربية رفعت يدها عن القضية²⁴⁰.

كما أعلن القيادي في حركة حماس، أيمن طه، أن حركته "مستعدة لدراسة مقترحات للتهديئة في قطاع غزة، تطالب إسرائيل بوقف الهجمات فوراً ورفع الحصار كاملاً عن قطاع غزة". وأضاف أنه "إذا ما عُرض علينا أي عرض، فسوف ندرسه. نحن مع أي مبادرة توقف العدوان فوراً وترفع الحصار كاملاً"²⁴¹.

وفي 2009/1/6 أعلن الرئيس المصري مبادرة، من ثلاث نقاط، لوقف إطلاق النار، وتتضمن المبادرة²⁴²:

1. قبول "إسرائيل" والفصائل الفلسطينية جميعها بوقف فوري لإطلاق النار لمدة محدودة؛ لإتاحة الفرصة لإيصال مواد الإغاثة إلى سكان غزة من خلال ممرات محددة.

2. تدعو مصر "إسرائيل" والفلسطينيين، إضافةً إلى ممثلين عن الاتحاد الأوروبي وجهات أخرى، للاجتماع؛ لمناقشة سبل ضمان عدم تكرار الوضع الراهن ومعالجة جذوره. وتتضمن هذه السبل ضبط حدود قطاع غزة، أي منع تهريب الأسلحة من مصر إلى القطاع، وهو مطلب إسرائيلي أساسي. وتقوم "إسرائيل" ومصر بالمقابل بفتح المعابر البرية.

3. تستضيف مصر حواراً للمصالحة الفلسطينية يهدف إلى إنهاء الصراع بين حركتي فتح وحماس، وتشكيل حكومة فلسطينية جديدة تكون مقبولة من جانب المجتمع الدولي.

وأعلنت حركة حماس وجود بعض التحفظات على المبادرة المصرية، وأن "الأمر ما زال قيد الدرس"²⁴³. غير أن خالد مشعل، رفض وجود قوات دولية فاصلة، أيًا كان نوعها وشكلها وحجمها في القطاع، معتبراً أن الهدف من وجود هذه القوات هو الوصول إلى "تهدئة كاملة مع العدو الإسرائيلي على حساب الشعب الفلسطيني". وذكر أن أي اتفاق دولي في مجلس الأمن أو غيره يوافق عليه الرئيس محمود عباس "غير ملزم للمقاومة الفلسطينية". وشدد مشعل على أن حماس أبلغت المبعوثين التركي والروسي وغيرهما أنها لن تقبل أي مشروع قرار دولي لا ينص صراحةً على فك الحصار، وفتح معبر رفح²⁴⁴.

كما شدد مشعل على أن الحركة "لن تقبل تهدئة دائمة، لأن ذلك فيه مصادرة لحق الشعب الفلسطيني في المقاومة"²⁴⁵. وأكد مشعل أن حركته لن تقبل الخطة المصرية ما لم تتضمن وقفاً فورياً لإطلاق النار، وانسحاباً فورياً، ورفعاً للحصار، وفتحاً للمعابر²⁴⁶.

وفي كلمة ألقاها في الجلسة الافتتاحية لقمة غزة الطارئة التي عقدت في الدوحة في 2009/1/16، باسم فصائل المقاومة، حدد مشعل مطالب القوى الفلسطينية التي تمّ الاتفاق عليها وهي: توقف العدوان الإسرائيلي، وانسحاب العدو من غزة، ورفع الحصار عن غزة بلا رجعة، وفتح جميع المعابر وفي مقدمتها معبر رفح²⁴⁷.



ومن ناحيتها، انتقدت جماعة الإخوان المسلمين في مصر المبادرة المصرية، معتبراً أن الهدف من الإعلان عنها في هذا التوقيت هو مصادرة الجهود العربية الرامية لإصدار قرار من مجلس الأمن الدولي، كما أنها تساوي بين الجلاذ والضحية، ويكتنفها الغموض، خاصة لجهة الطرف الفلسطيني²⁴⁸.

وكانت مصر قد أعلنت عن إجراء اتصالات مع المسؤولين في حركة حماس بشأن الأفكار المطروحة لوقف إطلاق النار²⁴⁹، وطلبت من وفد الحركة، الذي التقى في 2009/1/6 الوزير عمر سليمان "تحمل مسؤوليتهم إزاء الشعب الفلسطيني، وخفض سقف شروطهم (للتوصل إلى تهدئة) قبل فوات الأوان". كما عرضت مصر على الوفد "وقف النار، وتشكيل حكومة وفاق وطني، والتهدئة بلا شروط"²⁵⁰.

وبالتوازي مع المطالب المصرية، قال مصدر مسؤول بحركة حماس لـ"الشرق الأوسط": "إن الوفد، الذي ضم عضوي المكتب السياسي للحركة محمد نصر وعماد العلمي، جاء إلى القاهرة بدعوة مصرية لـ"يستمع" إلى المقترحات المصرية لإنهاء العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، وأشار إلى أن "الحركة طرحت من جانبها رؤيتها للحل". وأوضح أن "أهم ملامح الرؤية التي عرضها وفد الحركة على المسؤولين في مصر هو الوقف الفوري للعدوان الإسرائيلي، وانسحاب القوات الإسرائيلية من قطاع غزة، ورفع الحصار، وفتح المعابر بما في ذلك معبر رفح"²⁵¹.

وفي 2009/1/9 تبنى مجلس الأمن الدولي قراراً يدعو إلى وقف فوري لإطلاق النار في قطاع غزة، بعد مباحثات بين وزراء الخارجية العرب والدول الغربية استغرقت ثلاثة أيام. ووافقت 14 دولة عضو في مجلس الأمن على القرار، بينما امتنعت الولايات المتحدة عن التصويت، أما أهم ما تضمنه القرار فهو أنه:

1. يشدد على ضرورة، ويدعو لوقف إطلاق النار، كامل وشامل ودائم، يؤدي إلى انسحاب كامل للقوات الإسرائيلية من غزة.

2. يدعو إلى توزيع وتوفير المساعدات الإنسانية في كل أرجاء غزة، بما فيها الغذاء والوقود والعلاج الطبي.
 3. يرحب بالمبادرات التي تهدف إلى إنشاء وفتح ممرات آمنة، والآليات الأخرى لتوفير المساعدة الإنسانية بشكل متواصل.
 4. يدعو الدول الأعضاء لدعم الجهود الدولية للتخفيف من الوضع الاقتصادي والإنساني في غزة.
 5. يدين كل أعمال العنف، والأعمال العدائية الموجهة ضدّ المدنيين وكل أعمال الإرهاب.
 6. يدعو كل الدول الأعضاء لتكثيف الجهود لتوفير الترتيبات والضمانات في غزة من أجل التوصل إلى هدوء ووقف لإطلاق النار، بما يشمل منع تهريب الأسلحة والذخائر، ولضمان إعادة فتح المعابر بشكل دائم على أساس اتفاق عام 2005.
 7. تشجيع القيام بخطوات ملموسة تجاه المصالحة الداخلية الفلسطينية دعماً لجهود الوساطة المصرية والجامعة العربية.
 8. يدعو لتجدد الجهود التي تقوم بها الأطراف والمجتمع الدولي للتوصل إلى سلام شامل على أساس رؤية دولتين ديمقراطيتين: إسرائيلية وفلسطينية²⁵².
- وفي أول ردّ فعل لها على قرار مجلس الأمن قالت حركة حماس إنها غير معنية بهذا القرار، وقال أسامة حمدان، ممثل حركة حماس في لبنان لشبكة بي بي سي الإخبارية (BBC) British Broadcasting Corporation: ”لم نستشر في هذا القرار، ولم يؤخذ في الاعتبار لا مصالح شعبنا، ولا رؤيتنا، ولذلك نعتبر أنفسنا غير معنيين بالقرار في الطرف الراهن“. وأشار إلى أنه عندما يبدأ تطبيق القرار ”يجب على كل الأطراف أن تتعامل مع الطرف الذي يتواجد على الأرض، ويدير المعركة، ويدير الشأن العام



في غزة". وجدد حمدان رفض حماس نشر قوات دولية في قطاع غزة، ورأى أيضاً أن القرار "يشير إلى فشل إسرائيل في تحقيق الهدف الأساسي لحملتها، وهو كسر المقاومة"²⁵³.

وفي هذا الإطار شكلت الحكومة المصرية لجنة تضم ممثلي عدد من الجهات المعنية بالقضية الفلسطينية لتقييم الأوضاع، وإعداد تقدير موقف للتعامل مع التطورات في اليوم التالي لوقف العدوان على الصعيد السياسي. وقالت مصادر مصرية مطلعة: إن العدوان لن يستمر، وسيتوقف، ولا بدّ من الاستعداد للتعامل مع التطورات بعد وقف العدوان، فيما يتصل بجهود إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية (المسار التفاوضي الفلسطيني - الإسرائيلي) والعلاقات المصرية مع حركة حماس²⁵⁴.

وكشفت كبيرة مراسلي شبكة إن بي سي الأمريكية NBC في البيت الأبيض، أندريا ميتشل Andrea Mitchell، في برنامج أسبوعي للمحطة، عن وجود وفد يضم ضباطاً من سلاح الهندسة في الجيش الأمريكي على الجانب المصري من الحدود مع قطاع غزة، بغرض الإسهام في منع تهريب السلاح عبر الأنفاق إلى القطاع²⁵⁵. إلا أن "مصادر دبلوماسية مصرية" شككت في صحة ومصداقية هذا التقرير، ونفت المصادر علمها بوجود هذا الوفد، كما نفت ما تردد عن أن يشمل "التعاون المصري - الأمريكي" التخطيط لتنفيذ مشروع، تمّ الاتفاق عليه؛ لإقامة جدار عازل بين مصر وقطاع غزة، على غرار جدار الفصل العنصري العازل، الذي يقيمه الاحتلال الإسرائيلي مع الضفة الغربية المحتلة²⁵⁶.

غير أن الناطق باسم وزارة الدفاع الأميركية، جيف موريل Geoff Morrell ، أكد أن "عدداً صغيراً من المدنيين الأمريكيين من لواء الهندسة يقدم مساعدة تقنية إلى المصريين منذ بضعة أشهر". وأشار إلى أن هناك "جهداً منسقاً منذ بعض الوقت من الجانب المصري للاهتمام ببعض هذه الأنفاق؛ كشفها وإقفالها وإزالتها"²⁵⁷.

وفي 2009/1/16، وقعت وزيرة الخارجية الإسرائيلية تسيبي ليفني مع نظيرتها الأمريكية كوندوليزا رايس "مذكرة تفاهم"، تنصّ على إسهم واشنطن بمساعدات تقنية ومراقبين؛ لمنع تهريب الأسلحة لحركة حماس، والعمل على تشكيل فرق مراقبة في رفح لسدّ الأنفاق ووقف تهريب الأسلحة، في استجابة لمطلب إسرائيلي رئيسي للتوصل إلى وقف إطلاق نار في غزة²⁵⁸.

غير أن مصر رفضت بشدة مذكرة التفاهم الأمريكية الإسرائيلية، وجاء الرفض على لسان الرئيس مبارك في كلمة، لمح فيها صراحة، إلى تحمله الشخصي لتبعات "قرار عدم السماح بوجود قوات أجنبية على الحدود المصرية". وقال: "إن مصر في سعيها لوقف العدوان [على قطاع غزة] تعمل على تأمين حدودها مع إسرائيل وقطاع غزة، ولن تقبل أبداً أي تواجد أجنبي لمراقبين على أراضيها، وأقول إن ذلك خطأ أحمر ولن أسمح بتجاوزه"²⁵⁹. كما دعا الرئيس مبارك "إسرائيل" إلى وقف فوري لإطلاق النار في غزة، ومن دون شروط، وسحب قواتها خارج القطاع. كما طلب من حماس قبول ذلك من دون انتظار التوصل إلى اتفاق شامل حول هدنة كانت القاهرة تقوم بدور الوسيط لإبرامها. كما تعهد بأن "يظل معبر رفح مفتوحاً أمام المساعدات الإنسانية، واستقبال الجرحى إلى حين التوصل لترتيبات إعادة تشغيله وفقاً لاتفاق 2005"²⁶⁰.

كما قال وزير الخارجية المصري أحمد أبو الغيط، "بأكبر قدر من الوضوح، لا يلزمنا أي اتفاق أمريكي - إسرائيلي على الأرض المصرية، يعملون ويفعلون ما يرغبون في أعالي البحار أو في أي منطقة في إفريقيا، أما فيما يتعلق بالأرض المصرية فلا يلزمنا شيء إلا الأمن القومي المصري، والقدرة على حماية حدودنا". وعن الادعاءات بوجود تهريب أسلحة لغزة من مصر، نفى أبو الغيط تهريب الأسلحة إلى غزة عبر الأراضي المصرية، وذكر الجانب الأمريكي بأن تهريب الأسلحة يتم عبر البحر، وأضاف: "قلنا أكثر من مرة من قبل إنه لا يوجد أي تهريب أسلحة، ومصر أكدت ذلك، وعلى من يدعي غير هذا أن يثبت ادعاءاته، وإذا لم يكن هناك دليل فلا يجب إثارة الموضوع مجدداً"²⁶¹. وأشار أبو الغيط إلى أن "التعنّت الإسرائيلي" هو "العقبة



الرئيسية“ أمام الجهود المصرية للتوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار في غزة²⁶². كما نفى أبو الغيط إجراء أي تعديل على معاهدة السلام مع ”إسرائيل“، وشدد على أن بلاده لن تسمح بأي وجود بحري دولي في المياه الإقليمية، بدعوى حماية سواحل غزة من التهريب²⁶³.

ومن جانبه، نفى المتحدث باسم الخارجية المصرية، حسام زكي، التوصل إلى اتفاق خطي مع ”إسرائيل“ حول مكافحة تهريب الأسلحة إلى قطاع غزة²⁶⁴.

وأشار السفير مخلص قطب، الأمين العام للمجلس القومي لحقوق الإنسان المصري، إلى أن مصر تمتلك الأدلة والوثائق والاعترافات بأن السلاح الذي يصل إلى الفلسطينيين في غزة، تأتي غالبيته من أفراد يحملون الجنسية الإسرائيلية، وأن كل عمليات البيع والشراء والتجارة السرية تتم داخل ”إسرائيل“، بالإضافة إلى عمليات بيع وتهريب من مخازن سلاح قوات الاحتلال، يقوم بها بعض أفرادها²⁶⁵.

وبشأن تهريب الأسلحة، ذكر القيادي في حماس صلاح البردويل أن النقطة الأساسية التي تطالب بها ”إسرائيل“ هي ”وقف تهريب السلاح“، وقال: ”أمريكا لديها رقابة على البحر المتوسط، وهناك قوات مصرية على الحدود عند محور فيلادلفي، [إلا أنه] لا توجد دولة يمكنها منع التهريب؛ لأن تهريب السلاح عملية معقدة للغاية، ولا يمكن منعها بقرار سيادي“. وأكد أن ”من حق حماس كمقاومة الحصول على السلاح بأي طريقة“، وشدد على أن الحركة ”ترفض على الإطلاق وجود قوات مراقبة دولية على الجانب الفلسطيني من محور فيلادلفي“، وقال ”لا يمكن أن يتم إدخال قوات دولية رغماً عنا“²⁶⁶.

كما وصف أحمد يوسف، مستشار رئيس الحكومة الفلسطينية المقالة إسماعيل هنية، محاولات منع تهريب الأسلحة بـ”الكلام الفارغ“، وقال إن ”المقاومة وسلاحها حق مشروع، وستصل المقاومة بأي كيفية لتوفير السلاح من أجل استمرار الفعل المقاوم“. وأضاف: ”في أنفاق أو ما في أنفاق [سواء بوجود أنفاق أم لا]... المقاومة

ستحصل على السلاح من باطن الأرض“²⁶⁷. وأشار الناطق باسم الحكومة المقالة طاهر النونو إلى أن ”الحكومة لا علاقة لها بالتهريب“²⁶⁸.

وفي 2009/1/17 أعلن رئيس الوزراء الإسرائيلي، إيهود أولمرت، وقف العدوان على قطاع غزة من طرف واحد، متذرعاً بطلب مصر التي دعت إلى وقف فوري للنار. وكان أولمرت قد اتصل هاتفياً بالرئيس مبارك، وأبلغه أنه سي طرح على جلسة المجلس الوزاري المصغر اقتراحاً للتجاوب مع طلب مصر ووقف النار. وشكره على جهوده وقال له إنه في أعقاب الأجوبة التي تلقتها ”إسرائيل“ من مصر حول ضمانات محاربة تهريب الأسلحة، أصبح بمقدور ”إسرائيل“ وقف النار. وإنه يأمل أن تمارس مصر نفوذها على حماس بأن تتجاوب مع وقف النار²⁶⁹.

وفي 2009/1/18، أعلن موسى أبو مرزوق باسم فصائل المقاومة الفلسطينية وقف إطلاق النار في قطاع غزة، وقال: ”نحن مستعدون [للتعاون] مع أي جهود، خاصة الجهود المصرية والتركية والسورية والقطرية؛ للوصول إلى اتفاق محدد يلبي مطالبنا المعروفة برفع الحصار بشكل نهائي، وفتح جميع المعابر بما فيها معبر رفح، مع تأكيدنا على القرارات الصادرة عن قمة غزة في الدوحة وتقديرنا لها“²⁷⁰.

وفي حين أعلنت مصر رفضها دعوة قطر إلى عقد قمة عربية طارئة في الدوحة في 2008/1/16²⁷¹، دعت مصر إلى عقد قمة تشاورية دولية بشأن العدوان على قطاع غزة في مدينة شرم الشيخ في 2009/1/18. وأجمع القادة المشاركون في قمة شرم الشيخ، التي ضمت إلى جانب مصر قادة ست دول أوروبية والأمين العام للأمم المتحدة والرئيسين الفلسطيني والتركي، على ضرورة الحفاظ على وقف إطلاق النار في قطاع غزة، وبحث في متطلبات مرحلة ما بعد وقف العدوان الإسرائيلي على غزة، وتحديدًا تثبيت وقف النار من خلال ضمان وقف الصواريخ، وتهريب الأسلحة، وفتح المعابر، وفك الحصار وحشد الموارد الدولية لإعادة إعمار القطاع، وتقديم المساعدات الإنسانية لمواطنيه²⁷².



وفي كلمته في الجلسة الافتتاحية للقمّة العربية الاقتصادية والتنمية والاجتماعية في الكويت في 2009/1/19، دافع الرئيس مبارك عن موقف بلاده من العدوان على غزة، وقال إن "القاهرة حذرت فصائل المقاومة الفلسطينية من أن إسرائيل ستشن عدواناً بحجة الدفاع عن النفس مع نهاية التهذئة". وألح الرئيس المصري إلى أطراف تحاول "إجهاض الوحدة الفلسطينية للنيل من السلطة ومنحها للفصائل"، ودافع عن موقف بلاده من قضية معبر رفح، وقال إنه أمر بفتحه منذ اليوم الأول للحرب²⁷³. وأكد الرئيس مبارك أن بلاده ستواصل سعيها للمصالحة بين الفلسطينيين²⁷⁴. كما نقد ما يجري من "الانقسام الحادث على الساحة الفلسطينية وعواقبه، وما تشهده الساحة العربية من تشرذم ومزايدات ومحاور، وما يتنازعها من محاولات تأتي من داخلها وخارجها للعب الأدوار وبسط النفوذ، تتاجر بمعاونة الشعب الفلسطيني وقضيته، وتستخف بأرواح شهدائه ودماء أبنائه، وتمعن في شق الصف العربي وإضعافه"²⁷⁵.

وفي إطار الجهود المصرية لاستكمال تطبيق بنود المبادرة المصرية بعد وقف إطلاق النار في قطاع غزة، أعلن حسام زكي في 2009/1/18 أن مصر وجهت دعوة لـ "إسرائيل" والمنظمات الفلسطينية كافة للحضور إلى القاهرة لعقد اجتماعات منفصلة مع الجانب المصري؛ للتباحث حول خطوات تثبيت وقف إطلاق النار، والاتفاق على حزمة الإجراءات التي سيتمّ من خلالها تطبيق المبادرة المصرية، بما في ذلك الخطوات اللازمة لرفع الحصار وفتح المعابر²⁷⁶.

كما بدأت مصر اتصالات مع الدول المانحة تمهيداً لعقد مؤتمر دولي لإعادة إعمار قطاع غزة، وكان الرئيس مبارك قد أعلن في قمة شرم الشيخ عزم مصر استضافة مؤتمر دولي لحشد الجهود اللازمة للمساعدة في إعادة إعمار قطاع غزة²⁷⁷. وأكد رئيس حكومة تسيير الأعمال الفلسطينية سلام فياض، أن الدول المانحة ستلتقي في القاهرة أواسط شهر شباط/ فبراير 2009 لمناقشة جهود إعادة الإعمار²⁷⁸.

خاتمة

لا تستطيع مصر إلا أن تتعامل مع القوى الفاعلة على الساحة الفلسطينية انطلاقاً من حرصها على أمنها القومي ومصالحها الاستراتيجية؛ فضلاً عن أن مكانتها ودورها العربي والإقليمي يفرض عليها دوراً استيعابياً "أبويًا" في تعاملها مع القوى الفلسطينية المختلفة.

وبسبب التزام مصر بمسار التسوية لحل الصراع العربي - الإسرائيلي، وحساسيتها في التعامل مع طرف فلسطيني ينتمي إلى حركة الإخوان المسلمين، فضلاً عن المشاكل الداخلية التي يعاني منها النظام المصري، بالإضافة إلى الضغوط الخارجية الأمريكية والإسرائيلية، كل هذا أملى على مصر الميل إلى خط الرئاسة الفلسطينية وحركة فتح المنخرط في عملية التسوية. غير أن مصر، بالرغم من ذلك، لا تستطيع السكوت عن محاولة تأجيج صراع أمني داخل قطاع غزة، تحسباً من انتقال عدواه إلى داخل الأراضي المصرية. ومن هنا وجدت مصر نفسها مضطرة للتعامل مع حماس بسبب قوة أداؤها، واتساع شعبيتها، بعد أن باتت تمثل جزءاً من الشرعية الفلسطينية إثر فوزها بانتخابات المجلس التشريعي مطلع العام 2006.

لم تخفِ السلطات المصرية، وإن تعاطت مع حماس، رغبتها في عدم نجاح نموذج حماس في قطاع غزة؛ ومن هنا جاء تفسير مصر لاتفاقية المعابر بما يتوافق مع استمرار إغلاق معبر رفح، وبالتالي استمرار حصار قطاع غزة، الذي قد يؤدي، حسب الرؤية المصرية، إلى إضعاف حماس وإفشالها، أو على الأقل استيعابها وترويضها.

اتضح في المقابل أن أي قوة فلسطينية لا تستطيع أن تتجاوز مصر؛ لمكانتها ودورها وعلاقتها وتأثيرها العربي والإقليمي. ومن هنا تدرك حماس أن مصر تمثل البوابة الرسمية للوصول إلى الشرعية العربية، وأنها مدخل مهم لاكتساب الشرعية في العالم الإسلامي ودول العالم الثالث. كما تدرك الحركة بأن مصر تظل مظلة مقبولة، ولا



يمكن الاستغناء عنها في ضبط نسق العلاقات الفلسطينية، خصوصاً مع قيادة السلطة وفتح؛ وفي ترتيب البيت الداخلي الفلسطيني.

أصرت حماس، بالرغم من اعترافها بأهمية مصر ودورها الريادي، على استقلال قرارها السياسي، والاستمرار في خطها الإسلامي، وبرنامجهما المقاوم؛ مما نتج عنه توتر وحساسية شابت علاقة الطرفين. وأدركت حماس الوضع الداخلي المصري، وحساسية النظام المصري من علاقة الحركة العضوية بجماعة الإخوان المسلمين، فسعت دائماً لطمأنة مصر مؤكدةً نهجها بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية. ومع ذلك أبدت حماس بلغة حذرة، وفي مناسبات عديدة، ضيقها من السلوك المصري، وخصوصاً فيما يتعلق بإغلاق معبر رفح، والانحياز إلى الرئاسة الفلسطينية، غير أن حماس كانت تعلم تماماً أنه ليس بمقدورها تجاوز النظام المصري، ولذلك سعت دائماً إلى عدم إثارته أو إغضابه، وحاولت تقديم نفسها كرسيد استراتيجي لمصر وليس كعبء عليها.

الهوامش

- ¹ محسن صالح (محرر)، صراع الإرادات: السلوك الأمني لفتح وحماس والأطراف المعنية 2006-2007، ملف الأمن في السلطة الفلسطينية (2) (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2008)، ص 256.
- ² جريدة الشرق الأوسط، لندن، 2008/2/10.
- ³ موقع المركز الفلسطيني للإعلام، نقلاً عن وكالة قدس برس إنترناشونال، انظر: <http://www.palestine-info.info/arabic/hamas/hewar/hane.htm>
- ⁴ موقع إسلام أون لاين، 2003/12/8، انظر: <http://www.islamonline.net/arabic/politics/2003/12/article05.shtml>
- ⁵ المصدر نفسه.
- ⁶ إسلام أون لاين، 2005/3/17، انظر: <http://www.islamonline.net/Arabic/news/2005-03/17/article09a.shtml>
- ⁷ جريدة الأهرام، القاهرة، 2005/3/16.
- ⁸ المصدر نفسه.
- ⁹ الأهرام، 2005/3/17.
- ¹⁰ جريدة الخليج، الإمارات، 2005/3/18.
- ¹¹ المصدر نفسه.
- ¹² الأهرام، 2005/3/30.
- ¹³ موقع لجنة الانتخابات المركزية - فلسطين، انظر: <http://www.elections.ps/atemplate.aspx?id=466>
- ¹⁴ موقع إخوان أون لاين، 2006/2/2، انظر: <http://www.ikhwanonline.com/Article.asp?ArtID=17700&SecID=0>
- ¹⁵ جريدة السفير، بيروت، 2006/1/28.
- ¹⁶ الأهرام، 2006/2/3.
- ¹⁷ جريدة أخبار اليوم، مصر، 2006/2/15.
- ¹⁸ جريدة الحياة، لندن، 2006/2/4.
- ¹⁹ المصدر نفسه.
- ²⁰ جريدة الدستور، عمان، 2006/2/15.
- ²¹ أخبار اليوم، 2006/2/15.
- ²² الحياة، 2006/3/12.
- ²³ جريدة الاتحاد، الإمارات، 2006/2/16.
- ²⁴ السفير، 2006/3/14.
- ²⁵ الحياة، 2006/2/2.
- ²⁶ الشرق الأوسط، 2006/2/2.
- ²⁷ جريدة المستقبل، بيروت، 2006/2/2.
- ²⁸ الحياة، 2006/2/7.
- ²⁹ المصدر نفسه.
- ³⁰ الأهرام، 2006/2/8.
- ³¹ الحياة، 2006/2/7.
- ³² جريدة الشرق، قطر، 2006/2/8.



- ³³ إخوان أون لاين، 2006/2/7، انظر: <http://www.ikhwanonline.com/Article.asp?ID=17833&LevelID=2&SectionID=250>
- ³⁴ الدستور، 2006/3/8.
- ³⁵ الشرق، 2006/2/8.
- ³⁶ الحياة، 2006/2/8.
- ³⁷ جريدة الرأي، عمان، 2006/2/8.
- ³⁸ Newsweek magazine, New York, 27/1/2006, see: <http://www.msnbc.msn.com/id/11062374/site/newsweek/>
- ³⁹ الأهرام، 2006/2/3.
- ⁴⁰ الحياة، 2006/2/2.
- ⁴¹ وكالة الأنباء الفلسطينية (وفا)، 2006/2/7، انظر: <http://www.wafa.pna.net/body.asp?id=77772>
- ⁴² المستقبل، 2006/2/2.
- ⁴³ الحياة، 2006/2/8.
- ⁴⁴ إسلام أون لاين، 2006/1/29، انظر: <http://www.islam-online.net/Arabic/news/2006-01/29/article10.shtml>
- ⁴⁵ الأهرام، 2006/2/2.
- ⁴⁶ إسلام أون لاين، 2006/1/29، انظر: <http://www.islam-online.net/Arabic/news/2006-01/29/article10.shtml>
- ⁴⁷ جريدة الغد، عمان، 2006/2/2.
- ⁴⁸ الدستور، 2006/2/19.
- ⁴⁹ الشرق الأوسط، 2006/2/13.
- ⁵⁰ جريدة العرب اليوم، عمان، 2006/2/22.
- ⁵¹ الخليج، 2006/2/20.
- ⁵² محسن صالح (محرر)، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2006 (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2007)، ص 26-27.
- ⁵³ إسلام أون لاين، 2006/7/3، انظر: <http://www.islamonline.net/arabic/news/2006-07/03/06.shtml>
- ⁵⁴ المركز الفلسطيني للإعلام، 2006/6/30، انظر: http://www.palestine-info.info/arabic/palestoday/dailynews/2006/july06/1_7/details1.htm#1
- ⁵⁵ تصريح نائب رئيس المكتب السياسي في حماس موسى أبو مرزوق، انظر: الحياة، 2008/9/1؛ وتصريح أسامة المزبني القيادي في حماس، انظر: مركز أحرار لدراسات الأسرى، 2008/6/3، انظر: <http://www.ahrar-pal.info/arabic/?articles=topic&topic=283>
- ⁵⁶ الحياة، 2008/9/1.
- ⁵⁷ الحياة، 2008/7/2.
- ⁵⁸ وكالة سما الإخبارية، 2008/7/6، انظر: <http://www.samanews.com/index.php?id=details&sid=39670>
- ⁵⁹ جريدة العرب، قطر، 2008/9/16.
- ⁶⁰ الأخبار، 2007/9/12.
- ⁶¹ الحياة، 2008/9/1.
- ⁶² العرب، 2008/8/6.
- ⁶³ الأخبار، 2008/8/14.
- ⁶⁴ جريدة القدس العربي، لندن، 2008/8/11.

- 65 الأخبار، 2008/8/14.
- 66 جريدة الجزيرة، الكويت، 2008/8/12.
- 67 القدس العربي، 2008/8/12.
- 68 وكالة سما، 2008/8/20، انظر:
<http://www.samanews.com/index.php?id=details&sid=41660>
- 69 الحياة، 2008/9/1.
- 70 وكالة معاً الإخبارية، 2008/10/31، انظر:
<http://www.maannnews.net/ar/index.php?opr=ShowDetails&ID=134476>
- 71 الرأي، عمان، 2008/12/12.
- 72 *Le Figaro* newspaper, France, 6/10/2008, see:
<http://www.lefigaro.fr/international/2008/10/05/01003-20081005ARTFIG00126-mechal-sarkozy-doit-donner-une-impulsion-vitale-a-la-paix-.php>.
- 73 الحياة، 2008/11/23.
- 74 جريدة القبس، الكويت، 2008/12/12.
- 75 جريدة عكاظ، السعودية، 2007/2/9.
- 76 القدس العربي، 2007/2/26.
- 77 وكالة رويترز للأخبار، 2007/2/25، انظر:
http://ara.today.reuters.com/news/newsArticle.aspx?type=topNews&storyID=2007-02-25T162627Z_01_OLR558954_RTRIDST_0_OEGTP-EGY-JORD-PALEST-MM2.XML&archived=False
- 78 الأهرام، 2007/2/28.
- 79 الشرق الأوسط، 2007/2/22.
- 80 الحياة، 2007/2/12.
- 81 الغد، 2007/3/16.
- 82 جريدة الجمهورية، القاهرة، 2007/2/26.
- 83 موقع القناة الإخبارية الأمريكية سي إن إن، انظر:
http://arabic.cnn.com/2007/middle_east/2/9/mecca.deal_palestinians/index.html
- 84 الحياة، 2007/3/18.
- 85 الأهرام، 2007/3/19.
- 86 محسن صالح (محرر)، صراع الإرادات، ص 137.
- 87 المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، صفحات سوداء في غياب العدالة: تقرير حول الأحداث الدامية التي شهدتها قطاع غزة خلال الفترة 7-14 يونيو 2007، غزة، ص 81-85.
- 88 الشرق الأوسط، 2007/1/11، و 2007/2/22.
- 89 الشرق الأوسط، 2007/5/20؛ وهاني حبيب، حوارات القاهرة ومرجعية وثيقة الأسرى، موقع القدس أون لاين، 2007/5/27، انظر: <http://www.alqudsonline.com/>
- 90 الحياة، 2007/4/4.
- 91 شبكة بي بي سي الإخبارية، 2007/5/16، انظر:
http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/middle_east_news/newsid_6660000/6660243.stm
- 92 الحياة، 2007/5/16.
- 93 الشرق الأوسط، 2007/6/16؛ وجريدة الأيام، رام الله، والمستقبل، 2007/6/18؛ والحياة، 2007/6/22.
- 94 القدس العربي، 2007/6/18.



- 95 الحياة، 2007/7/16.
- 96 الأيام، رام الله، 2007/6/18؛ ووكالة معاً، 2007/7/7.
- 97 David Rose, The Gaza Bombshell, VanityFair magazine, April 2008, see: <http://www.vanityfair.com/politics/features/2008/04/gaza200804>
- 98 شريط مصور وخرائطه غيرت التعامل المصري مع حماس، الأخبار، 2007/6/30.
- 99 الاتحاد، 2007/7/10؛ والأخبار، 2007/7/13.
- 100 محمد جمال عرفه، شرم الشيخ 2007: القاهرة تنمرد على حلف المعتدلين، إسلام أون لاين، 2007/6/26، انظر:
- http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&cid=118277456415؛ و جريدة البيان، الإمارات، 2007/6/27؛ والحياة، 2007/6/26.
- 101 عكاظ، 2007/6/18.
- 102 المركز الفلسطيني للإعلام، 2007/8/31، انظر:
- <http://www.palestine-info.info/Ar/default.aspx?xyz=U6Qq7k%2bcOd87MDI46m9rUxJEpMO%2bi1s7XRuOLGZ0gg7IpQOMA84unEBIvdi4dlwqwUhQt4K%2fKMmFm9H2rKdjFhmpRFSIGZZaUfN3AF1%2b%2bUs0%2bMGQz6eKyPc%3d>؛ والمكتب الإعلامي لحركة المقاومة الإسلامية (حماس)، الكتاب الأبيض: عملية الحسم في قطاع غزة اضطرار لا اختيار، الطبعة الثانية (دون مكان: المكتب الإعلامي لحماس، تشرين الثاني/ نوفمبر 2007).
- 103 بي بي سي، 2008/8/31، انظر:
- http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/middle_east_news/newsid_7590000/7590354.stm
- 104 الأيام، رام الله، 2008/6/15.
- 105 بي بي سي، 2008/8/31، انظر:
- http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/middle_east_news/newsid_7590000/7590354.stm
- 106 جريدة الحياة الجديدة، رام الله، 2008/8/31.
- 107 الشرق الأوسط، 2008/12/4.
- 108 الحياة، 2007/6/24.
- 109 الأهرام، 2007/6/27.
- 110 الحياة، 2007/6/24.
- 111 الأهرام، 2007/6/28.
- 112 جريدة المصري اليوم، مصر، 2007/6/17.
- 113 الحياة، 2007/6/18.
- 114 الشرق الأوسط، 2007/6/18.
- 115 الأهرام، 2007/6/20.
- 116 الشرق الأوسط، 2007/6/21.
- 117 موقع الجزيرة.نت، 2007/6/21، انظر:
- <http://www.aljazeera.net/NR/exeres/7E02CB75-6CCF-4706-9825-EB298958E5F9.htm>
- 118 المصدر نفسه.
- 119 الدستور، 2007/6/22.
- 120 المصدر نفسه.
- 121 الأهرام، 2007/6/22.

- 122 عام على تشديد الاحتلال حصاره على قطاع غزة، اللجنة الشعبية لمواجهة الحصار، غزة، انظر:
<http://www.freegaza.ps/index.php?scid=100&id=1100&extra=news&type=39>
 المركز الفلسطيني للإعلام، 2008/1/21، انظر:
- 123 <http://www.palestine-info.info/ar/default.aspx?xyz=U6Qq7k%2bcOd87MDI46m9rUxJEpMO%2bi1s7yo%2bLqFArwaP0gnlDq2BRReeAI1dVesfOm4Xx7jmIpwRkOONsF208uXnzYcQt%2bUQFD0oNu%2f1lo2MqaP799EbCQOxKcZShM%2fhk3R3AQT3BRw%3d>
- 124 الدستور، 2008/1/22.
- 125 *Haaretz* newspaper, 21/1/2008, see:
<http://www.haaretz.com/hasen/spages/946709.html>
- 126 موقع دنيا الوطن، 2008/1/24، انظر:
<http://www.alwatanvoice.com/arabic/content-120117.html>
- 127 الخليج، 2008/1/25.
- 128 الدستور، 2008/1/23.
- 129 الدستور، 2008/1/23.
- 130 السفير، 2008/1/26.
- 131 الحياة، 2007/12/31.
- 132 العرب، 2008/9/5.
- 133 المركز الفلسطيني للإعلام، 2008/1/23، انظر:
<http://www.palestine-info.info/ar/default.aspx?xyz=U6Qq7k%2bcOd87MDI46m9rUxJEpMO%2bi1s71OztxJCzeP36Vz%2b60OAIM8likr%2buJJzgKoapACIOzAM3DCH7zwSp0b10an6hlcX68tEja3HmLOzqlC%2fbFaYUWB%2fIdTB%2b7L4t09RbKXXMd10%3d>
- 134 الخليج، 2008/1/24.
- 135 القدس العربي، 2008/1/25.
- 136 وكالة معا، 2008/4/1، انظر:
<http://www.maannews.net/ar/index.php?opr=ShowDetails&ID=106797>
- 137 الحياة، 2008/10/19.
- 138 الاتحاد، 2008/2/5.
- 139 الشرق الأوسط، 2008/12/4.
- 140 الشرق الأوسط، 2008/2/8.
- 141 الشرق الأوسط، 2008/2/6.
- 142 الشرق الأوسط، 2008/2/8.
- 143 العرب، 2008/2/12.
- 144 الخليج، 2008/1/4.
- 145 الدستور، 2008/12/3.
- 146 القدس العربي، 2008/12/4.
- 147 الشرق الأوسط، 2008/10/10.
- 148 بي بي سي، 2008/10/16، انظر:
http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/middle_east_news/newsid_7673000/7673881.stm
- 149 المصدر نفسه.



- 150 موقع الميدان، مصر، 2008/1/14، انظر:
<http://www.almaydan.org/738/details5.php>
- 151 الحياة، 2007/12/28.
- 152 الجريدة، 2008/8/12.
- 153 الخليج، 2008/9/25.
- 154 الخليج، 2008/4/17.
- 155 القدس العربي، 2008/9/25.
- 156 جريدة فلسطين، غزة، 2008/11/29.
- 157 الشرق الأوسط، 2008/10/10.
- 158 المصدر نفسه.
- 159 القدس العربي، 2008/1/24.
- 160 موقع الهيئة العامة للاستعلامات التابع لوزارة الإعلام المصرية، انظر:
<http://www.sis.gov.eg/En/EgyptOnline/Politics/000009/02010000000000000819.htm>
- 161 دنيا الوطن، انظر:
<http://www.alwatanvoice.com/arabic/content-125889.html>
- 162 الحياة، 2008/7/14.
- 163 الحياة، 2008/3/3.
- 164 عبد الله الأشعل، أبعاد عملية التهدئة في فلسطين، جريدة المصريون، القاهرة، 2008/3/22.
- 165 الأيام، رام الله، 2008/4/25.
- 166 جريدة فلسطين، 2008/4/26.
- 167 الحياة، 2008/4/27.
- 168 حسام كنفاني، إنجاز التهدئة واختبار الحوار، الخليج، 2008/6/19.
- 169 موقع عرب48، 2008/3/19، انظر:
<http://www.arabs48.com/display.x?cid=6&sid=7&id=52828>
- 170 الأهرام، 2008/3/10.
- 171 الحياة الجديدة، 2008/4/19.
- 172 الأيام، رام الله، 2008/3/6.
- 173 الجزيرة.نت، 2008/5/5، انظر:
<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/D8A610EB-3B4E-4EEB-868B-EFEE58B5B9C7.htm>
- 174 المصدر نفسه.
- 175 الحياة، 2008/5/24.
- 176 الشرق الأوسط، 2008/6/15.
- 177 الحياة، 2008/4/25.
- 178 القدس العربي، 2008/4/23.
- 179 الحياة، 2008/6/13.
- 180 عكاظ، 2008/6/19.
- 181 جريدة فلسطين، 2008/7/2.
- 182 الحياة، 2008/12/19.
- 183 تقارير المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان خلال الفترة الممتدة من 2008/6/25 وحتى 2008/12/24، انظر:
http://www.pchrgaza.org/files/w_report/arabic/2008/26-06-2008.html

- 184 فهمي هويدي، يسألونك عن التهذئة، الشرق، قطر، 2008/12/23.
- 185 الحياة، 2008/12/19.
- 186 إسلام أون لاين، 2008/8/4، انظر:
[http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&cid=1217798677576
 &pagename=Zone-Arabic-News/NWALayout](http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&cid=1217798677576&pagename=Zone-Arabic-News/NWALayout)
- 187 الحياة، 2008/10/6.
- 188 الحياة الجديدة، 2008/10/21.
- 189 الأيام، رام الله، 2008/11/2.
- 190 جريدة فلسطين، 2008/11/1.
- 191 المصدر نفسه.
- 192 جريدة النهار، بيروت، 2008/11/5.
- 193 الحياة، 2008/11/9.
- 194 الحياة، 2008/11/25.
- 195 القدس العربي، 2008/11/11.
- 196 القدس العربي، 2008/11/10.
- 197 الحياة، 2008/11/11.
- 198 الأهرام، 2008/12/4.
- 199 الأهرام، 2008/11/28.
- 200 المصدر نفسه.
- 201 المصدر نفسه.
- 202 الحياة، 2008/12/26.
- 203 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الشهداء والجرحى في قطاع غزة، 2009/1/28، انظر:
<http://www.pcbs.gov.ps/DesktopModules/Articles/ArticlesView.aspx?tabID=0&lang=ar-JO&ItemID=1411&mid=12059>
- 204 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2009/1/19، انظر:
http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_pcbs/PressRelease/gaza_losts.pdf
- 205 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الحسائر المباشرة في البنية التحتية، 2009/1/28، انظر:
<http://www.pcbs.gov.ps/DesktopModules/Articles/ArticlesView.aspx?tabID=0&lang=ar-JO&ItemID=1412&mid=12059>
- 206 القدس العربي، 2009/1/3.
- 207 قدس برس، 2008/9/27، انظر: <http://www.qudspress.com/look/advaceResult.tpl>
- 208 القدس العربي، 2008/12/26.
- 209 الأهرام، 2008/12/26.
- 210 القدس العربي، 2008/12/26.
- 211 الحياة، 2008/12/26.
- 212 المصريون، 2008/12/28.
- 213 الأهرام، 2008/12/31.
- 214 المصريون، 2008/12/28.
- 215 المصري اليوم، 2008/12/28.
- 216 المصدر نفسه.



- 217 المصرون، 2008/12/28.
- 218 بي بي سي، 2008/12/28، انظر :
http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/middle_east_news/newsid_7801000/7801848.stm
- 219 المركز الفلسطيني للإعلام، 2008/12/28، انظر :
<http://www.palestine-info.info/ar/default.JEpMO%2bi1s7xw5%2fvhFFSZQS%2boXek8m3MDATQzXCOf1qzDnvjk7ZcPzU05OncGwyI0IFEJqGIGg78v846we6TSEtm2zlvGk1xFIYdaU0PhKAibctpc%2bADE%3d>
- 220 قدس برس، 2008/12/28، انظر :
<http://www.qudspress.com/look/advaceResult.tpl>
- 221 جريدة الوطن، السعودية، 2009/1/9.
- 222 الجزيرة.نت، 2008/12/31، انظر :
<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/8BBF4C9E-9F49-47DE-80EB-35DDB09AA8BE.htm>
- 223 الأهرام، 2008/12/31.
- 224 الحياة، 2008/12/31.
- 225 الحياة، 2008/12/31.
- 226 القدس العربي، 2008/12/30.
- 227 المصدر نفسه.
- 228 قدس برس، 2008/12/27، انظر :
<http://www.qudspress.com/look/advaceResult.tpl>
- 229 القدس العربي، 2009/1/3.
- 230 الجزيرة.نت، 2008/12/29، انظر :
<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/D3EE27CC-86E4-4C07-A930-79AE845E5570.htm>
- 231 الجزيرة.نت، 2009/1/3، انظر :
<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/4E010C66-A74D-4B0F-A072-D6C660E229BE.htm>
- 232 الأخيار، 2009/1/1.
- 233 الجزيرة.نت، 2009/1/1، انظر :
<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/9BA80DCF-9DFC-4957-8A02-8584A41089A7.htm>
- 234 الشرق الأوسط، 2009/1/6.
- 235 جريدة السبيل، الأردن، 2009/1/6.
- 236 الشرق الأوسط، 2008/12/30.
- 237 الشرق الأوسط، 2009/1/1.
- 238 الأهرام، 2009/1/2.
- 239 موقع العربية، 2009/1/2، انظر :
<http://www.alarabiya.net/articles/2009/01/02/63312.html>
- 240 الجزيرة.نت، 2008/12/31، انظر :
<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/47A6600F-D3FF-4432-AC2D-646C934B87F2.htm>
- 241 الأخيار، 2009/1/1.
- 242 بي بي سي، 2009/1/7، انظر :
http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/middle_east_news/newsid_7815000/7815224.stm
- 243 الحياة، 2009/1/8.
- 244 الغد، 2009/1/8.

- 245 المركز الفلسطيني للإعلام، 2009/1/10، انظر :
<http://www.palestine-info.info/ar/default.aspx?xyz=U6Qq7k%2bcOd87MDI46m9rUxJEpMO%2bi1s7ro%2fnNZx1zcL%2fhcy8ddZgImpVUoyPZBRFePrpPzQrKlenZQr6T3sCWzryO65SqA2o3jj68lnuKV7rLvR3QavkPu6F515xfWEzpaARPDswLdE%3d>
- 246 الخليج، 2009/1/16.
- 247 العرب، 2009/1/17.
- 248 العرب، 2009/1/9.
- 249 الشرق الأوسط، 2008/1/3.
- 250 الحياة، 2009/1/7.
- 251 الشرق الأوسط، 2009/1/7.
- 252 بي بي سي، 2009/1/9، انظر :
http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/news/newsid_7819000/7819471.stm
- 253 بي بي سي، 2009/1/9، انظر :
http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/middle_east_news/newsid_7819000/7819381.stm
- 254 الخليج، 2009/1/7.
- 255 Press TV website, 6/1/2009, see:
<http://www.presstv.ir/detail.aspx?id=80725§ionid=351020202>
- 256 قدس برس، 2009/1/8، انظر :
<http://www.qudspress.com/look/advaceResult.tpl>
- 257 البيان، الإمارات، 2009/1/10.
- 258 الحياة، 2009/1/17.
- 259 الوطن، السعودية، 2009/1/19.
- 260 الخليج، 2009/1/18.
- 261 الحياة، 2009/1/18.
- 262 البيان، الإمارات، 2009/1/18.
- 263 الشرق الأوسط، 2009/1/22.
- 264 الخليج، 2009/1/20.
- 265 الأهرام، 2009/1/23.
- 266 الحياة، 2009/1/17.
- 267 الشرق الأوسط، 2009/1/24.
- 268 الحياة، 2009/1/24.
- 269 الشرق الأوسط، 2009/1/18.
- 270 الشرق، قطر، 2009/1/19.
- 271 الحياة، 2009/1/14.
- 272 الحياة، 2009/1/19.
- 273 القدس العربي، 2009/1/20.
- 274 الشرق الأوسط، 2009/1/20.
- 275 الحياة، 2009/1/20.
- 276 الشرق الأوسط، 2009/1/19.
- 277 الحياة، 2009/1/19.
- 278 الحياة، 2009/1/23.



هذا التقرير

يسلط هذا التقرير الضوء على علاقة مصر الرسمية بحركة حماس ونطوراتها، وخصوصاً في الفترة التي تلت الحوار الفلسطيني الذي عُقد في القاهرة في آذار/ مارس 2005، وحتى بداية سنة 2009. ويبرز الدور المصري في ملفات الحوار الوطني الفلسطيني، والتهدئة، وصفقة تبادل الأسرى، ويعرض لموقف مصر من فوز حماس في الانتخابات التشريعية، وسيطرتها على قطاع غزة، وما تبعه من حصار خانق، وعدوان عسكري إسرائيلي على القطاع وأهله.

وهذا التقرير هو الإصدار السابع من سلسلة تقارير معلومات، التي يقوم قسم المعلومات والأرشيف بمركز الزيتونة بإعدادها. وتهدف هذه التقارير إلى تسليط الضوء في كل إصدار على إحدى القضايا المهمة التي تشغل المهتمين والمتابعين لقضايا المنطقة العربية والإسلامية. وخصوصاً فيما يتعلق بالشأن الفلسطيني. وتزود هذه التقارير التي تصدر بشكل دوري القراء بمعلومات محدثة، وموثقة، ومكثفة في عدد محدود من الصفحات.

رئيس التحرير

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات

Al-Zaytouna Centre for Studies & Consultations

ص.ب. 14-5034 بيروت - لبنان

تلفون: | 961 1 803 644 | فاكس: 1 803 643 961 +

www.alzaytouna.net | info@alzaytouna.net

